أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي العدد: 303 تموز – آب 2000

في هذا العدد

منشورات مكتب الاعلام والنشر - القيادة القومية

العنوان: الجمهورية العربية السورية - دمشق - ص . ب 11512

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

في هذا العدد:

البعثيون أمام أنفسهم

الرفيق الدكتور : فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

يوم تسلم الرفيق الدكتور بشار الأسد مهامه الرسمية كرئيس للجمهورية العربية السورية بعد الأستفتاء الشعبي، وادى اليمين الدستورية في السابع عشر من شهر تموز 2000 وفي خطاب القسم (الذي تنشره «المناضل» الآن) أوضح الرفيق الرئيس ملامح المرحلة المقبلة لسورية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي تشاركه الجبهة الوطنية التقدمية، في مجالات الحياة المتعددة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية.

المرحلة التي نقبل عليها بعد انعقاد المؤتمر القطري التاسع للحزب تحتاج الى جهد استثنائي من الجميع وخصوصا الرفاق البعثيين الذين تقع عليهم مسؤولية خاصة في قيادة عملية التحديث والبناء ويضع الشعب عليهم آمالاً كبيرة للنهوض بالوطن على أسس العلم والثقافة الحديثة، والاخلاص في العمل لانجاز المهام الكبيرة التي قامت ثورة آذار المجيدة من أجلها، والاهداف التي ناضل الحزب لتحقيقها منذ تاسيسه ومازال.

تلك الاهداف والآمال التي تعبر عن آمال الجماهير العربية الواسعة هي التي منحت الحزب الثقة الكبيرة مقرونة «بنعم» حازها الرفيق الامين القطري رئيس الجمهورية بنسبة تقارب الاجماع.

لقد اتسمت العقود الثلاثة الماضية من عمر الحركة التصحيحية منذ عام 1970 حتى رحيل القائد الخالد حافظ الأسد بملامح يمكن تلخيصها بالتالي:

أولاً -اعادة بناء وترسيخ القاعدة الفكرية والسياسية والمادية التي يجب ان تستمر عليها ثورة آذار والتي كاد التشويش الفكري والسياسي والممارسة الخاطئة ان يضيعا معالمها وأن يحرفاها عن الطريق القومي الوحدوي في السنوات التي سبقت قيام الحركة التصحيحية في 16 تشرين الثاني 1970.

ثانياً -اضافة مرتكزات فكرية وسياسية وبناء منجزات مادية ومعنوية جديدة ومميزة لاعطاء الثورة زخماً جديداً ودفعة قوية الى الامام كي تحقق وتنجز لسورية وللعرب مكتسبات كبرى في تاريخهم الحديث واستطاعت بذلك ان تضع العرب على باب الانتصار الكبير الذي تحقق في حرب تشرين التحريرية عام 1973.

ثالثاً -تعزيز وتوسيع وتعميق العلاقات السورية مع بقية الاقطار العربية واقامة شبكة من الاتصالات مع مختلف دول العالم ومنظماته الدولية والاقليمية، بهدف توضيح المواقف القومية ومن أجل مساندة القضايا العادلة والمشروعة للامة العربية والنضال القومي ولكسب التأييد لسياسة سورية ومواقفها من مختلف المسائل التي تعالجها.

لقد احتاجت هذه المسائل الى جهد وعمل متواصلين من الحزب وقياداته واحتاجت اكثر من ذلك كله الى متابعة شخصية مرهقة ومضنيه من الرفيق الامين العام الراحل حافظ الأسد.

ومع تعاظم صرح البناء وضخامة الانجازات، وتتابع المشكلات التي وضعتها القوى المعادية -الاجنبية والمحلية -امام السياسة القومية السورية، والتآمر الذي اراد التشويش وعرقلة المسيرة مع ذلك كله نشأت اخطاء وتجاوزات وسلبيات في المرحلة المنصرمة، ورغم ان كثيراً من تلك الاخطاء والسلبيات هي من طبيعة العمل، وتحدث في كل المجتمعات إلا ان بعض تلك الاخطاء تجاوز الخط الاحمر وتحول الى خطايا مارسها بعض الانانيين والانتهازيين الذين تسربوا الى صفوف الحزب والدولة، وتاريخ الحركات الثورية في العالم حافل بمثل هؤلاء اليساريين الطفوليين الذين يعتقدون ان منجزات الثورة يجب ان تحول لحسابهم

الخاص، وليس لمصلحة اوسع الطبقات الشعبية والجماهير المحرومة التي قامت الثورة من اجلها.

لقد كان التركيز الشديد في المرحلة الماضية على متابعة القضايا المصيرية بالنسبة للحزب ولسورية وللعرب عامة، وكان ذلك عاملاً مهماً في التريث لمعالجة بعض تلك الظواهر السلبية التي اصبح استمرارها الآن عاملاً سلبياً في حياة سورية وثورتها، وان عدم معالجتها في السابق لايعني انها غائبة عن نظر القيادة والقائد ولايعني ايضاً الرضى عما وقع من اخطاء وخطايا، لكن رؤية المناضلين والقادة التاريخيين بمنظار أشمل جعلهم يأخذون بالحكمة التي تقتضي المبادرة الى معالجة المشكلات الأخطر التي تؤثر على مسيرة الامة والثورة والشعب اولاً.

هذا ما كان في المرحلة التي سبقت انعقاد المؤتمر القطري التاسع للحزب في سورية.

لقد اشار الرفيق الرئيس في خطاب القسم المشار اليه الى بعض مظاهر الخلل في مسيرة الحزب والثورة في المجال الداخلي ولخص ما توصل اليه المؤتمر، وطلب بضرورة البدء فوراً ودون تلكؤ، لمعالجة ذلك اينما وجد، وهذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع وعلى وجه الخصوص على عاتق الرفاق البعثيين، والمؤسسات القيادية المسؤولة بالدرجة الاولى عن وضع خطط الاصلاح والاشراف ومتابعة التنفيذ استناداً الى قرارات الحزب.

يجب علينا ان نلج الى القرن الحادي والعشرين بثقة المناضلين الذين يستطيعون وضع الحلول لكافة مشكلات الحياة التي تواجه مسيرتهم ويستطيعون نقد انفسهم وتجاوز اخطائهم، فالبعثي الذي صنع الثورة وانجزها والذي كان مستعداً دائما للتضحية بحياته وبكل ما يملك من اجل الوطن والشعب والعقيدة والحزب، يستطيع بيسر ان يقف دائماً وامام نفسه اولاً ليكون مثالاً للبعثي المناضل المبادر ليتجاوز اخطاءه وليضع قدمه على الطريق الصحيح والطويل امام حزبه ومبادئه.

خطاب القسم الدستوري

القى الرفيق الدكتور بشار الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية خطاباً تاريخياً شاملاً بعد أدائه القسم الدستوري أمام مجلس الشعب بتاريخ 2000/7/17 .

وقد تضمن الخطاب جملة من الافكار والتوجهات المستقبلية حول مختلف القضايا والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية واكد على التجديد والتحديث في مجالات الفكر والتطبيق والاصلاح القضائي والاداري واولى اهمية خاصة لموضوع النقد الايجابي البناء والديمقراطية واحترام الرأي الآخر والشفافية في الاعلام والاقتصاد والاخلاق وشدد الخطاب على ضرورة معالجة الاخطاء وتحسين الاوضاع المعاشية للشعب.

وعلى صعيد السياسة الخارجية حدد السيد الرئيس موقف سورية من كافة القضايا العربية والدولية ولاسيما موقف القطر من السلام العادل والشامل والذي يضمن عدم التفريط بالارض والكرامة، ويحقق انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وفيما يلي النص الكامل للخطاب:

السيد رئيس مجلس الشعب..

السيدات والسادة أعضاء المجلس

لا يسعني وأنا أقف اليوم في رحاب هذا المجلس الكريم إلا أن استهل كلمتي بالتوجه بالحمد والشكر لله العلي القدير أن شد أزرنا في هذا البلد الصامد وهيأ لنا

ما ساعدنا على تحمل مصابنا الأليم كما أتوجه بالشكر لكم على ثقتكم الغالية التي منحتموني إياها والتي عبرتم عنها باقراركم ماجاء في كتاب القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المتضمنة ترشيحي لمنصب رئيس الجمهورية وأثمن الجهود التي بذلتموها في مناقشاتكم المتعلقة بمضمون هذه الرسالة والتي أظهرت تحليكم الرفيع بالشعور بالمسؤولية واحساسكم الدافق بالروح الوطنية.

ومن على هذا المنبر أتوجه بالشكر الخاص لأبناء شعبنا بكل فئاته رجالاً ونساء، كباراً وصغاراً، داخل سورية وخارجها الذين منحوني ثقتهم من خلال الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء ومشاركتهم في هذا الواجب الوطني والذين أحاطوني بالحب والوفاء مما كان له أعمق الأثر في نفسي وأمدني بالقوة ومنحني التفاؤل بالمستقبل.

إن النتيجة التي أسفر عنها الاستفتاء هي تعبير عن إرادة الشعب ولا أملك إلا أن استجيب لها وأقبلها راضياً وأن أحمل الأمانة التي تفرضها وأن أنهض بالأعباء واضطلع بالمهام المتعلقة بأداء ذلك الواجب في هذه الظروف البالغة الدقة والحساسية التي يمر فيها وطننا وأمتنا والعالم بصورة عامة ساعياً لقيادة الوطن نحو مستقبل ننشد جميعاً أن يكون محققاً لآمال الشعب وتطلعاته وطموحاته المشروعة.

وهذه المهام صعبة بمقدار ما هي سهلة... وسهولتها تأتي من كون القائد الخالد قد هيأ لنا أرضية صلبة وأساساً متيناً وتراثاً عظيماً من القيم والمبادىء والتي دافع عنها وبقي متمسكاً بها حتى انتقل إلى جوار ربه إضافة إلى البنية التحتية والإنجازات الكبيرة في المجالات كافة وعلى امتداد ساحة الوطن التي تمكننا من الانطلاق بقوة وثقة نحو المستقبل المنشود. أما صعوبتها فتأتي من حقيقة أن نهج القائد الأسد كان نهجاً متميزاً وبالتالي فإن الحفاظ على هذا النهج ليس بالأمر السهل وخاصة أننا لسنا مطالبين فقط بالحفاظ عليه وإنما بتطويره أيضاً. وهذا يحتاج إلى الكثير من العمل والجهد على المستويات كافة بهدف البناء

على ماتحقق في عهده الزاهر لنعلي البنيان ونضاعف الإنجازات مصممين على تذليل الصعوبات ومواكبة العصر دونما التخلي عن ثوابتنا الوطنية والقومية التي رسخها في قلوبنا وعقولنا متمثلين في الوقت ذاته حكمته في تحويل الحزن إلى طاقة خلاقة والمصيبة إلى عمل وإنجاز.

أيتها السيدات.. أيها السادة

لقد قلتها الأمس وأقولها اليوم بأنني لا أسعى إلى منصب ولا أهرب من مسؤولية فالمنصب ليس هدفاً بل هو وسيلة لتحقيق الهدف والآن وبعد أن شرفني الشعب باختياره لي رئيساً للجمهورية وبعد أن أديت القسم الدستوري وتسلمت مهامي أقول أنني تبوأت هذا المنصب ولكنني لم أتبوأ الموقع أي أن المنصب تبدل لكن الموقع بقي ذاته ولم يتغير منذ خلقت وذلك حيث أرادني الله سبحانه وتعالى أن أكون وحيثما رغب الشعب أن أقف منذ أن عرف أن هنالك شخصاً أحب الشعب بصدق وأحبه الناس بإخلاص وكانوا أوفياء له وفي المكان الذي أرادني والدي وأسرتي أن أكون به وفي الموضع الذي صممت على التمسك به وصونه لأكون قوياً فيه وبه ومن خلاله هذا الموقع الذي لايتبدل يوماً من الأيام هو خدمة الشعب والوطن.

فإذا بعد هذا الموقع الذي وضعت فيه ماذا يضيف عليه المنصب؟ كنت دائماً أقول لمن التقيهم أن المنصب مسؤولية لكن الموقع فرض هذه المسؤولية من قبل وقد يقول قائل بأن المنصب يعطي الشرعية لكن الشرعية هي قبل كل شيء إرادة الشعب ورغباته وأهمية تصويتكم على قرار الترشيح تأتي من كونه يمثل استجابة لرغبات الشعب الذي تمثلونه بشرائحه المختلفة. من هنا نستطيع أن نقول أن المسؤولية هي مصلحة الشعب والشرعية هي رغبته وإرادته والمنصب هو الإطار الذي يجمعهما وينظم علاقتهما معاً وبالتالي فإن ماأضافه هذا المنصب إلى موقعي هو حمل كبير فيه محبتكم وثقتكم وطموحاتكم وآمالكم سأكون قادراً على حمله بإذن الله بدعمكم ومساندتكم.

وعلى كل مواطن شريف أن يضع نفسه في موضع مماثل لما أشرت إليه وأن يحمل نفسه المسؤولية وأن يؤمن بالشرعية حتى لو لم يكن في وضع يسمح له بتطبيق أفكاره فالمنصب لايعطي المسؤولية بل العكس هو الصحيح هو يأخذها من الانسان الذي يمتلكها ويسمح له فقط أن يمارسها من خلال الصلاحيات التي يمنحها له.

وعندما يصل إلى المنصب شخص لايحمل شعوراً بالمسؤولية فإنه لايستطيع أن يأخذ منه سوى السلطة. والسلطة دون مسؤولية هي الأساس في انتشار التسيب والفوضى وتدمير المؤسسات.

والحالة المثلى تفترض أن يكون الكل مسؤولاً ولايعني هذا أن الكل صاحب منصب فالمناصب هي مفاصل أساسية يتم فيها تنقية وتفعيل وغربلة أداء المجتمع بشكل مستمر وباتجاهين من قاعدة الهرم إلى قمته وبالعكس وبالتالي إذا اختلت وظيفة القاعدة انعكس ذلك على أداء القمة وإذا شذ من في القمة أساء إلى القاعدة وبالتالي لاينبني المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة بل يعتمد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد ولذلك أجد من الضروري جداً أن أدعو كل مواطن لكي يشارك في مسيرة التطوير والتحديث إذا كنا فعلاً صادقين وجادين في الوصول إلى النتائج المرجوة في أقرب زمن ممكن.

وبما أننا نتحدث عن التطوير والذي هو باعتقادي الهاجس الأساسي لكل مواطن في هذه البلاد وفي مختلف المجالات فلابد أن نعرف بأي اتجاه نسير وأي الطرق أفضل وماهي النتائج المطلوبة وغيرها من الأسئلة التي تشكل أجوبتها البوصلة التي تحدد موقعنا الحالي والمستقبلي وعلينا من أجل الوصول إلى مانبتغيه أن نتحرك بالتوازي وبنفس الوقت على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: ويتضمن طرح أفكار جديدة في المجالات كافة سواء بهدف حل مشكلاتنا ومصاعبنا الراهنة أو بهدف تطوير الواقع الحالي.

المحور الثاني: يتضمن تجديد أفكار قديمة لاتتناسب واقعنا مع امكانية الاستغناء عن أفكار قديمة لايمكن أن نجددها ولم يعد ممكناً الاستفادة منها بل أصبحت معيقة لاداتنا.

المحور الثالث: ويتضمن تطوير أفكار قديمة تم تجديدها لكي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية وكل عمل بحاجة إلى قياسات لتحديد نسبة الإنجاز والتقدم فيه ومن المفيد في هذا المجال أن نستند إلى مجموعة من المعايير:

المعيار الأول: هو عامل الزمن الذي يفترض بنا أن نعمل على استغلاله بحده الأقصى بهدف تحقيق الإنجازات التي نتطلع إليها بأقصر مدة ممكنة.

المعيار الثاني: وهو طبيعة الواقع الذي نعيش فيه والظروف المختلفة التي تحيط بنا الداخلية منها والخارجية.

المعيار الثالث: وهو الامكانيات المتوفرة بين أيدينا للانطلاق والوصول إلى الهدف المحدد آخذين بعين الاعتبار أن الامكانيات ليست معطيات ثابتة بل هي قابلة للتعديل باستمرار من خلال جهودنا وفعاليتنا.

المعيار الرابع: وهو المصلحة العامة وفيها تلتقي كل المعايير السابقة ومن خلالها تتحدد. وهي معيار وهدف في وقت واحد. إذ ما قيمة أي عمل نقوم به لايكون رائده المصلحة العامة؟.

ولكن للقيام بالتحرك المطلوب ونحن واثقون من بلوغ النجاح لابد من أن تتوافر لدينا مجموعة من الأدوات أهمها:الفكر المتجدد: وأعني به الفكر المبدع الذي لايتوقف عند حد معين ولا يحصر نفسه في قالب واحد جامد. وكم نحن بحاجة إليه اليوم وغداً لدفع عملية التطوير قدماً إلى الأمام. والبعض يعتقد ان هذا الفكر المتجدد مرتبط بالسن أي يغلب وجوده عند الشباب وهذا غير دقيق تماماً فبعض الأشخاص يدخلون سن الشباب وقد تحجرت عقولهم باكراً.. والبعض الآخر من كبار السن يفارق الحياة وعقله مايزال يضج بالحيوية والتجدد

والإبداع.

أيضاً نحن بحاجة ماسة إلى النقد البناء وهو تماماً بعكس النقد الهدام.. والذي نراه يغلب في أحيان كثيرة على طروحاتنا لأسباب مختلفة منها ماهو شخصي ومنها ماهو غير ذلك ولكي نكون بنائين في نقدنا لابد لنا أن نكون موضوعيين في تفكيرنا. والموضوعية تتطلب منا أن ننظر إلى أي موضوع من أكثر من زاوية وضمن أكثر من ظرف وبالتالي نحلله بأكثر من طريقة ونصل.. من ثم.. إلى أكثر من احتمال أو على الأقل للاحتمال الأقرب إلى الصحة أو الاحتمال الأفضل. وعلينا الابتعاد عن النقد بهدف استعطاف البعض أو استثارة التصفيق من البعض الآخر.. أو بهدف الاستفزاز أو الإساءة إلى الآخرين.. ففي ذلك هدر للجهود ومضيعة للوقت نحن بغنى عنها وعندما نقول.. «نقد بناء ورأي موضوعي» فهذا يعني بالضرورة النظر بصورة متكاملة للقضايا موضوع النقد بحيث نرى الإيجابيات كما نرى السلبيات وبذلك نتمكن من زيادة الإيجابيات على حساب السلبيات وهذا هو جوهر أي تطوير.

ونحن نتكلم عن الأدوات. فإننا لايمكن أن نتجاوز المساءلة. فهي عملية متكاملة لايمكن تجزئتها وتبدأ من القاعدة والأساس. ومن الوحدة الصغرى في المجتمع وهي المواطن وتنتهي بالمؤسسات. فإذا لم يقم كل مواطن بمساءلة نفسه ومراقبة ذاته ومراجعتها بشكل يومي أو شبه يومي فستبقى هذه العملية قاصرة عن تحقيق مهامها.. وهنا يأتي دور الضمير وأهمية الوجدان وضرورة تنقيتهما من الشوائب التي تعلق بهما وتعكر صفاءهما بفعل الظروف والعوامل المختلفة التي تحيط بكل فرد.

أما المستويات الأخرى في المساءلة والمحاسبة والتي تقوم بها المؤسسات المختصة فتكون للحالات التي يكون فيها شذوذ عن القوانين والأنظمة.. والتي من المفترض أن تكون محدودة في حال وجود الرقابة الذاتية وبالتالي يكون أداء المؤسسات أفضل وأسلم. وهذه العملية عملية مستمرة تتوازى مع العمل أو

تكون جزءاً منه. لأن الخطأ بأشكاله المختلفة سيبقى ملازماً للحياة وإذا لم يعالج فإنه يتفاقم. والعلاج لايهدف إلى الانتقام والتشفي وإنما للردع ولايقصد به صاحب الخطأ فقط بل كل من يخطر في باله أن يقع فيه.

بهذا الشكل نستطيع أن نضع استراتيجية عامة للتطوير تكون إطاراً محدداً للخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية خاصة أن بلدنا قد مر بظروف تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة خلال القرن العشرين.. وكانت هذه الظروف تتغير بشكل متسارع ومازالت.. وقد غلب على هذه التغيرات الطابع السياسي. واستطاع القائد الأسد خلال العقود الثلاثة الأخيرة.. وضع استراتيجية عامة تلبي الحاجات المختلفة للتطوير المنشود شملت مختلف القطاعات. وقد برهنت الاستراتيجية السياسية التي وضعها وأشرف على تنفيذها ومتابعتها وتطويرها عن نجاحها الكبير حتى يومنا هذا.. أما في المجالات الأخرى وكما نعرف جميعاً فلم يتماش الأداء فيها مع الأداء في المجال السياسي لأسباب عديدة.. لذلك كانت هناك فجوة كبيرة بينها. ولو كان الأداء أفضل فإن موقفنا السياسي سيكون أقوى دون شك. وهو القوي أساساً.. لكن طموحنا يبقى للأحسن.

وكان الأداء في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص يتموج ويتبدل بحدة نتيجة لتبدل الظروف التي كانت هي الأخرى شديدة التغير وخاصة عندما انتقل اقتصادنا من اقتصاد له أسواقه المفتوحة أمامه إلى اقتصاد مطلوب منه المنافسة. وكانت المعالجة تتم من خلال اصدار قوانين ومراسيم وقرارات تتسم أحياناً بالتجريبية وأحيانا أخرى بالارتجال وفي البعض منها كانت تأتي كرد فعل على حالة معينة. ولكن قليلاً ماكانت تأتي هذه المعالجة فاعلة لا منفعلة أي أن تأخذ هي زمام المبادرة مستبقة الأحداث. والسبب في ذلك أنه لم يكن هناك استراتيجيات واضحة تخرج التشريعات من ضمنها بل تكونت الاستراتيجية الاقتصادية كمحصلة لمجمل هذه التشريعات الصادرة.. وبالتالي أتت ضعيفة

وفيها الكثير من الثغرات وكانت مسؤولة إلى حد ما وليس بشكل كامل.. عن الصعوبات التي نعاني منها اليوم. فإذا نحن بحاجة الآن إلى استراتيجيات اقتصادية.. اجتماعية.. علمية وغير ذلك تخدم التنمية والصمود في آن واحد وهي ليست موجودة كوصفات جاهزة بل إنها بحاجة إلى دراسات معمقة نستخلص منها النتائج التي على أساسها نحدد إلى أين يجب أن نتجه. وهذا بحاجة إلى وقت وجهد وتعاون وحوارات مستمرة وموسعة.

والسؤال الذي يمكن لنا طرحه هل ننتظر الانتهاء من وضع الاستراتيجيات المطلوبة كي نبدأ التطوير أو كي نتابع مابدأناه من تطوير في السابق يبدو لنا أنه من الفضل أن يبدأ العمل بالتوازي من خلال متابعة اتخاذ الإجراءات المطلوبة إضافة إلى إعداد التصورات لتحديد خططنا المستقبلية مع علمنا أن التطوير المجتزأ لايحقق الغايات المرجوة بل هو بحاجة للتناسق والتكامل بين الإجراءات والخطوات المتخذة في جميع المجالات.

إن كل ماسبق يحتاج إلى تحليل.. والتحليل يحتاج إلى دراسات ونتائج هي بدورها تحتاج إلى واقع تستند إليه. وعندما نقول واقعاً نعني ارقاماً دقيقة والرقم لايمكن أن يكذب وبالتالي فهو صادق وشفاف والتعامل معه بحاجة إلى صدق وشفافية. وهذا المصطلح أي الشفافية طرح بشكل كثير التواتر مؤخراً في حوارات ومقالات وفي أماكن متعددة أخرى.. فكان البعض يطالب باقتصاد شفاف.. والبعض الآخر بإعلام شفاف.. وغيرهم بذهنية شفافة في المجالات الأخرى ولاشك في أهمية ذلك. وأنا مع هذا الطرح.. لكن من خلال فهم واضح لمضمون المصطلح وللأرضية التي يمكن أن يبنى عليها. فالشفافية قبل أن تكون حالة اقتصادية أو سياسية أو إدارية الخ.. وما إلى ذلك.. فهي حالة ثقافة وقيم وتقاليد اجتماعية وهذا يفرض سؤالاً ومطلباً في الوقت نفسه يجب أن نطرحه على أنفسنا قبل طرحه على الآخرين... هل أتعامل بشفافية مع نفسي أولاً ومع أسرتي ثانياً ومع محيطي القريب والبعيد والدولة والوطن ثالثاً؟. فمن يستطيع أن يعطي

جوابا بالإيجاب يعرف معنى الشفافية وهو من يستطيع أن يقدر أبعادها ويمارسها في أي موقع كان. فكيف نطلب من انسان.. مثلاً لايصدق في حياته الشخصية ومع أقرب الناس إليه أن يكون مسؤولاً صادقاً تجاه مسؤوليته وتجاه الشعب وإذا كان غير واضح في طروحاته. فكيف نطلب منه أن يكون شفافاً عندما يتولى منصباً ما؟.

فإذا أردنا أن نعالج مشكلة ما فيجب أن نتناولها من بدايتها وليس من نهايتها وأن نعالج السبب قبل النتائج وهذا يحتاج إلى مواجهة جريئة مع أنفسنا ومع مجتمعنا وهي مواجهة حوارية نتحدث فيها بصراحة عن نقاط ضعفنا وعن بعض العادات والتقاليد والمفاهيم التي أضحت عائقاً حقيقياً في طريق أي تقدم. فالمجتمع هو الطريق التي يسير عليها التطوير في حقوله العديدة. فإذا كانت هذه الطريق غير صالحة تعثر التطوير وتأخر أو توقف. وهذا بالمفهوم النسبي يعني التراجع إلى الوراء. وهذه إحدى الصعوبات الموجودة في واقعنا.. ودراسة هذا الواقع تحتاج إلى التركيز على المعوقات التي تبقيه على حاله دونما تغيير إلى الأفضل. وهذا بحاجة إلى مشاركة فعالة من كل الجهات خارج إطار الدولة وداخله كي تساهم كل الفئات والشرائح في إيجاد الحلول وهنا أؤكد على أن من يطرح المشكلة يجب أن يطرح معها الحل ويجب أن نبتعد قدر الامكان عن الاتكالية. فالموظف يتكل على زميله والمسؤول الأدنى على رئيسه والمواطن يتكل على الدولة لإيجاد الحلول.. وأعود لأؤكد أن الحل هو مسؤولية الجميع كي يصبح مكتملاً وناجعاً فالانسان يسير على قدمين والبعض يعتقد بأن الخطوة اليمنى تكتمل بالقدم اليمنى وبأن الخطوة اليسرى تتم بالقدم اليسرى. الواقع أن الخطوة اليمنى تبدأ بالقدم اليمنى وتتم أو تكتمل بالقدم اليسرى. والخطوة اليسرى تبدأ بالقدم اليسرى وتكتمل بالقدم اليمنى. فلا تتكلوا على الدولة ولا تدعوا الدولة تتكل عليكم بل دعونا نعمل سوية كفريق عمل واحد.

وأورد هنا مثالاً من واقع حياتنا الاقتصادية.. وهو التصدير الذي يعتبر أحد

أهم محاور دعم الاقتصاد الوطني. وهو سيكون موضع اهتمام خاص في المرحلة القادمة فمن واجب الدولة أن تسن التشريعات والقوانين وأن تتخذ القرارات وتعقد الاتفاقيات مع دول وجهات أخرى بهدف تشجيعه والمساعدة على إيجاد الأسواق اضافة إلى تحقيق القدرة التنافسية. لكن هذا لايمكن أن يتم ويكتمل إلا إذا كانت البضائع والسلع السورية ذات سمعة جيدة ومواصفات عالية. إضافة إلى التزام المنتجين والمصدرين بمواعيد التسليم مع قيامهم بعمليات التسويق اللازمة لبضائعهم والمشاركة في المعارض الداخلية والخارجية بهدف توسيع أسواقهم مما يحقق لهم وللاقتصاد الوطني الازدهار.

وفي هذا المجال فقد بات من الضروري السير بخطى ثابتة وإن كانت متدرجة نحو إجراء تغييرات اقتصادية من خلال تحديث القوانين وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية وتعبئة رأس المال العام والخاص معاً وتنشيط القطاع الخاص. ومنحه فرصاً أفضل للعمل كما أنه لابد من تحقيق القدرة التنافسية للقطاع العام في الأسواق الخارجية مما يؤدي إلى تنمية متوازنة وشاملة في محافظات القطر كافة وفي الريف والمدينة كمايؤدي إلى توزيع الدخل القومي بصورة متوازنة وزيادة فرص العمل وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين في ضوء زيادة احتياجاتهم الحيوية.. والتصاعد المطرد في تكاليف المعيشة. ولابد من تطوير القطاع الزراعي من خلال تحديث وسائل إنتاجه والبحث عن أسواق لتصريف منتجاته.. إضافة إلى تسريع عمليات استصلاح الأراضي.. وتلافي التقصير والاهمال الذي حدث في الماضي.. والاسراع في إنجاز السدود التي تخدم خططنا التنموية.

كما يتوجب علينا رسم سياسة اقتصادية رشيدة تردم الفجوات بين الموارد والنفقات وبين الاستيراد والتصدير وبين الإنتاج والتصريف وبين الأجور والأسعار إضافة إلى تصحيح ميزان المدفوعات مع التأكيد على أهمية إعادة تأهيل القطاع الصناعي العام والخاص لمواجهة الأخطار المتزايدة والناتجة عن تحديات

العولمة وبذلك نضمن أن يتبوأ اقتصادنا موقعاً مناسباً في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

أيتها السيدات.. أيها السادة..

إن تطلعاتنا لايمكن أن تتحقق بالشكل المطلوب إلا إذا تم التأكيد على دور المؤسسات في حياتنا. والمؤسسات ليست البناء ولا النظام الذي يحكمها فقط أو الأشخاص الذين يعملون فيها.. بل هي وقبل كل شيء.. الفكر المؤسساتي الذي يؤمن أن كل مؤسسة تمثل كل الوطن مهما كان حجمها واختصاصها وتمثل سمعته ووجهه الحضاري.. والذي يؤمن أيضاً أن العمل المؤسساتي عمل جماعي لا فردي.. عمل مبني على الصدق والاخلاص في التعامل وعلى استغلال الوقت بحده الأقصى وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وعقلية الدولة على عقلية الزعامة.

وهو منطق التعاون والانفتاح على الآخرين وهو لاينفصل عن الفكر الديمقراطي بل يتقاطع معه في مواقع عديدة. وهذا يعني أن امتلاك الفكر الديمقراطي يعزز الفكر والعمل المؤسساتي.. فإلى أي مدى نحن ديمقراطيون وماهي الدلائل على وجود الديمقراطية أو عدمها هل هي في الانتخاب أم في حرية النشر أم في حرية الكلام أم في غيرها من الحريات والحقوق؟ أقول ولا واحدة من كل ذلك.. فهذه الحقوق وغيرها ليست الديمقراطية بل هي ممارسات ديمقراطية ونتائج لها وهي تنبني جميعها على فكر ديمقراطي وهذا الفكر يستند على أساس قبول الرأي الآخر وهو طريق ذو اتجاهين حتماً وبشكل أكيد أي مايحق لي يحق للآخرين وعندما يتحول الطريق باتجاه واحد يتحول إلى أنانية وفردية. أي لانقول يحق لنا كذا أو كذا بل يجب أن نقول يحق للآخرين حقوق معينة فإذا كان هذا الحق يجوز للآخرين من وجهة نظرنا أصبح لنا الحق نفسه. فإذا الديمقراطية واجب علينا تجاه الآخرين قبل أن تكون حقاً لنا والفكر الديمقراطي هو الأساس والممارسات الديمقراطية هي البناء. وبكل تأكيد جميعنا يعلم أن

الأساس عندما يكون ضعيفاً فإن البناء يكون مهدداً بالتداعي والسقوط عند أول هزة أو من دون أي سبب ظاهر وبمعنى آخر إن كل أساس صمم لبناء معين يناسب ماسيحمله أي هذا الأساس لهذا البناء وذاك الأساس لذاك البناء أي تبديل بين الأساسين يعني إنذاراً بالخطر. وبالتالي لايجوز أن نطبق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا. الديمقراطيات الغربية على سبيل المثال هي محصلة تاريخ طويل.. نتج عنه عادات وتقاليد وصلت معها مجتمعاتهم إلى ثقافتها الراهنة. ولكي نطبق مالديهم.. علينا أن نعيش تاريخهم وإسقاطاته الاجتماعية وعندها يكون هذا الاحتمال ممكناً وبما أن هذا مستحيل.. فعلينا أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة عن تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية.. والنابعة من حاجات مجتمعنا ومقتضيات واقعنا وعندها ستكون النتيجة بناءً متيناً قادراًعلى الصمود في وجه الهزات مهما كانت شدتها والتجارب الهدامة ماثلة أمام أعيننا في دول مختلفة قريبة وبعيدة عنا.

وجبهتنا الوطنية التقدمية نموذج ديمقراطي تم تطويره من خلال تجربتنا الخاصة.. بنا وقد أدت دوراً أساسياً في حياتنا السياسية ووحدتنا الوطنية.. والآن أصبح من الضروري أن تطور صيغة عمل الجبهة بما يستجيب لحاجات التطوير الذي يتطلبه واقعنا المتطور والمتنامي على كل المستويات.

وبما أن الفكر الديمقراطي والفكر المؤسساتي مترابطان.. ولا أقول متطابقان فإن الإدارة تتأثر بهما وبالتالي فالاصلاح الإداري الذي علينا القيام به في القطاعين العام والخاص يرتبط بهما بعلاقة طردية أي يتطور بتطورهما أو يتراجع بتراجعهما وهو اليوم حاجة ملحة لنا جميعاً فقصور الإدارة لدينا هو من أهم العوائق التي تعترض مسيرة التنمية والبناء والتي تؤثر بشكل سلبي في كل القطاعات دون استثناء وعلينا أن نبدأ بالسرعة القصوى بإجراء الدراسات الكفيلة بتغيير هذا الواقع للأفضل من خلال تطوير الأنظمة الإدارية وهيكلياتها ورفع كفاءة الكوادر الإدارية والمهنية وإنهاء حالة التسيب واللامبالاة والتهرب

من أداء الواجب ولابد من محاربة المقصرين والمسيئين والمهملين والمفسدين.

وهذا يتطلب القيام.. وبالتوازي، بتفعيل وتطوير أجهزة الرقابة في الدولة ودعمها بالإمكانات التي تؤمن حسن أدائها. وهنا تأتي أهمية التأكيد على حيوية دور مجلسكم في تصويب عمل مؤسسات الدولة المختلفة من خلال الإشارة إلى مواقع الخلل والقصور ومتابعة معالجتها بصورة إيجابية كما نؤكد هنا على أهمية المؤسسة القضائية وضرورة رفدها بالكوادر الكفوءة والنظيفة وأن تأخذ دورها الكامل بهدف احقاق العدالة وصيانة حرية المواطن والسهر على تطبيق القوانين.

مما سبق نرى ترابط عمل المؤسسات الوثيق مع بعضها بعضاً. وهذا يستوجب أن يكون هناك ترابط بين الفكر الذي يحكم وينظم عمل كل منها.. كالفكر المؤسساتي والديمقراطي والثقافية وغيرها والتي تنشأ في المنزل والأسرة وتتنامى أو تتراجع من خلال ظروف الحياة اليومية فالمجتمع هو التربة الخصبة التي نزرع فيها بذورنا أما الثمرة فنجنيها في المؤسسات وبالتالي بمقدار مانسعى لزراعة بذور صالحة نجني ثماراً ناضجة ومفيدة ومهمة الدولة أن تهيىء البنية الصالحة والمناسبة للبذرة كي تنبت.. وعليها أيضاً أن تؤمن مقومات النمو وأن تضمن بقاء الثمار ناضجة لكي يتمكن مجتمعنا من الاستفادة منها وإلا تعفنت وأصبحت مصدراً للداء والعلل.

أيتها السيدات.. أيها السادة..

علينا احترام القانون ففيه حفاظ على كرامة المواطن من قبل الدولة وعلى كرامة الدولة من قبل المواطن وفيه ضمان لحريتنا وحرية الآخرين.

علينا أن نكافح الهدر والفساد مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عمل فيه نسبة من الخطأ غير المقصود التي يجب ألا تقلقنا إنما المطلوب منع تكرارها.

علينا الابتعاد عن الاتكالية والفوضى وهدر الوقت والالتزام بالصدق

والإخلاص والتفاني بالعمل ومضاعفة الجهد لتلافي التقصير الذي حدث.

علينا الابتعاد عن فكرة نسف الواقع برمته بدلاً من العمل على تطويره وتحسينه منطلقين من أن الحياة الانسانية لا مطلق فيها فمهما كان الواقع سيئاً لابد وأن يكون فيه العديد من الفوائد ومهما كان جيداً أو ممتازاً فلن يخلو من المساوىء.

فمسيرة الشعوب هي عبارة عن إنجازات متلاحقة.. كل مجموعة منها تبنى على ماسبقها.. ويكون التطوير من خلال بناء أمور إيجابية على إيجابيات سبقتها. أما التأخر والتخلف فيكونان بالعكس. وبالتالي يمكن الانطلاق من خلال إيجابيات واقع سيىء إلى واقع جيد ومن واقع جيد إلى واقع أفضل. أما عندما يتم نسف الواقع كاملاً فهذا يعني إلغاءه بإيجابياته وسلبياته.. وعندما يراد الانطلاق فعلى ماذا يتم الاستناد.. هل على الفراغ أم نقطة الصفر.

كما يجب الابتعاد عن تكرار المفاهيم والمصطلحات دون تحليل لمضمونها فكثير من الأفكار قد تكون مناسبة لحاجاتنا ولكن عدم استيعابها بشكل صحيح يحولها إلى مفاهيم قد تكون ضارة.. علينا أن نولي التأهيل والتدريب اهتماماً خاصة في كل المجالات وعلى كل المستويات.. وذلك بالاعتماد على الكوادر الوطنية في سورية وخارجها.. إضافة إلى الاحتكاك بالكوادر العربية والأجنبية والإفادة من خبرات الدول التي لها تجارب ناجحة في مجالات محددة..

يجب التأكيد على التخطيط وعلى نوعية هذا التخطيط بهدف الوصول إلى مجتمع ودولة نوعيين وبالتالي متابعة بناء سورية عصرية متقدمة.. كما يجب التأكيد على نشر الثقافة والمعرفة والتقنية المعلوماتية ويجب إيلاء الاهتمام الكبير لتجارة العقل وتصدير الأفكار وتطوير البحث العلمي وذلك من خلال توفير بنيته التحتية التي تبدأ بالعقل المنظم مروراً بالمؤسسات البحثية انتهاء بالتقنيات الضرورية وحسب الامكانيات وضرورة ربطه بحاجات المجتمع التنموية..

لابد من الاصلاح والتطوير في مؤسساتنا التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية بما يخدم قضايانا الوطنية والقومية ويعزز تراثنا الأصيل ويؤدي إلى نبذ ذهنية الانغلاق والسلبية ومعالجة الظواهر الاجتماعية التي تؤثر سلباً على وحدة المجتمع وسلامته..

كل ذلك بهدف تهيئة قوى اجتماعية ماهرة ومؤهلة وقادرة على التعامل والتفاعل مع تطورات العالم المختلفة.. خاصة أن واقعنا الحالي بشكل أرضية ليست ملائمة تماماً لدخول القرن الجديد الذي هو قرن المؤسسات والتقنيات..

كل ماسبق يصعب تحقيقه إذا لم تكن المرأة مشاركة فيه من موقعها كنصف للمجتمع حقيقي لاوهمي.. فهي التي تنشىء وتربي الرجال والنساء.. وتهيؤهم للمشاركة في بناء وطنهم وهي التي تسهم في مختلف مواقع العمل في التنمية والتقدم. وهذا يتطلب أن نهيىء لها البيئة الملائمة لكي تكون أكثر فاعلية في المجتمع وبالتالي أكثر قدرة على أداء دورها في تنميته.

إذا كنا قادرين على الالتزام بما تقدم ذكره نستطيع الاطمئنان إلى أن سورية ستبقى سيدة نفسها.. حرة في قرارها آخذين بعين الاعتبار أنه لاتوجد لدى أي منا عصاً سحرية لحل كل المشكلات دفعة واحدة.. بل لابد من وضع أولويات وأفضليات واضعين نصب أعيننا أن عملية التغيير ليست هدفاً بحد ذاتها.. بل وسيلة إلى تحقيق احتياجاتنا الحياتية.. وان الوعود يجب ألا تطلق إلا عندما يمتلك الانسان كل العناصر التي تؤدي إلى تحقيق العمل المطلوب. وهذا ممكن على مستوى برنامج شخصي أو نطاق أو اختصاص معين.. أما على مستوى الوطن.. وخاصة عندما تكون الآمال عريضة والصعوبات كبيرة فالعناصر المطلوبة لايمتلكها شخص ولا يؤمنها منصب بل تتوزع لدى الجميع مسؤولين ومؤسسات ومواطنين. والوعد الذي أقطعه الآن هو العمل المتواصل.. أما الإنجازات فيجب أن نعد بعضنا بعضاً بأن يقدم كل واحد منا مالديه من عناصر وامكانات للوصول إلى أهدافنا المشتركة.

أيتها السيدات.. أيها السادة..

إن جهودنا الحثيثة لتدعيم أوضاعنا الداخلية تعززها علاقاتنا مع الدول الأخرى.. خاصة منها الشقيقات العربيات وعلى كل المستويات.. وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية القائمة والسعي الدائم لإقامة نواة حقيقية للسوق العربية المشتركة وهو الحد الأدنى.. لكنه الممكن حالياً.. للحفاظ على ماتبقى من آمال في إقامة علاقات عربية سليمة.. فلم يعد خافياً على أحد ماآلت إليه حال أمتنا العربية من ضعف الروابط بين دولها خلال العقود القليلة الماضية.. وعلى وجه الخصوص في عقد التسعينيات. فبرز الاهتمام بالمصالح المحلية القطرية طاغياً على الاهتمام بالمصالح القومية فأصاب الوهن الجسد العربي وضعفت الأمة وتشتت وتفرقت دولها ومن ثم تعودت وتأقلمت مع حالتها الجديدة وأصبح ماهو طارىء طبيعياً.. وبات الحديث عن القومية العربية أو التضامن العربي رومانسياً أو مضيعة للوقت. وحتى المصالح المشتركة أخذ البعض يشكك بأهميتها. وعلى الرغم من هذا الواقع المتردي للعلاقات بين الدول العربية والذي يدفع البعض للتشاؤم والبعض الآخر للاحباط. فيجب ألا ينتابنا اليأس من إمكانية تحقيق خرق في هذا الاتجاه وأن لا نسلم بالواقع الحالي أو نستكين له.. بل لابد من مبادرات وقائية أو علاجية لاتستند إلى حسابات الربح والخسارة على المستوى القطري بل على المستوى القومي.. أي على أساس لنربح معاً بشكل جماعي فهذا سيزيد من امكانيات الربح الأحادي إضافة إلى الاستناد في هذه المبادرات إلى منطق الكرامة القومية والأخلاق والقيم العربية.

وفي هذا الإطار فإننا نتطلع إلى دور أكثر فاعلية تقوم جامعة الدول العربية من خلاله بتحقيق هذا الهدف. ونحن في سورية سنبقى كما كنا داعين وداعمين لأية خطوة تضامنية تصب في المصلحة العليا للأمة العربية. ولاسيما تلك التي تؤدي إلى تعزيز نقاط الالتقاء والاتفاق بين الأقطار العربية. مما يساهم في اضعاف نقاط الاختلاف والتفرقة ويمهد الطريق أمام حد معقول من العلاقات المثمرة بين

هذه الدول في مرحلة أولى.. ويهييء لمستقبل أفضل لها في مراحل لاحقة. وعلينا الا نتاخر في البدء بذلك لأن الوضع العالمي الجديد يعطي الموقع للاقوى وهذا مادفع العديد من الدول إلى إقامة تكتلات مختلفة الأشكال تعطيها المزيد من القوة لمواجهة التحديات العالمية وتزيد من هامش الحركة لديها. فالأحرى بنا. نحن الذين نمتلك الكثير من المقومات لقيام قوة متماسكة أن نسعى لهذا الهدف المشروع. ونحن نعتبر أن العلاقة مع لبنان الشقيق هي نموذج للعلاقة بين بلدين عربيين.. لكن هذا النموذج لم يكتمل بعد وبحاجة للكثير من الجهد لكي يصبح مثالياً بحيث يحقق المصالح المشتركة بالشكل الذي نطمح إليه في كلا البلدين ومع ذلك فإن التضامن السوري اللبناني عبر السنوات الماضية قد حقق الكثير مما لم يكن من الممكن تحقيقه لو أن كل بلد عمل بمفرده وبمعزل عن الأخر. وإيقاف الحرب الأهلية.. وبناء الوفاق الوطني إضافة إلى التراجع الإسرائيلي في الثمانينات والتسعينات وصولاً إلى الإندحار الأخير للإسرائيليين في شهر أيار الماضي.. لدليل واضح على أهمية هذا التضامن. وطبعاً هذه الانجازات استندت بشكل أساسي على تكاتف ووحدة الدولة والشعب اللبنانيين مع المقاومة الوطنية الباسلة. وسنبقى في سورية نقف مع لبنان وندعمه في قضاياه الوطنية كافة وخاصة فيما يتعلق باستعادة كامل ترابه الوطني وعودة أسراه المعتقلين في السجون الإسرائيلية والوقوف في وجه التهديد الإسرائيلي المتكرر بالاعتداء عليه. وهذه التهديدات وأمور سلبية أخرى لاتخدم السلام في المنطقة بل تبقي على بؤر التوتر قائمة.. وهذا من شانه أن يبقي التهديد بدورات عنف جديدة محتملاً إلى حد كبير.. كما يؤدي إلى زيادة العراقيل والعقبات التي تقف في طريق احلال السلام العادل والشامل في المنطقة.

وفي هذا الإطار فإن إسرائيل مازالت تحتل أرضنا في الجولان وهو موضوع يشكل همنا الأول وشغلنا الشاغل. وتحرير أراضينا المحتلة هو هدف أساسي وموقعه في المقدمة من سلم الأولويات الوطنية.. وأهميته بالنسبة لنا توازي أهمية

السلام العادل والشامل الذي اعتمدناه خياراً استراتيجياً.. لكن ليس على حساب أرضنا ولا على حساب سيادتنا. فالأرض والسيادة هما قضية كرامة وطنية وقومية ولا يمكن.. وغير مسموح لأحد.. أن يفرط بها أو يمسها ولقد كنا واضحين في تعاملنا.. ثابتين في مواقفنا منذ بدء العملية السلمية في مدريد عام١٩٩١ وذلك بعكس السياسة الإسرائيلية التي اتسمت بالتذبذب حيناً وبوضع العراقيل أحياناً أخرى. وحتى هذه اللحظة لم يقدموا أي دليل يجعلنا نثق أن لديهم الرغبة الصادقة في إنجاز السلام.. بل إنهم يطرحون طروحات مختلفة للتغطية على مايضمرونه.. فيطلبون منا أن نكون مرنين.. ويقصدون بذلك أن تكون الأرض مرنة.. وبالتالي يضغطون على حدودها ويقلصونها بالشكل الذي يناسبهم ويناسب مصالحهم أو يرسلون من يطلب منا أن نوافق على خط معدل عن خط الرابع من حزيران ونطلق على هذا الخط الجديد المعدل اسم خط الرابع من حزيران وكأن الاختلاف هو على التسمية.. ثم يقولون لنا خذوا خمسة وتسعون بالمئة من الأرض وعندما نسأل عن الخمسة بالمئة الباقية يقولون هي ليست مشكلة.. بضعة أمتار يجب الا تكون عائقاً في وجه السلام.. فإذا كانت هذه البضعة أمتار ليست مشكلة ولايجب أن تكون عائقاً في وجه السلام لماذا لايعيدون خط الرابع من حزيران ويعطوننا خمسة بالمئة من الجانب الغربي من البحيرة؟.

لقد راهنوا على أشياء كثيرة.. راهنوا على صحة القائد الأسد ونسوا أن القادة الوطنيين الذين يدخلون التاريخ من بوابة الوطن.. يدخلون إلى عالم الخلود من البوابة ذاتها ولايدخلونها من بوابة التفريط والتنازلات.. راهنوا على القوة العسكرية ودحروا في لبنان. راهنوا على وحدتنا الوطنية وأفشل شعبنا هذا الرهان.. والآن على ماذا يراهنون.. إن الرهان الوحيد الذي يمكن أن يكتب له النجاح هو الرهان على إرادة الشعوب في استعادة حقوقها وذلك من خلال استعادة الأرض كاملة حتى خط الرابع من حزيران١٩٦٧.. وعندها فقط يمكن

الانطلاق باتجاه السلام العادل والشامل..

إننا ندعو الولايات المتحدة الأمريكية لكي تقوم بدورها بشكل كامل كراع لعملية السلام بشكل حيادي ونزيه إذ لابد من ممارسة التأثير المطلوب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما نصت عليه من حقوق للشعب اللبناني والسوري والفلسطيني..

ونؤكد هنا على أننا مستعجلون لتحقيق السلام ولكننا غير مستعدين للتفريط بالأرض ولانقبل لسيادتنا أن تمس.. بمعنى أننا نستعجل السلام لأنه خيارنا والشعب العربي السوري شعب محب للسلام عبر التاريخ.. ولأننا مشتاقون لكي يعود الجولان كاملاً ويعود أهله إلى الوطن وغير مستعدين للتفريط بالأرض لأننا لانقبل بها منقوصة أو على حساب السيادة الوطنية. وأهلنا الصامدون فيها لن يكونوا لا اليوم ولا في المستقبل القريب أو البعيد.. إلا عرباً سوريين.. ولأن الزمان مهما طال.. فإن هذه الأرض ستبقى لنا وستعود كاملة عاجلاً أم آجلاً.. ولن نكون مستعدين لدفع ضريبة عجز الحكومات الإسرائيلية وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات التي تدفع عملية السلام للأمام من حساب سيادتنا وكرامتنا. فكرة السلام التي يلقونها في الملاعب المختلفة حسب مزاجهم هي كرة ثقيلة.. وحملها يحتاج إلى رجال دولة قادرين على اتخاذ قرارات صعبة وليس لمجرد مسؤولين في أي موقع كانوا فيه كلما حملوا معهم هذه الكرة مالوا ومالت معهم المناصب.

أيتها السيدات.. أيها السادة.

إن سيادة الالتزام بمبادىء الشرعية الدولية تتطلب من منظمة الأمم المتحدة أن تقوم بمهامها التي نص عليها ميثاقها بصورة موضوعية وبعيداً عن التأثيرات المختلفة التي يمكن أن تحد من تطبيق هذه المبادىء بشكلها الأمثل.. بحيث نصل إلى عالم خال من الصراعات وبؤر التوتر.. يسوده السلام والعدل والديمقراطية في العلاقات بين الدول ويتعمق فيه الحوار بين الحضارات المختلفة في عالم اليوم.

إضافة إلى أن ذلك يتطلب.. أن تأخذ دول الشمال الغنية مسؤولياتها الانسانية تجاه دول الجنوب. بهدف الوصول إلى عالم أكثر أمناً واطمئناناً.. وبالتالي أكثر استقراراً..

إننا نتطلع إلى بناء أوثق الصلات مع الدول والشعوب والمنظمات الدولية.. على قاعدة الاحترام المتبادل والتعاون البناء وصيانة الأمن والسلام الدوليين وانطلاقاً من احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها بالشكل الذي يضمن تحقيق مصالحها الحيوية.

أيتها الأخوات.. أيها الأخوة..

ونحن نتحدث عن كل مايخص وطننا وشعبنا داخلياً وخارجياً.. علينا الا ننسى أن هنالك جنوداً مجهولين لايقدمون جهودهم فقط.. بل أرواحهم وبلا ثمن.. إنهم أبناء قواتنا المسلحة حماة ديارنا ومصدر فخارنا وعرين الشجاعة والبطولة. والذين كانوا وسيبقون مستعدين للدفاع عن الوطن ونصرة أشقائنا.. وستبقى قواتنا المسلحة رمزاً للشرف والانضباط والسلوكية الوطنية والقومية وستكون دائماً موضع عنايتنا واهتمامنا لتبقى قادرة على القيام بمهامها عندما يدعوها الواجب. فكل المحبة والتقدير إلى جيشنا الباسل والتحية والاجلال إلى شهدائنا الأبرار الذين سقطوا في معارك الشرف والفداء.

ولايفوتنا أن نذكر أهلنا الصامدين في الجولان المتمسكين بوطنهم وعروبتهم الرافضين للوجود الصهيوني بكل أشكاله. ونقول لهم نحن معكم وصمودنا معاً هو ضمانة التحرير..

أما في لبنان الشقيق فإن المقاومة الوطنية الباسلة قد سطرت أروع ملاحم البطولة والاستشهاد وستبقى بنهجها وانجازاتها نموذجاً سيعيش مع الأجيال طويلاً..

أيها الشعب الغالي..

ثقتي بكم لاحدود لها ومحبتي كذلك. وأرجو أن تسمحوا لي أن أؤكد لكم حقيقة أشعرها.. وهي أن الرجل الذي عرفتموه وأحببتم بعضاً من صفاته.. وبادلتموه الثقة والمحبة.. لن يغير فيه المنصب شيئاً. وهو الذي انطلق من بين الناس وعاش معهم سيبقى بينهم وواحداً منهم. وتوقعوا أن تروه في كل مكان معكم.. سواء في موقع العمل أو في الشارع أو في أماكن نزهتكم يتعلم منكم ويشد عزيمته بتواصله معكم ويعمل من أجلكم كما كان عهده دائماً.. فالانسان الذي أصبح رئيساً سيبقى هو نفسه الطبيب والضابط وقبل كل شيء المواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فلسطين المحتلة
الاحزاب والقوى العربية الفلسطينية والمنظمات السياسية

اعداد : الرفيقة : ليلى محفوض

● **لمحة جغرافية :**

يقع هذا القطر العربي في القسم الجنوبي الغربي من بلاد الشام ويعتبر الخاصرة الجنوبية لسورية الكبرى...

فمن الغرب يحده البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الغربي جمهورية مصر العربية، وأما خليج العقبة فيقع جنوبا ومن الشرق يجاوره القطر الاردني ومن الشرق والشمال الشرقي، الجمهورية العربية السورية بينما يأتي موقع لبنان في شماله.

● **المساحة:** قبل نكبة عام 1948 كانت فلسطين تحتل على خريطة الوطن العربي مساحة 27 الف كم 2 . اغتصب الصهاينة منها 80% في حرب 1948 والباقي احتلوه في حرب حزيران عام 1967.

وتبلغ الكثافة السكانية وسطياً 200 نسمة في الكم2.

● **السكان:** مع مطلع عام 1948كان عدد السكان يقارب المليوني نسمة /1,25/ مليون نسمة عرب بينما كان عدد اليهود فيها لايتجاوز 650 الفا وبعد 1948 بقي فيها 170 الف نسمة من العرب فقط.

وحسب احصائيات 1998 وصل عدد الفلسطينيين الى 7,41 مليون نسمة 55,2% منهم يعيشون في الاراضي الفلسطينية والباقي 44,8% مشتتين في دول عديدة من العالم وموزعين على الشكل التالي:

في الاراضي المحتلة 1948 يوجد 1,2 مليون من الفلسطينيين العرب وفي القدس الشرقية وفي الضفة الغربية 1,87 مليون نسمة.

في قطاع غزة 1,02 مليون وتعتبر الكثافة السكانية في هذا القطاع من اعلى النسب في العالم.

في سورية 350 الفاً وفي الاردن 1,360 مليون وفي لبنان 360 الفاً.

ويتوزع في الشتات والعديد من بقاع الارض حوالي 1,25 مليون نسمة من الفلسطينيين العرب.

وتعتبر الزيادة السكانية بين الفلسطينيين من اعلى نسب الزيادة في العالم اذ تصل الى 5% وبعد حسم الوفيات 1,2% تصبح الزيادة الطبيعية بحدود 3,8% بينما تصل بين اليهود 1,9% ومن الجدير بالذكر ان زيادة الفلسطينيين في الضفة والقطاع تجاوزت 4% ويتضاعف العدد كل /25/ عاماً ويرعب اليهود هذا التزايد الطبيعي والكبير للعرب وقد يصبحون اكثر من نصف السكان مع بداية القرن الحادي والعشرين.

● **العاصمة:** القدس مدينة السلام بناها العرب الكنعانيون قبل /5/ آلاف عام تضم عدداً من المقدسات كغيرها من بعض المدن الفلسطينية وتشتهر بصناعاتها التقليدية وخاصة اليدوية والسياحية.

● **النظام السياسي:** يخضع هذا القطر العزيز للاحتلال الاسرائيلي منذ عام 1948 ولايزال يعاني من هذا الاحتلال الاستيطاني ومن كافة اشكال القمع والهيمنة والتنكيل بمواطنيه العرب وسلب اراضيهم وحقوقهم وعدم السماح لهم بالعودة الى ديارهم حسب قرارات الامم المتحدة وهيئاتها المتعددة.

● **الوضع الاقتصادي:** يرتبط الاقتصاد الفلسطيني في الداخل الآن بالاقتصاد الاسرائيلي ويعتمد على مساعدات الدول المانحة وخاصة بعد دخول

السلطة الفلسطينية الى مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة وبعض اجزاء الضفة الغربية المحتلة.

وقد اختلفت بنية الحياة الاقتصادية في فلسطين، بعد مرور اكثر من /50/ عاماً على الاحتلال الاسرائيلي، ويعتبر الاقتصاد الاسرائيلي هشاً ومهدداً بالانهيار لاعتماده على المساعدة التي يقدمها يهود العالم، والاعانات السخية التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن المساعدات الالمانية التي تدفع تحت اسم التعويضات عن اليهود الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية.

● **الزراعة:** يعمل بها 6% من اليد العاملة التي تبلغ 1,25 مليون عامل وعاملة في مختلف قطاعات العمل.

كما وتساهم الزراعة بما تبلغ قيمته 6% من الدخل الوطني، وهي تتركز في السهول الساحلية والاغوار وسهل مرج بن عامر والسفوح الجبلية لكن هذه الزراعة تعاني من نقص المياه، لذلك يحاول الاحتلال الصهيوني دائماً الاعتداء على المصادر المائية في الاقطار العربية المجاورة.

اهم المنتجات الزراعية: -الحمضيات -الزيتون -والفواكه بأنواعها، وكذلك الخضار بمختلف الوانها.

يتم تصدير اغلب الانتاج الى دول السوق الاوربية المشتركة، وتستثمر معظم الاراضي الزراعية الفلسطينية في ظل الاحتلال وفق نظامين هما:

الموشاف: قرى تعاونية تتساوى فيها الملكية.

الكيبوتز: مزارع دولة تقوم على الملكية الجماعية للاراضي والتوزيع الجماعي للانتاج.

● **الصناعة:** يعمل فيها ربع القوة العاملة وتساهم في خمس الدخل الوطني، واهم مجالاتها:

الصناعة الاستخراجية: التي تقوم على استثمار مياه البحر الميت والفوسفات والبوتاس، وفيها كميات محدودة من النفط في الساحل والغاز

الطبيعي قرب البحر الميت.

الصناعة المعدنية: الفولاذ في عكا وتجميع السيارات والبرادات والمكيفات والطائرات وصقل الماس والصناعات النسيجية والصناعات العسكرية والالكترونية المتطورة.

●**التجارة**: يواجه الميزان التجاري عجزاً كبيراً، ويعدل هذا العجز بالمساعدات والقروض وواردات السياحة.

اهم الصادرات: الماس المصقول -الحمضيات -المنسوجات -الاسمدة -السلاح والمعدات الالكترونية.

وأهم الواردات: الماس غير المصقول -تجهيزات النقل -النفط الخام -الآلات -الحبوب.

من موانئها الهامة: حيفا -يافا -ايلات.

من أهم المشاريع التي يقوم الاحتلال بتنفيذها هي نقل المياه من بحيرة طبريا الذي يضخ نحو 300 مليون م3 من المياه الى السهول الساحلية واواسط النقب.

كما اقيمت مشاريع على نهري المقطع والعوجاء، فضلاً عن تحلية مياه البحر واعادة تكرير مياه المجاري.

●**لمحة سياسية واجتماعية**: يمكن ان نقسم الحياة السياسية في فلسطين الى اكثر من مرحلة

فالبدايات: كانت مع الجمعيات المسيحية والاسلامية التي كانت تعتبر تنظيمات من المواطنين تراكمت خبراتها القيادية، واصبح لها تأثيرها على تشكيل الرأي السياسي في المجتمع وتعتبر هذه الجمعيات اولى اللبنات السياسية التي دافعت عن حقوق الشعب الفلسطيني وحرية الوطن والاراضي الفلسطينية.

وقد عملت هذه التنظيمات على زيادة الوعي الوطني في الوقوف ضد نشاط البعثات الصهيونية في فلسطين.

●**التنظيمات وظهورها**: اما اول مراحل التنظيمات الحزبية الفلسطينية،

فقد ظهرت مع الانتداب البريطاني على فلسطين من عام 1917-1948 لتأتي بعدها مرحلة **ما بعد النكبة** 1948- 1964 عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية /م-ت-ف/.

ثم تلتها المرحلة **الثالثة** التي انتهت بدخول السلطة الفلسطينية الى غزة واريحا عام 1993.

ثم المرحلة **الاخيرة** التي كانت منذ دخول السلطة الفلسطينية الى مناطق الحكم الذاتي وحتى يومنا هذا.

●**اطلالة على الواقع السياسي**: بعد اعلان وعد بلفور /1917/ وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين، تم عقد اول مؤتمر فلسطيني، وذلك في النصف الاول من عام 1919 وخرج هذا المؤتمر بقرارات كان أهمها:

- ايجاد ميثاق قومي فلسطيني يتضمن رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية الى فلسطين، كما يتضمن رفض الانتداب البريطاني بكل تفاصيله.
- المطالبة بوحدة فلسطين مع سورية، وتسمية فلسطين بسورية الجنوبية كونها جزءاً طبيعياً منها.

واثناء ذلك كان **مؤتمر الصلح** يعقد في باريس، فقررت رئاسة المؤتمر الفلسطيني ارسال وفد الى مؤتمر الصلح مع برقية لشرح المطالب الفلسطينية والاعراب عن احتجاجهم الشديد على اعلان وعد بلفور الذي سيحول فلسطين الى وطن قومي لليهود الصهاينة ويبرر هجرتهم الى هذا القطر العربي من أجل استيطانه. **اما على صعيد الطبقات الشعبية الكادحة فقد طغى الاحساس** بالضياع، نتيجة الحياة التي عاشتها في ظل الاحتلال العثماني **الطويل الذي غيب** عنها التمييز بين الولاء للوطن وقضاياه السياسية والمصيرية، وبين الولاء للعشيرة او القبيلة.

نتيجة هذا الواقع **اندثرت** الكثير من التنظيمات السياسية التي لم يكن لها اسس تنظيمية او استراتيجية فكرية، تساعد على ديمومتها، كون معظمها قام

بدعم بريطاني، وكان مؤسسوها من كبار التجار والملاك والشخصيات الاجتماعية، ولم يكونوا من رجال السياسة المحترفين، اضف الى اقتصار دورها على تقديم خدماتها لقيادات هذه الاحزاب، فقد اغلقت ابوابها في وجه الناس العاديين، وهذا ما ابعدها عن التأثير في الجماهير وشدها إلى صفوفها، كونها بقيت اسيرة النخبة.

اي لم تكن نابعة من الشعب مما سرع في انهاء وجودها وتوقف نشاطاتها.

لكن هناك مجموعة قليلة من الاحزاب استطاعت ان تستمر في وجودها ودورها.

كحزب الاستقلال العربي الفلسطيني: الذي نشأ في القدس منذ الثلاثينيات وكان اول قوة سياسية فلسطينية، قاومت الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني بالرغم من غياب القيادة الفلسطينية السياسية الواعية والقادرة على قيادة هذه المقاومة في تلك المرحلة.

إلا ان الحزب كان قد امتلك برنامجاً أكثر عمقاً وفهما لتوحيد العداء ضد الصهيونية والانتداب البريطاني مما ساعده على ترسيخ اسس نضالية جديدة على الساحة العربية الفلسطينية واسهم في خلق اجواء عامة استطاعت ان تبلور مفهوماً سياسياً جديداً ادى الى ظهور حالة متقدمة من الفكر السياسي الفلسطيني، نتج عنها ثورة 1936 وتاليف لجنة عربية عليا وظهور بوادر نظام سياسي.

وهكذا يمكن القول اضافة لما تم ذكره، عن احزاب تلك المرحلة عدا حزب الاستقلال انها احزاب معظمها قام موالياً للانتداب البريطاني لكن باهداف وطنية، اكدت على وقف الهجرة الصهيونية، ومنع بيع الاراضي العربية ومقاومة انشاء دولة صهيونية في فلسطين.

●الشتات وانعكاساته

تركت نكبة 1948 أثارها البليغة على الشعب الفلسطيني حيث تسببت في

طرد نحو مليون مواطن ليعيشوا لاجئين في الدول العربية المجاورة لفلسطين. واقيمت «اسرائيل» في 15 أيار 1948وفقدت المناطق الفلسطينية التي بقيت دون احتلال هويتها العربية الفلسطينية إذ اطلق مصطلح الضفة الغربية على بعض الاجزاء الغربية والشرقية من فلسطين، وضمها الملك عبد الله الاول الى المملكة الاردنية، بالاضافة الى القدس الشرقية. وسميت المنطقة الجنوبية من فلسطين قطاع غزة ووضعت تحت اشراف السلطات المصرية.

وبذلك فقد الفلسطينيون هويتهم الخاصة يستوي في ذلك الذين بقوا في وطنهم تحت الاحتلال والذين كانوا في الضفة الغربية أو في الدول العربية. وتشرد الشعب العربي الفلسطيني في المنافي العربية ودول المهجر بمنأى عن أي تنظيم أو حركة سياسية وطنية فلسطينية واضحة الهوية آنذاك وهذا مادفع الشعب الفلسطيني البحث عن ذاته في اطر العروبة وتنظيماتها وقواها الوطنية الثورية وذلك في سعيه للتمرد على واقعه البائس والعمل من أجل تحرير وطنه والعودة اليه. والتحق كثير من الفلسطينيين الذين تشتتوا في البلاد العربية بالتنظيمات والاحزاب العربية التي كانت قائمة آنذاك والتي كان لها موقف واضح من القضية الفلسطينية **كحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي والاخوان المسلمين.**

●حزب البعث: ومنذ تأسيسه بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي اصدار بيانات سنوية بطريقة منتظمة ازاء القضية الفلسطينية في المناسبات البارزة كذكرى وعد بلفور وذكرى التقسيم والنكبة وغيرها يدعو فيها الى النضال ضد التخلف الاجتماعي والتجزئة السياسية والعمل للوحدة العربية من أجل تحرير فلسطين، ويردد في بياناته تعابير ونداءات تؤكد على الخصوصية الفلسطينية والدور الفلسطيني الكفاحي المتميز والهوية الفلسطينية في اطار الامة العربية وتجسد هذا التوجه رسمياً للحزب من خلال قراره التنظيمي الذي أكد على فرز كوادره وعناصره العربية الفلسطينية في جهاز خاص عرف باسم **«الفرع**

الفلسطيني» في حزب البعث.

واستمر البعث يدعو من مختلف المنابر العربية إلى مسالة تنظيم الشعب الفلسطيني وابراز الكيان الخاص به مع التأكيد على ضرورة تمتع هذا الشعب بحرية تنظيم نفسه في جبهة تحرير فلسطينية يمارس من خلالها نضاله من اجل تحرير أرضه واستعادة حقوقه المغتصبة.

وقد استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي ان ينجح في بعث العمل الفلسطيني الخاص على الصعيدين الاعلامي والتنظيمي، وان يسهم في توعية الجماهير بظروف القضية وبلورة خصوصية التنظيم للشعب العربي الفلسطيني مشجعاً بذلك كل الجهود الرامية الى حماية قضية فلسطين وصون حقوق شعبها ومصالحه الوطنية والقومية. وكان تنظيم الحزب في الضفة الغربية جزءاً من تنظيمه في الضفة الشرقية للملكة الاردنية الهاشمية.

اما بقية الاحزاب فكانت فروعاً من التنظيمات المتواجدة في الاردن وتتبنى نفس المبادىء والاهداف السياسية وتسير على الاسس التنظيمية ذاتها.

استمر هذا الوضع حتى عام 1967 حين شنت اسرائيل عدوانها على الامة العربية واحتلت ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

● **منظمة التحرير الفلسطينية:** تعتبر هذه المنظمة الاطار التنظيمي الذي ضم عدداً كبيراً من المنظمات الفلسطينية في مراحل النضال الفلسطيني لفترات طويلة حيث استطاعت ان تشكل نظاماً سياسياً في ظل دولة لم تولد بعد.

تأسست هذه المنظمة عام 1964 بمبادرة من حزب البعث العربي الاشتراكي الذي قدم مذكرة الى اجتماع وزراء الخارجية العرب عام 1961 وقد تم تبني الاقتراح بانشاء منظمة تحرير فلسطينية ورفع الى القمة العربية التي وافقت عليه وتم عقد المؤتمر الاول عام 1964 في مدينة القدس.

ويمكن القول بان المنظمة جسدت آمال الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة في الديمقراطية ومبدأ الحوار، مثلت الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق لجوئه

وشتاته ومثلت الفصائل المنضوية تحت لوائها -كأحزاب - عبرت عن تواجدها من خلال هذا التمثيل في هيئات ومؤسسات المنظمة كأي احزاب في أي دولة تطمح الى تحقيق تواجدها في مؤسسات هذه الدولة ،خاصة وان هذه الاحزاب أو الفصائل لها برامجها السياسية ولوائحها الداخلية ونهجها في العمل النضالي والوطني، سواء كان هناك اختلاف في التوجه او اتفاق مع الخط الرسمي لهذه المنظمة ،التي تتمتع بوجود ميثاق وطني، تلتزم به جميع الفصائل المنتمية إليها وذلك قبل اقدام سلطة عرفات على الغاء هذا الميثاق ،رضوخاً لضغوط أمريكا واسرائيل، ولها جيش هو جيش التحرير الفلسطيني ،ولها برلمانها الوطني الممثل بالمجلس الوطني الفلسطيني ،ولها مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية ،وشعبها هو الشعب الفلسطيني، وقد اعلن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 قيام الدولة الفلسطينية في الدورة /19/ للمجلس في الجزائر وتشكيل الحكومة المؤقتة ولاينقصها إلا غياب المحدد الجغرافي ليعطي لهذه المنظمة السيادة الوطنية، على الارض وتنفيذ اعلان الدولة رسمياً ليصبح نظام حاكم له أرضه الوطنية.

-ينضوي تحت مظلة هذه المنظمة مجموعة من الفصائل والحركات والجبهات النضالية قد يصل عددها الى العشرة إلا انه تخلخل وضع هذه الفصائل بعد اتفاقيات وقعتها المنظمة مع سلطة الاحتلال تحت تسميات، التسوية السلمية واتفاقيات السلام ومنها اتفاق اوسلو ،الذي قلب الموازين السياسية رأساً على عقب. ودخول السلطة الفلسطينية الى مناطق محدودة في فلسطين سميت بمناطق الحكم الذاتي ظناً منها أنها ستعلن قيام الدولة الفلسطينية من هذه المناطق وتحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير لهذا نجد ان بعضاً من هذه الفصائل شارك السلطة في مواقفها واهدافها والبعض الآخر من وقف معارضاً ومشيراً إلى الاساءة التي ارتكبتها قيادة هذه السلطة بحق الشعب الفلسطيني ونضاله وتاريخه الوطني.

●● فصائل المنظمة:

●طلائع حرب التحرير الشعبية -قوات الصاعقة: التي تعتبر الذراع العسكري لتنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي، تأسست عام 1966 وبدأت نشاطها النضالي بعد عدوان حزيران 1967/5/8 في الاراضي المحتلة بعملية فدائية وقد سعت هذه المنظمة الى توحيد العمل الفلسطيني بالتعاون مع حركة فتح وقد تم فعلاً دمج ثماني منظمات فلسطينية آنذاك ثم تشكل التنظيم الفلسطيني الموحد لحزب البعث العربي الاشتراكي واصبح هذا التنظيم العمود الفقري للطلائع، واصبحت القيادة القطرية لهذا التنظيم هي القيادة العسكرية والسياسية للطلائع.

تجسد الطلائع المواقف النظرية والعقيدة الفكرية والاسلوب التنظيمي لحزب البعث، وتؤمن بممارسة مختلف اشكال النضال من أجل تحرير فلسطين والاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق كاملة، وذلك ضمن الثوابت الوطنية والقومية والالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني بما يؤدي الى تحرير الوطن وعودة الارض الى اصحابها الفلسطينيين وعودة اللاجئين الى ديارهم واقامة الدولة المستقلة على كل التراب الفلسطيني.

وقد رفضت الطلائع كافة الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية كونها تثبت الوجود الصهيوني والاعتراف به، وربطت مواجهة هذا الواقع بالوحدة الوطنية الفلسطينية المدعومة بالجماهير العربية ومساهمتها في النضال العربي الفلسطيني لامساندته فقط.

ويوجد الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة فرع لتنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي يتبع للقيادة القطرية الفلسطينية للتنظيم الفلسطيني ويعمل بشكل سري.

وتشكل الطلائع حاليا مع سبعة فصائل اخرى من فصائل المقاومة «**التحالف الوطني الفلسطيني**» المعارض لاتفاقات اوسلو

الاستسلامية ولنهج قيادة عرفات وسياسته التفريطية ويلتزم التحالف الوطني الفلسطيني بالميثاق الوطني ويؤكد على استمرار النضال الجماهيري بكل الوسائل والاساليب المتاحة حتى تتحق أهداف الشعب العربي الفلسطيني كاملة في التحرير والعودة إلى وطنه.

●حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»

تم الاعلان عن «فتح»، الاسم المشتق من مقلوب كلمة «حتف» -حركة التحرر الوطني الفلسطيني، يوم الاول من كانون الثاني 1965 اليوم الذي اذاعت فيه اذاعة دمشق البيان الاول لقوات «العاصفة» الجناح العسكري لـ «فتح»، معلناً بداية الكفاح المسلح وانطلاقة الثورة الفلسطينية لـ «تصفية» الكيان الصهيوني ممثلاً «بدولة اسرائيل».

مرت فتح في مراحل عديدة، وتعتبر معركة الكرامة في 1968/3/21 التي واجهت فيها المقاومة الفلسطينية الجيش الاسرائيلي نقطة انعطاف في مسيرتها، فكرست وجود المقاومة الفلسطينية عربياً ودولياً.

وكانت المحطة الثانية يوم اصبح عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اثر انتخابه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في الرابع من حزيران 1968، وهو منصب مازال عرفات قابضاً عليه.

والمرحلة الثالثة تأتي مع انضمام اربعة فصائل فلسطينية الى «فتح» فيما بين ايلول 1968 وحزيران 1969 وهي:

-جبهة التحرير الوطني الفلسطيني -منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين -(فرقة خالد بن الوليد) -جبهة ثوار فلسطين (قوات الجهاد المقدس)

ومابين عامي 1964 و1968 عبرت «فتح» عن آرائها السياسية في مذكرات للقمم العربية أو رئاسة م.ت.ف في عهد الشقيري، جمعها المؤتمر الثاني للحركة عام 1968 في وثيقة «مبادىء واهداف واساليب حركة فتح» أقرها لاحقاً المؤتمران

الثالث (1971) والرابع (1980). ومن ابرز ما في تلك الوثيقة:

- «تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، شعبها جزء من الامة العربية، وكفاحه جزء من كفاحها.
- «حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.
- «الوحدة الوطنية الفلسطينية شرط لتحقيق الانتصار وان لمعركة التحرير الاولوية على اي تناقضات فكرية وسياسية واجتماعية.
- «ضرورة تحرير الارادة الفلسطينية والمحافظة على استقلاليتها في القرار والفعاليات.
- «تحرير فلسطين واجب عربي وديني وانساني.
- «بقاء اسرائيل عدوان «مستمر على الامة العربية. وقيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون واليهود والمسيحيون بحقوق وواجبات متساوية أمر حتمي» وهذا شعار رفعه المؤتمر الاول للمنظمات الفدائية المنعقد في القاهرة (17-1968/1/20).

وبعد حرب تشرين عام 1973 ، اضاف المجلس الثوري لحركة فتح الى ماتقدم بنداً يقول: «للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره».

تولت «فتح» رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة في الدورة الخامسة للمجلس وفي ايلول 1969 اتخذت في الدورة السادسة للمجلس قرارات منها، «فكرة الدولة الديمقراطية التي طرحتها فتح، واكدت الدورة ان م.ت.ف **هي الاطار الوطني لجميع القوى الفلسطينية**» وهو ماتطور بعد ذلك الى شعار «الممثل الشرعي الوحيد». وشكلت في هذه الدورة ايضاً «اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية» والتي ضمت ممثلاً قيادياً لكل منظمة من المنظمات العشر التي وافقت على قرارات المجلس.

استمرت المنظمة في العمل السياسي والاجتماعي وانشات بالاتفاق مع الدول

العربية التي تستضيف الفلسطينيين، مؤسسات المنظمة ، جيش التحرير الفلسطيني -الصندوق القومي الفلسطيني -مكاتب المنظمة المتعددة واستمرت قيادة المنظمة من عناصر تقليدية حتى عام 1969 حيث عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة وشاركت فصائل المقاومة الفلسطينية في المجلس وتم الاتفاق على ان تكون قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من فصائل المقاومة المشاركة لهذا المجلس وهي «فتح العاصفة» -الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بفصائلها - طلائع حرب التحرير الشعبية «الصاعقة» وعناصر مستقلة ، وتسلم ياسر عرفات رئاسة المنظمة.

وقد سبق انعقاد هذه الدورة انضمام كل من الجبهة الديمقراطية، وجبهة التحرير العربية ومنظمة فلسطين العربية والجبهة الشعبية -القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي الى» الكفاح المسلح» الذي سبق له أن ضم كلاً من العاصفة وقوات التحرير الشعبية والصاعقة.

ومما تجدر ملاحظته ان قيادة فتح وعلى رأسها السيد عرفات تتصرف الآن بصلاحيات مؤسسات ثلاث «فتح»، «منظمة التحرير»، و«السلطة الفلسطينية» وباسم «م.ت.ف» وقعت اتفاقية «اوسلو» وفي تحالفها مع اسرائيل تلجأ إلى صفة «السلطة» وبعد الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان 1982 كان التحول الابرز في تاريخ «فتح» إذ «انشقت على نفسها، فمن كان مع عرفات تفرقت به المحطات، ومن كان ضده جاء الى دمشق، وقد شكل هؤلاء الملتزمون بالميثاق الوطني الفلسطيني وثوابته تنظيماً باسم «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» -فتح الانتفاضة» وهي عضو في التحالف الوطني الفلسطيني، المعارض لسياسة عرفات.

● الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «القيادة العامة»:

كانت البداية مع انطلاقة مجموعة صغيرة من الفدائيين راحت تحضر للعمل العسكري الفلسطيني المستقل منذ عام 1959 تحت اسم جبهة التحرير

الفلسطينية وكانت قد نظمت عملها في الضفة ولبنان ثم اتخذت من سورية قاعدة لها.

مرت هذه الجبهة بمرحلة اندماجية مع حركة فتح الناشئة عام 1965 لكنها عادت الى العمل المستقل بعد ثلاثة اشهر فقط.

باشرت عملياتها القتالية في منتصف 1967 وانضمت الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملت ضمن صفوفها حتى اواخر 1968 حين استعادت استقلالها التنظيمي بقيادة مؤسسها احمد جبريل تحت الاسم الجديد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «القيادة العامة».

شددت الجبهة على ضرورة ارتباط النشاط المسلح الفلسطيني بجهد عربي واسع وخصوصاً جهد الجوش النظامية مع عدم التقليل من شأن العمل الفلسطيني وان العمليات الفدائية تشكل رأس الحربة بالنسبة للدول العربية التي تؤمن بحرب التحرير الشعبية وتعتبر الجبهة هذه العمليات اداة اكثر منها استراتيجية.

بعد حرب 1967 تبنت مقولة حرب العصابات والحرب الشعبية إلى جانب ايمانها بالاهداف التي تتبناها غالبية المنظمات الفدائية وتنفذ استراتيجيتها من خلال مفاهيم الاشتراكية العلمية. وهي عضو في التحالف الوطني الفلسطيني

● الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

يرتبط تأسيس «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بحركة القوميين العرب، وفرعها الفلسطيني الذي سعى بعد حرب عام 1967 الى ايجاد اطار جبهوي بقيادته يسهم في معركة التحرير، لأن م.ت.ف بطابعها الرسمي انذاك لم تكن تصلح لهذه المهمة.

اعلن عن قيام الجبهة الشعبية في بيانها السياسي الاول الصادر يوم 11 كانون الاول 1967 وقد ضمت في اطارها آنذاك ثلاث تنظيمات كانت تعمل في الساحة الفلسطينية قبل الخامس من حزيران وهي: «**منظمة ابطال العودة –جبهة التحرير الفلسطينية –منظمة شباب الثأر**».

بعد مرور أقل من عام دب النزاع بين اطراف الجبهة فانشقت عنها جبهة التحرير الفلسطينية التي باتت منذ تشرين الاول 1968 تعرف باسم «الجبهة الشعبية –القيادة العامة».

ولم يكن هذا اول انشقاق تتعرض له الجبهة الشعبية. فقد تلاه في شهر شباط 1969 انشقاق آخر من الذين يؤمنون بالاشتراكية العلمية. وبعد صدامات بين الطرفين ورغم جهود م.ت.ف لتجميد الخلاف بين الفريقين قرر المنشقون العمل تحت اسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين».

● الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الديمقراطية كفصيل من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في شهر شباط فبراير 1969 لبعد انشقاق في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اضيفت عليه، وفي مؤتمر نيسان عام 1968، مسميات اليمين واليسار. في ذلك المؤتمر انقلب «اليمين» على نتائجه الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية، كما أدى الى بروز «الماركسيين».

لقد حدد مؤتمر نيسان 1968 «انحيازه الكامل» للبرنامج الذي تقدم به الجناح «التقدمي» الذي أخذ بالماركسية اللينينية منهجاً له.

يتلخص ذلك البرنامج في:

– الانحياز الكامل لايديولوجية الطبقة العاملة.

– صياغة العلاقات مع الجماهير ضمن قانون «الديمقراطية المركزية».

– العمل على نقل العمليات السياسية والمسلحة والجماهير الى ارض الضفة الغربية وقطاع غزة.

– نشر المقاومة الشعبية على امتداد الضفة الشرقية لصد اية احتمالات للغزو الصهيوني.

– العمل من اجل اقامة جبهة وطنية عريضة.

وضع المعركة مع اسرائيل في اطارها الصحيح «معركة مع اسرائيل ومن هم

وراء اسرائيل».

لقد ظلت الجبهة الديمقراطية تعمل تحت اسم «الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين» الى ان كان عام 1975 فاقرت لجنتها المركزية الثانية النظام الداخلي والبرنامج السياسي لـ «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» مسقطة بذلك مصطلح «الشعبية» بما يعنيه من دلالات «ثورية».

والجبهة الديمقراطية عضو في منظمة التحرير الفلسطينية، ولها من يمثلها في اللجنة التنفيذية المنتخبة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الحادية والعشرين المنعقدة في مدينة غزة يوم 25 نيسان 1996، وممثلها هو السيد «تيسير خالد».

وتبنت الجبهة الديمقراطية في آب 1973 «البرنامج الوطني المرحلي»لحل القضية الفلسطينية تحت شعار «العودة وتقرير المصير وانشاء السلطة الوطنية الفلسطينية»، وهو شعار طورته الجبهة بعد حرب تشرين 1973 ليصبح «برنامج العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، واصبح في دورة المجلس الوطني (حزيران 1974) برنامجاً عاماً لمنظمة التحرير. بعد ان ادخل عليه تعديل يقول باقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على اي شبر يتم تحريره من فلسطين، وهو مصطلح رأى فيه بعض الدراسين تشريعاً للتفاوض مع اسرائيل.

لقد سعى أمين عام الجبهة الديمقراطية، السيد نايف حواتمة ومن خلال حواراته مع قيادة م.ت.ف الى دخول الضفة والقطاع، اسوة بمن سبقوه من قيادة تنظيمه سواء الذين معه الآن، او انشقوا عنه مثل نائبه السيد ياسر عبد ربه لكن السلطات الاسرائيلية بعد ان وافقت على دخول السيد حواتمة، منعته لاحقاً من هذا الفوز ،لقوله على شاشة الجزيرة ذات يوم «إن اسرائيل كيان عدو».

● جبهة النضال الشعبي:

تشكلت جبهة النضال الشعبي يوم 15 تموز 1967 على يد عناصر مقدسية وقبل ان تشرع بالعمل المسلح ضد العدو الصهيوني يوم 24 كانون الاول 1967،

اقامت خلاياها في مختلف مدن الضفة الغربية، ومارست في البداية المقاومة السلبية، إذ دعت في اول منشور لها في الايام الاولى من تموز 1967، الجماهير الفلسطينية الى رفض الاحتلال ومقاومته وتحريضها على الاضراب ومقاطعة بضائعه.

في مطلع العام 1968 امتدت جبهة النضال الى الضفة الشرقية من الاردن وشاركت في المؤتمر الاول لحركة المقاومة المنعقد بين 17-20 كانون الثاني 1968 في القاهرة. وفي اطار اعتمادها مبدأ ملاحقة العدو في كل مكان نفذت عناصر الجبهة عملياتها ضد مصالح العدو في اليونان وتركيا وايطاليا.

وفيما جددت الجبهة هويتها من خلال رؤيتها لطبيعة النضال لتحرير فلسطين، نضال ثوري لترسيخ منطق الثورة بين الجماهير، ونضال ديمقراطي قوامه ان الجماهير هي الغاية والوسيلة وبكفاحها يمكن تحقيق النصر، التزمت في قيادتها الجماهير منطقاً اخلاقياً يعتمد احترام فكر الانسان الاخر وارادته، واخذت في الوقت نفسه بمبدأ القيادة الجماعية.

انقطعت جبهة النضال عن العمل ضمن اطر م.ت.ف بسبب انضمامها في العام 1974 الى جبهة الرفض، ثم عادت الى اطار المنظمة وشاركت في الدورة الـ 14 للمجلس الوطني الفلسطيني في دمشق (15-1979/12/23) واضيف امينها العام سمير غوشة الى لائحة المجلس.

وبعد «اتفاق اوسلو» انضم السيد غوشة الى فريق عرفات واصبح وزيراً للعمل في سلطته وعضواً في اللجنة التنفيذية.

فيما انشق جناح آخر بقيادة خالد عبد المجيد يناهض سياسة عرفات وينسق مع قوى المعارضة الفلسطينية.

● حركة المقاومة الاسلامية «حماس»: تنظيم فلسطيني ذو خلفية اسلامية، نشأت في احضان العمل الاجتماعي الموجه للفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة الى ان اشتد عودها واستقطبت جماهيرها الحاضنة لها.

لفتت حماس الانتباه لها بـاعمالها الفدائية الانتحارية ضـد العدو الصهيوني وجنـوده، فلجأت حكـومـة اسحـاق رابين الى ابعـاد قـادتها الى لبنان يـوم 1992/12/16 وعندما وقعت «اتفـاق اوسلو» يـوم 13 ايلول 1993 كان شرط القضاء على الانتفـاضة التي لعبت بها حماس دوراً بـارزاً، أمراً لازماً. ولقـد عانت حماس من السلطـة الفلسطينيـة وأجهزتها الشيء الكثير، لابـل ان اجهزة السلطـة الامنية كانت تقوم بعمليـات المداهمة والاعتقال وفقاً لشرط التنسيق الامني الوارد في اتفاق اوسلو وملاحقه... **وحماس عضو في التحالف الوطني الفلسطيني.**

●**الحزب الشيوعـي الفلسطيني:** من المعـروف ان هذا الحزب تبنى الفكر الماركسي في سياسته واستراتيجية -وسبقت عنه لمحة في سياق الموضـوع- بعد قيام «اسرائيل» وقعت فيه عدة انشقـاقـات ، وخاصـة بعد عـام 1967 وظهور سياسـة الكفاح المسلح على الساحـة الفلسطينية، انقسم هـذا الحزب الى اكثر من تنظيم، بعضها تبنى مـواقـف قريبة من المواقـف القومية وسياسـة الكفاح المسلح وشكل منظمة «**الانصار**» 1969 في الاردن وتبنت الكفاح المسلح كاسلوب لنضالها وكفاحها مع بقية التنظيمات الفلسطينية.

بعد «اتفاقيات اوسلو» انشـق الحزب الشيوعـي الفلسطيني مرة اخـرى الى جناحين، الاول يـؤيد سياسة يـاسر عرفات بـاتجاه هذه الاتفاقيات ويشـاركه في السلطة الفلسطينية على هذا الاساس.

أمـا الثاني: فقـد اتخذ تسميـة الحزب الشيوعـي الفلسطيني الثوري واعلن معارضته لسياسية ياسر عرفات.

●**جبهة التحريـر العربية:** يتبع هذا التنظيم في سياستـه الى توجهات حزب البعث في العـراق والقيـادة العـراقيـة الا ان تاثيره اصبـح ضعيفاً نتيجـة تبعثـر عناصره وقيادته واصبح معظمها خارج فلسطين.

●**حركة الجهـاد الاسلامي:** تنظيم عسكري فلسطيني ذا توجه اسلامي يعـارض السيـاسـة المعلنـة للسلطـة الفلسطينيـة ويـدخل في تحالـف القـوى

الفلسطينية المعارضة لسياسة عرفات.

●●**التجربة الحزبية الفلسطينية والحكم الذاتي:**

لاشك ان التجربـة الحزبية في ظل الاحتلال الصهيوني لـلاراضي الفلسطينية قبل عقد التسعينات، اتسمت غالباً بـالعمل السري وبتشكيل الفصائل وخاصة في الداخل أما بعـد دخول السلطة الفلسطينية الى غزة وأريحا ومنـاطق الحكم الذاتي 1993 فقـد بـدأت العلنيـة في التعبير عن الانتماءات السيـاسيـة والحزبيـة، وراحت تتسابق الاحزاب والقـوى السياسية في تشكيل تنظيماتها... والكل ينطلق من نتائج «اتفاق اوسلو» شاء أم أبى...

ومن المعروف ان نتيجة التطورات السيـاسية القائمة على الارض الفلسطينية بعد «اتفـاق اوسلـو» بين الاحتـلال الصهيـوني والسلطـة الفلسطينيـة فقـد تم استبعاد الكفاح المسلح وساد بينهما منطق المفاوضـات والمباحثات، ومازال هذه المباحثات مستمرة ومازال حصادها شحيحاً.

●من الاحزاب الجديدة: **حزب الاتحاد الـوطني الاسـلامي:** قام عام 1995 سياسي، اسلامي، وطني ديمقراطي تتلخص اهدافه في /12/ نقطة.

— اقامـة الدولـة الفلسطينية المستقلـة وعاصمتهـا القدس، **تعزيـز** وحدة الشعب الفلسطيني، **واسترداد** كافـة حقوقه المسلـوبة، **حماية** الحريات العـامة وحقوق الانسان، وتعميق الديمقـراطية داخل المجتمع الفلسطيني، **ونبذ** الارهاب الفكري والعنـف بكافة اشكـاله. **واصلاح** اوضاع المرأة الاجتماعيـة والقانـونية والسياسية وفق مفاهيم العدل والاعتدال.

وإذا تحرينا موقف الحزب مـن القضايا الوطنية، فقد اعتبر «معـاهدة اوسلو» وما تمخض عنها «هدنـة مؤقتة» مع الاعداء ملتزماً باحترامهـا ولابد من التعايش بين المعارضة والسلطة في سبيل قيام الدولـة الفلسطينية المستقلة. له ستة فروع يتركز معظمها في قطاع غزة، وهي :

●**حركة المسار الوطني الفلسطيني:** حزب بعثي منشق عن «جبهة التحرير

العربية، التي تاسست عام 1995لحركة سياسية وطنية اسلامية مستقلة تتبع القيادة العراقية.

وعن علاقة هذه الحركة بالسلطة ليس هناك ما يشير الى هذه العلاقة في سياستها الا ان النظام الداخلي يبين ان الحركة مرخص لها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ومسجلة رسمياً في وزارة الداخلية وهي عضو في م-ت-ف، وممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني ولهذه الحركة فروع في المناطق الادارية الخمسة التابعة لمحافظة غزة.

● **حركة النضال الاسلامي:** تاسست اولاً عام 1988 ، اثناء انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية واطلقت على بيانها التأسيس «بيان الانتفاضة»، واعلنت وقوفها بجانبها من أجل مقاومة الاحتلال بعد صمت دام سبع سنوات عادت الى نشاطها من جديد بعد دخول السلطة الوطنية فأصدرت بيان تأسيسها الثاني في 1995/12/29لكنها لم توضح برنامجها ونظامها الداخلي واكتفت بتعريف الحركة انها: حركة سياسية مبدأها الاسلام، والعمل به عقيدة وشريعة وسلوكاً من خلال القرآن والسنة النبوية

وتحدد هذه الحركة علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية وتؤكد على ضرورة التعامل معها بما يخدم الاسلام والمسلمين.

من اهدافها: مقاومة التطبيع الثقافي والسياسي، مساندة قضية الاسرى والمعتقلين، وتؤكد على اهمية دور المرأة الفلسطينية واصلاح أوضاعها الاجتماعية والثقافية وفق احكام الاسلام.

ويؤخذ على هذه الحركة ايضاً غياب الاطار الفكري الذي تنطلق منه نحو اهدافها حيث ان الغطاء الاسلامي لم يجد في ستر عيوب الحركة التي لم يكن لهابرنامج سياسي واضح ومحدد وخطوات عمل تسعى الى تحقيقها.

● **حزب العمل الفلسطيني:** تأسس عام 1996 ويعرف بأهدافه انه حزب سياسي اجتماعي وطني، يستمد مبادئه الفكرية والتنظيمية والسياسية من

ضرورة العمل الوطني الفلسطيني، ويسترشد بالواقع الفلسطيني في تنفيذ سياسته ضمن اطار ديمقراطي انساني نابع من التراث الفلسطيني العربي والاسلامي.

– وعن علاقة الحزب بمنظمة التحرير يرى ان ماتوصلت اليه من اتفاقيات مع اسرائيل يمكن ان تكون اساساً صالحاً للسلام في المنطقة، إذا ما تحقق ضمان حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بينما في الحقيقة نرى ان مضمون هذه الاتفاقية لاينص على تحقيق هذه الاهداف الوطنية للشعب العربي الفلسطيني... فهل هذا جهل بالاتفاق ام انه آمال يطمح الحزب الى تحقيقها فقط...؟

● **حزب الاحرار الوطني الفلسطيني:** جاء في تعريفه انه حزب سياسي يعمل على تحقيق التعددية السياسية والحزبية ويناضل من أجل الارتقاء با لمجتمع الفلسطيني، أشهر تأسيسه عام 1996 يتميز عن غيره من مجموعة هذه الاحزاب بامتلاكه اهدافاً جوهرية تمس صميم القضية الوطنية الفلسطينية كالعمل على حفظ حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتعاون مع عرب 1948 ، وتطوير كفاح الشعب الفلسطيني ونضاله حتى تحقيق اهدافه في بناء الدولة والعودة وان منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومحاربة كافة اشكال الهيمنة والفساد والاحتكار.

واكد الحزب على عمق القضية الفلسطينية الوطني والعربي فطالب بجمع الشمل العربي واستقلالية القرار العربي واكد على الوحدة الوطنية وتعبئة الجماهير.

● **الجبهة الاسلامية الفلسطينية:** تؤكد الجبهة على ان الدعوة الى اساليب التربية والتعليم في وطننا العربي (لم تذكر فلسطين) وعا لمنا الاسلامي واجبه، وتعتبر ان وحدة العرب عزه للاسلام طبقاً للحديث النبوي «اذا عز العرب عز الاسلام».

اكدت على الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعتقد بالتعددية السياسية وتداول

السلطة ضمن ثوابت الامة وبما يحقق نهوضها وحمايتها من الانفجارات والمعارك الجانبية التي تهدد تقدمها.

تؤمن براي الاغلبية وتلتزم بروح المشاركة في اتخاذ القرار وتنفيذ المهمات.

●**الحركة الوطنية للتغيير:** تأسست عام 1995 ،ترى الحركة ان «اتفاق اوسلو» يمثل هزيمة لمجمل البرامج السياسية الفلسطينية ولمن وقع الاتفاق وخاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، كونه لم يوفر الحد الادنى من هذه المطالب والحقوق المشروعة.

تسعى الحركة الى **مجتمع مدني فلسطيني** قائم على التعددية والديمقراطية .

كما تؤمن الحركة بضرورة النضال مع كل القوى الفلسطينية المتفقة معها في الرأي والقريبة منها في الموقف خاصة فيما يتعلق بالتأثير على دور السلطة الفلسطينية في مفاوضاتها مع الجانب الاسرائيلي.

● **حركة البناء الديمقراطي:** تأسست هذه الحركة عام 1995 وتهدف الى ضم كافة القوى من أجل النظام الديمقراطي على اساس الانتخابات للسلطة التشريعية وتحقيق مبدأ «الشعب هو مصدر كافة السلطات».

تؤمن بسيادة القانون وحفظ حقوق الانسان الطبيعية والمكتسبة.

●**حزب الخلاص الوطني الاسلامي:** انشق عن حركة المقاومة الاسلامية «حماس» تأسس في نهاية عام 1995 لكن انطلاقة العمل كانت في اوائل 1996 .

اهدافه تتلخص في ممارسة الحياة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية في ميادين الحياة المختلفة بما يلائم **الاحتياجات المعاصرة**. أي بناء مجتمع فلسطيني مدني يسوده السلام الاجتماعي ودعم التضامن الاسلامي ووحدة الامة العربية وتبني قضاياها على اختلافها والدفاع عن الحريات العامة والتعددية السياسية وحماية القيم الدينية والاخلاقية وكافة الحقوق الانسانية.

●**حركة الجهاد الاسلامي لتحرير فلسطين- كتائب الاقصى:**

حزب منشق عن حركة الجهاد الاسلامي التي تواجدت على الساحة

الفلسطينية منذ أكثر من /15/ عاماً، لم تتفق مع حركة الجهاد الا فيما يتعلق بالصبغة الاسلامية.

تؤكد هذه الحركة ان «م-ت-ف» هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني والسلطة الوطنية جزء منها، وهي بذلك تكون قد تخلت عن اقامة دولة اسلامية وتؤكد على الثوابت الوطنية الفلسطينية في حق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

●●ملامح عامة اتصفت فيها هذه الاحزاب: التخبط الايديولوجي- تجمع بين الوطني والاسلامي، واخرى بعثية اسلامية كما انها تستعير ادوار المنظمات غير الحكومية او المنظمات الحقوقية.

●اغلبها احزاب صغيرة ليس لها امتداد جماهيري كبير، كما انها في مراحل التأسيس غالباً ما انفصلت عن قوى سياسية اوانشقت عنها.

●معظم برامجها متشابهة ربما لكونها تعيش مرحلة انتقالية ومشوشة وعدم وضوح الوضع السياسي والوطني المستقبلي،ومعظمها تشكل قبل صدور قانون الاحزاب الفلسطيني.

●**لمحة عن قانون الاحزاب الفلسطيني:** اصدرته السلطة الفلسطينية عام 1995، يضم 24مادة، اعتمدت في اعداده على القانون المصري والاردني الخاصين بالاحزاب السياسية دون الاخذ بعين الاعتبار وضع الشعب الفلسطيني السياسي والاجتماعي وعدم اكتمال مرحلة التحرر الوطني وهذا يعني انه لايمكن وقف النضال الوطني الفلسطيني في ظل وجود الاحتلال الاسرائيلي كما نص هذا القانون.

أيضاً في ظل هذا القانون حلت السلطة الوطنية محل التحرير وهي التي تقوم بالتراخيص للاحزاب الجديدة، اما ما هو مصير فصائل منظمة التحرير وهل يجب عليها اعادة ترخيص نفسها من السلطة التي تنبذ العنف واسقطت الكفاح المسلح من برامجها..؟

ويؤكد المحللون ان هناك ثغرات كثيرة في هذاالقانون ليس مكان عرضها هنا وانما ما يمكن قوله انه كان من المتوقع من اصدار قانون الاحزاب السياسية الفلسطينية ان يشجع التعددية السياسية والحزبية الا انه جاء لتجحيم اي دور يمكن ان تؤديه هذه الاحزاب في المجتمع.

ولهذا فالخريطة السياسية والحزبية الفلسطينية الجديدة تحتاج الى عدة تقسيمات تربطها بالواقع السياسي العام ومآل اليه على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والانساني...الخ

●●مؤشرات سياسية ومراحل تاريخية: في حياة عرب 1948 تحت الحكم الصهيوني

منذ قيام الكيان الصهيوني 1948 وحتى بداية الستينات كان الشعب العربي الفلسطيني يعيش حالة من الضياع والتمزق نتيجة الوضع الذي آل اليه في ظل الاحتلال الصهيوني من عزلة عن الواقع السياسي وتقييد حريته وحرية تنقله في وطنه ومصادرة البيت والارض، ومنع تشكيل الاحزاب السياسية العربية المستقلة، وحتى اللوائح الانتخابية العربية ربطها الاحتلال باحزابه، حيث جعلها تستأثر بأكثر من 75%من اصوات الناخبين العرب بفعل تزوير ارادة الجماهير العربية الفلسطينية وسرقة اصواتها، تارة بالترغيب واخرى بالوعيد والترهيب.

استمر هذا الواقع خلال الستينات وحتى بداية السبعينات، عندما بدأت مؤشرات سياسية واجتماعية جديدة في الظهور، توحي ببعث وطني وقومي في حياة شعب فلسطين، اثر في اضعاف الحالة السياسية المعاشة سابقاً وازدياد التأييد الشعبي للحزب الشيوعي الذي راح يستقطب اكثر من 30% من اصوات الناخبين العرب في تلك الحقبة، وتحول الى اطار للعمل السياسي الوطني، استوعب بعض من الطروحات القومية تحت شعار «**التعايش العربي -اليهودي**».

ايضاً وفي هذه الحقبة الزمنية ظهرت حركة شعبية سمت نفسها «الجبهة

العربية» بينما السلطات الاسرائيلية رفضت هذه التسمية، ووافقت على تسمية «الجبهة الشعبية».

برز في هذه الجبهة تيار ماركسي، التحق بالحزب الشيوعي، وتيار آخر قومي انشأ «**حركة الارض**»، وهي التي اعتبرت قضية فلسطين قضية قومية، واعتبرت الاهداف العربية الكبرى لامتنا تكمن في تقرير مصير الشعب الفلسطيني وتحرير ارضه من الاحتلال الصهيوني.

استطاعت هذه الجبهة ارساء بعض التقاليد القومية والنضالية بالرغم من ملاحقة نشاطاتها، ثم جمدت نهائياً في منتصف الستينات، بعد ان استطاعت الغاء الحكم العسكري في فلسطين المحتلة وولادة مرحلة جديدة في حياة شعبها.

ولابد من الاشارة الى ان نكسة حزيران التي تعرض لها شعبنا العربي عام 1967 كانت قاسية جداً عليه، لكنها استطاعت ان تدفع باتجاه نهوض وطني وقومي متصاعد، ونشطت المقاومة الشعبية في التصدي للسياسات والممارسات العنصرية الصهيونية، كما شكلت الاطر التنظيمية لقيادة النضال العربي وحازت على احترام الجماهير العربية وثقتها كمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من التنظيمات الوطنية والقومية.

امام هذا النهوض وبفعل نشاط المقاومة الفلسطينية، أمكن زوال الحصار المفروض على عرب فلسطين 1948 وتطورت الاحداث القومية العربية والوطنية وكانت التطورات الايجابية في سنوات السبعينات قد ادت الى العديد من النتائج الطيبة وفي مقدمتها حرب تشرين التحريرية 1973.

كما برزت ظاهرة جديدة حققت نقلة نوعية في النضال الشعبي لعرب الارض المحتلة، وذلك منذ 1976/3/30 حيث وقعت انتفاضة ضد احتلال اراضي عربية تابعة لقرى فلسطينية عرفت هناك «بيوم الارض».

●تنظيمات سياسية داخلية والكنيست:

مع بداية الثمانينات ترسخت البنية التنظيمية للحركات التي قامت سابقاً في

فلسطين المحتلة وظهرت بشكل تنظيمات سياسية جديدة وناشطة بين عرب فلسطين 1948 كحركة ابناء البلد والحركة الوطنية التقدمية – حركة النهضة –حركة المثقفين العرب –تنظيم الصوت –الحركة التقدمية للسلام –وقد شكلت «لجنة التنسيق الوطني» عام 1981 من أجل التنسيق بين الحركات، والتعاون على اسلوب النضال، لكن سلطات الاحتلال اعتبرتها ضدها واصدرت قراراً بحظرها وتجميد نشاطاتها خاصة انها شكلت قيادة عليا لتسع منظمات عربية في فلسطين المحتلة اعتبرتها اسرائيل منظمات متطرفة.

وصل عدد الاحزاب الفلسطينية في ظل سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى /15/ حزباً وتنظيماً وقد سمح لهذه التنظيمات المشاركة في «انتخابات الكنيست» –البرلمان الاسرائيلي، وذلك يعتبر من الخيارات التي نشأت امام الحركات والتنظيمات السياسية العربية من منطلق «حق المواطنة» لكن بالمقابل هناك شعور بالتناقض يواجه هذه التنظيمات وهو كيفية تحقيق التوافق بين العمل في اطار القوانين الاسرائيلية وبين الانتماء للوطن القومي...

ويأتي الجواب ان ذلك يتم مقابل تسهيل اداء هذه التنظيمات في خدمة الجماهير العربية الفلسطينية... وليس هناك من تعارض الانتماء الوطني القومي للعرب ،ضمن الجسم السياسي لدولة اسرائيل –لكن عنصرية اسرائيل تبرز بين حين وآخر، وخاصة عند ملاحظة المسافة او الهوة بين «هوية الدولة» وبين المنطلقات السياسية العربية لهذه التنظيمات ونشير الى بعض هذه التنظيمات والتي استطاعت ان يكون لها الحضور السياسي والدور الفاعل على ساحة النضال العربي الفلسطيني بالرغم مما تعانيه من ممارسات الاحتلال الصهيوني وحصاره لنشاطها وتطور تنظيماتها، من هذه الاحزاب والمنظمات:

1 -تنظيم الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة «حداش»:

سبق واشرنا الى الحزب الشيوعي الفلسطيني بأنه كان من أقدم الاحزاب في المنطقة العربية 1919 وبقي يمثل الاطار التنظيمي الاول للعمل السياسي

والنضالي لدى العرب في فلسطين المحتلة منذ عام /1948/ لكنه انشق على نفسه في منتصف الستينات وشكل تنظيماً بأكثرية عربية، عرف باسم الحزب الشيوعي «راكح»، وبقي الجناح الثاني يعرف باسم حداش، ذات أقلية يهودية مابرحت ان تلاشت، وراح القسم العربي يستعيد صفة التمثيل الرسمية ويصبح حزباً مختلطاً بأغلبية عربية، وظل الحزب الشيوعي عموده الفقري حتى الآن، حيث يضم بعض اعضاء حركة الفهود السود اليسارية اليهودية والعديد من الشخصيات العربية والفعاليات التقدمية المستقلة، والتي شكلت فيما بعد **الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة «حداش».**

في انتخابات /1977/ حصلت الجبهة على /5/ مقاعد، وفي الدورات التي تلتها حازت على /3/ مقاعد للعرب المستقلين ومقعد لليهود.

في انتخابات 1996 شكلت «الجبهة» قائمة مشتركة مع «التجمع الوطني الديمقراطي» بقيادة –عزمي بشارة– وتغطي هذه الجبهة جميع النشاطات والمناسبات الوطنية والقومية والعالمية، وتتبنى توجهات سياسية سلمية تلتقي فيها مع اهداف الاحزاب العربية الاخرى، لكنها تركز نضالها حول الحل الديمقراطي والمساواة في الحقوق للاقلية العربية.

وتعتبر الجبهة تنظيماً **علمانياً**، وبنفس الوقت ترتبط بعلاقات تعايش وتفاهم مع القوى الاسلامية، وقد لعبت هذه الجبهة دوراً فاعلاً في تطويق الخلاف الذي نشأ حول قضية –وقف شهاب الدين– في الناصرة الذي اثار ازمة كادت تهدد الوحدة الوطنية في تلك المدينة التاريخية وبذلك قطع الطريق على السلطة الصهيونية التي غذت هذه الخلافات.

للجبهة صحيفة يومية تصدر باسم «الاتحاد» ولها ملحقان اسبوعيان، الاول سياسي ثقافي والثاني منوعات.

كما تصدر صحيفة بالعبرية باسم «زوهاديرخ» اي هذا هو الطريق، تخاطب من خلالها الجمهور اليهودي في شرح اهداف الجبهة وطروحاتها، وخاصة

فيمايتعلق بالقضايا العربية في الداخل والخارج والكيان الصهيوني وعلاقته بهذه القضايا.

2 -**التجمع الوطني الوحدوي:** يضم هذا التنظيم حزبين عربيين صغيرين، وقد تم انشاؤه اثناء الانتخابات الاسرائيلية لدورة 1999 للكنيست، ويعتبر التجمع الاطار التنظيمي والجبهوي والانتخابي للحزبين التاليين.

آ- **التجمع الوطني الديمقراطي** «بلد» اسسه الدكتور عزمي بشارة عام 1995 وشارك في انتخابات الكنيست الدورة 14 عام 1996 بالائتلاف مع قائمة «حداش» ولاول مرة يحتل مقعدا في البرلمان الاسرائيلي، ولايزال مستمراً في عضويته في اطار هذا الحزب.

لهذا التجمع اهداف قومية دميقراطية علمانية، وله صحيفة اسبوعية تصدر بالعربية تحت اسم «فصل المقال» تهتم بالفكر لسياسي والاجتماعي ومختلف مجالات الحياة.

ب - **الحركة العربية للتغيير:** مؤسسها الدكتور احمد الطيبي -عام 1995، بفضل التقارب الفكري والايديولوجي مع الدكتور عزمي بشاة مؤسس التجمع الوطني الديمقراطي استطاعا ان يتوصلا الى قائمة ائتلافية واحدة في انتخابات كنيست 1999 التي فاز فيها الطيبي بالمقعد الثاني، وكان المقعد الاول للدكتور عزمي بشارة لكن الانسجام لم يستمر بين بشارة والطيبي طويلاً، حيث بدأت المواقف تتباين بينهما من خلال ممارسة العمل الحزبي والشعبي، مما ادى الى حالة من التباعد بينهما وبين حزبيهما، واصبح كل منهما مستقلاً عن الآخر، وذلك في الكنيست ايضاً اعتباراً من بداية هذا العام /2000/.

3-**القائمة العربية الموحدة:** لاول مرة يتم احداث اطار جبهوي لعدد من الاحزاب في الاراضي العربية المحتلة، كما حدث في تشكيل هذه القائمة التي ضمت ائتلاف تنظيمات ثلاث، وذلك عشية انتخابات الكنيست الاسرائيلي في دورته الرابعة عشرة /1996/ وهي:

1- **مداع او الحزب العربي الديمقراطي** برئاسة عبد الوهاب الدراوشة

قام هذا الحزب 1988 بعد انشقاقه عن حزب العمل، وحصل في انتخابات 1992 للكنيست على مقعدين، وبقي محتفظاً بهما ضمن القائمة العربية الموحدة وحتى انتخابات 1999 الاخيرة، حيث اخلى مكانه لصالح سكرتير الحزب محمد حسن كنعان.

لهذا الحزب صحيفة «الديار» تصدر بشكل اسبوعي، ينقل على صفحاتها برامجه ونشاطاته الثقافية والاجتماعية والسياسية، وتتركز نشاطاته في الاوساط العربية الفلسطينية في مختلف المناطق.

2- **حركة الوحدة العربية** تشكل هذا التنظيم بشكل مستقل، عشية نتخابات الكنيست الاخيرة 1999 ، بعد ان انفصل مؤسسه هاشم محاميد عن الجبهة الديمقراطية «حداش» لاختلافه في الراي والموقف مع قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، والتي بالاصل كانت حداش قد انشقت عنه.

تعتبر اهداف هذه الحركة مزيجاً من الطروحات الديمقراطية والقومية اما عن تواجده في البرلمان الاسرائيلي، فقد احتفظ مؤسسه بمقعده في الانتخابات الاخيرة وذلك من خلال القائمة العربية ولصالح هذه الحركة بعد ان كان في السابق على قائمة حداش.

3- **الحركة الاسلامية:** تشكلت في البداية من «روابط اسلامية» في منتصف السبعينات وبأهداف اجتماعية وخيرية، وركزت على اكتساب العناصر الشابة، لكن في عام 1996 انقسمت الى جناحين اثناء انتخابات الكنيست الاسرائيلي.

تزعم رئاسة الجناح الاول الشيخ «رائد صلاح» رافضاً الترشيح لهذه الانتخابات مكتفياً بالمشاركة في الانتخابات البلدية والمجالس المحلية... ولايزال على هذا الموقف.

بينما يعتبر الشيخ «عبد الله نمر درويش» زعيم الجناح الثاني ان في خوض انتخابات الكنيست منفعة لقضايا العرب في البلاد والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وقد حصلت الحركة على مقعدين في الكنيست من خلال القائمة العربية الموحدة ايضاً وكانت الكتلة العربية الاسلامية التي مثلها توفيق الخطيب

قد اندمجت فيما بعد ضمن اطار الحركة الاسلامية هذه مع ان ممثلها له مقعد في الكنيست ومقعد اخر لعبد المالك الدهامشة.

وقد تعاظم دور هذه الحركة مؤخراً على الساحة الفلسطينية في الداخل والخارج كما ان لهذه الحركة مجلة اسبوعية «صوت الحق والحرية» عبرها تحمل الحركة توجهاتها واهدافها الى القراء، كما لها دورية فصلية تصدر باسم «شؤون دولية» عن مركز الدراسات في ام الفحم.

وقد توسعت نشاطات هذه الحركة لتشمل كافة المناطق الفلسطينية.

وهكذا تصبح التنظيمات العربية الممثلة في البرلمان الاسرائيلي «الكنيست» ذات ثقل سياسي ودور فاعل في الحياة السياسية داخل اسرائيل والارض العربية المحتلة وتحتل العديد من المقاعد في هذا البرلمان حيث نجد ان هناك /10/ مقاعد لحداش والقائمة العربية الموحدة والتجمع الديمقراطي.

كما يترأس عضو عربي لجنة مكافحة المخدرات في الكنيست هو عبد المالك الدهامشة بينما يترأس احمد الطيبي لجنة البيئة.

كما يحتل اربعة اعضاء عرب ايضاً اربعة مقاعد اخرى في نفس البرلمان 1999 في قوائم أحزاب اسرائيلية هم نواف مصالحة -صالح طريف ايوب قرا -وحسنيه جبارة.

و يشغل مصالحة نائب وزير الخارجية ويشغل صالح طريف منصب رئيس لجنة الكنيست.

كما كانت نسبة الاصوات العربية في الانتخابات الاخيرة لصالح الاحزاب العربية والمختلطة واليهودية على الشكل التالي.

%31,1 للقائمة العربية الموحدة %21,3 لحداش %16,7 للتجمع الديمقراطي اسرائيل واحدة (العمل +جيش +ميماد) %7,7 ميرتس %5,2 اي ان هناك تراجعاً في مكانة الاحزاب الاسرائيلية لدى الناخبين العرب وتبذل التنظيمات العربية جهوداً مكثفة لكسب ثقة الناخب العربي وتعمل على تطبيق اهدافها عبر

القنوات القانونية والعمل الشعبي والجماهيري.

كما يتضح ان هذه التنظيمات تجتمع حول جملة من الاسس السياسية والاجتماعية والمطلبية بغض النظر عن تباين الايديولوجيات بينها في بعض الاحيان لكن هناك تقارباً شديداً يجمع بين تطلعاتها وماتتبناه من طروحات متماثلة وما تواجهه من تحديات ومشاكل جراء السياسة الصهيونية العنصرية التي تتعرض لها الاقلية العربية والتي اصبحت اليوم تتجاوز %20 من مجموع السكان.

● تنظيمات غير رسمية:

ايضاً هناك عدد من التنظيمات السياسية والثقافية والاجتماعية تمارس نشاطاتها الى جانب الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تحدثنا عنها لكنها غير ممثلة في الكنيست، وقد يتجاوز عددها /15/ هيئة او منظمة منها من يتخذ موقفاً مناهضاً للكيان الصهيوني ومقاطعة الانتخابات الصهيونية من هذه التنظيمات:

- **حركة ابناء البلد:** قامت عام 1992 تطالب بتحرير الوطن الفلسطيني ووحدته ارضاً وشعباً وضمان حقوقه في دولته كما تؤكد على حقوق اليهود في فلسطين في اطار حل استراتيجي وديمقراطي للصراع العربي الصهيوني.
- **الحركة الوطنية التقدمية:** تنشط بين اوساط الطلبة والمثقفين منذ منتصف الثمانينات، تتبنى منطلقات فكرية وسياسية تلتقي مع التنظيمات العربية كافة الا انها لاتمارس لعبة الانتخابات بل ترفضها وتفضل النشاط في الاوساط الشعبية.
- **الحركة التقدمية للسلام:** نشأت عام 1983 تشكل ائتلافا مع حركة البديل «الترانتيقا» اليهودية وغالباً ما كانت تحصل على مقعدين او اكثر في انتخابات الكنيست، لكنها خرجت منه منذ عام 1992 وانقطعت صلاتها مع الهيئات والتنظيمات اليهودية واصبحت قريبة في اهدافها من الحزب الديمقراطي

العربي ولها 14 فرعاً في البلاد.

الى جانب ذلك هناك حركات وهيئات عربية تهتم بالقضايا السياسية الوطنية والقومية والهموم الشعبية يتجاوز عددها العشرين وشكلت منذ منتصف السبعينات ولاتزال قائمة منها.

لجنة الدفاع عن الارض العربية، والنساء، وانصار السجين، وشؤون التعليم، واصدقاء الطفولة العربية، وحقوق الانسان، والمهجرين ،والعدالة ،وصندوق الارض، وغير ذلك... الخ

●●اخيراً :

وهكذا نرى ان الاوضاع الاستثنائية لهذا القطر العربي سياسياً واجتماعياً وبسبب الاحتلال الصهيوني لارضه وتشريد شعبه،فرض على التنظيمات السياسية الخاصة باوضاع العرب في فلسطين المحتلة نضالاً متعدد الوجوه والاغراض ان كان من خلال البعد الوطني او القومي او المعاش لكن هذا النضال المرير وغير المتكافىء مع عدو يطبق سياسة القهر والتمييز، وبالرغم من ذلك استطاع هذا الشعب وبتنظيماته التي ذكرنا ان يواجه وبخبرة عالية امتلكها من تجربة طويلة ومريرة وان يثبت للاحتلال وسلطته انه قادر على تحديد اشكال نضاله والاسلوب الذي يوصله الى اهدافه.

الصراع الارتيري- الاثيوبي جذوره- ابعاده- تطوراته

الرفيق : كرم فواز الجباعي

مقدمة :

اطلق الايطاليون اسم اريتريا على القسم الجنوبي من الساحل الغربي للبحر الاحمر نسبة للتسمية اليونانية القديمة (سينوس ارتيريوم) وتبلغ مساحتها حوالي 120,000 كم٢ اهم مدنها اسمرة العاصمة وميناء مصوع وميناء عصب ومدينتي قرن واغرادات واللغتان الرسميتان بموجب الدستور الاريتري هما العربية والتغرينية اضافة الى العديد من اللهجات المحلية. سكنها العرب القدماء وسيطر المسلمون على الشاطىء الاريتري وقامت في هذه الفترة امارات متعددة عرفت باسم / امارات الطراز الاسلامي/ في عام 1557 سيطرت الدولة العثمانية على اجزاء كبيرة منها وتنازلت عنها عام /1865/ الى خديوي مصر وعقب شق قناة السويس وازدياد اهمية البحر الاحمر كممر مائي زادت اطماع الدول الاستعمارية والاوربية في السيطرة على دول حوض البحر الاحمر ووقعت اريتريا عام 1890 في قبضة الاستعمار الايطالي الذي انهى الحكم المصري وحدد كل مناطق ارتيريا في 1890/1/1 إلاان الاحتلال الايطالي لارتيريا انتهى وخضعت مجدداً للحكم البريطاني وابان هذا الحكم ظهرت اطماع الامبراطورية الاثيوبية التوسعية لضم ارتيريا مدعية انها تشكل جزءاً منها

وحظيت هذه الادعاءات بالدعم والتأييد الكامل من قبل بريطانيا وامريكا وبناء على ذلك تم اقامة اتحاد فيدرالي بين اثيوبيا وارتيريا واقر هذا المشروع من قبل الجمعية العمومية بالقرار رقم /390/ للعام 1950 وهذا يعد خرقاً فاضحاً لمبدأ اساسي من مبادئها ودخل القرار حيز التنفيذ في 1952/9/15 واعتبر هذا الاتحاد في نظر الارتيريين استعماراً جديداً فانتفضوا وانتظموا تحت قيادة حامد ادريس في حركة سياسية عرفت باسم جبهة التحرير الاريترية.

- التغلغل الصهيوني :

اعترفت اثيوبيا في عام 1963 علناً باسرائيل بعد علاقات سرية طويلة واقامت معها علاقات قوية ومتينة ومتميزة وفي كل المجالات الاقتصادية - العسكرية - السياسية - الاجتماعية وسيطرت اسرائيل على الجيش والامن والاعلام واقامت القواعد الجوية وفتحت الشركات الاستثمارية وعينت ضباط الموساد الصهيوني في مراكز القوى والمفاصل الهامة الحساسة فلقد كتب الياهو سلفتر محرر صحيفة هآرتس الاسرائيلية انذاك مايلي:

ان المساعدات الاسرائيلية لاثيوبيا ضد الثوار الارتيريين لاحدود لها لكنها تشمل اهم ثلاث مجالات:

1- ارسال خبراء عسكريين

2- اقامة قواعد جوية ومطارات ومناطق رصد.

3- تقديم السلاح والخبرات دون حدود.

في عام 1970 استأجرت اسرائيل جزيرة /حالب/ التي تقع على بعد /20/ كم جنوب شرقي ميناء عصب ومساحتها 40 كم٢ وانشأت فيها قاعدة بحرية وجوية واقامت على القسم الغربي من ارتيريا قاعدة /رواجيات/ وقاعدة/ مهكلاي/و مركز استخباري صهيوني بهدف تقديم الدعم المباشر لاثيوبيا في مواجهة الثورة الوطنية الارتيرية والتجسس على الدول المجاورة.

- المقاومة الوطنية الارتيرية :

شكل الاحرار الوطنيون الاريتريون في القاهرة عام 1960 **جبهة التحرير الارتيرية لمواجهة** هذا الوضع وسياسة الاحتلال الاثيوبي واعلنت انها ستعمل من اجل الاستقلال ووحدة البلاد.

اندلعت الثورة عام 1961 في شهر ايلول بقيادة المجاهد **حامد ادريس عوني** الذي استشهد في عمليات المقاومة التي حققت نجاحات باهرة حدث ذلك بفضل المساعدات والدعم الكامل العربي بشكل عام والدعم السوري اللامحدود بشكل خاص **حيث قدم حزب البعث العربي الاشتراكي كل الدعم وكعادته لحركات التحرر العربية ولم يبخل على الثورة الارتيرية بالمال والسلاح وفتح للارتيريين مراكز التدريب ومكاتب التنظيم ومكاتب للمقاومة الوطنية وحفز معظم الدول العربية لتقديم المساعدات للحركة الوطنية الارتيرية زد على ذلك ما حققته سورية على صعيد كسب التاييد الكامل للقضية الارتيرية** في المحافل الدولية وايصال صوتها الوطني لكل ارجاء العالم الى ان نالت الاستقلال التام في 1993/5/24 وبعد استفتاء شعبي فاز بالرئاسة اسياس افورقي.

- انحراف افورقي :

بعد كل الدعم والتضحيات التي قدمها العرب عامة وسورية خاصة وبمجرد وصول افورقي للسلطة تنكر للدعم العربي اللامحدود فمد يده الى اسرئيل وطار اليها بحجة العلاج وارتمى في احضان الصهيونية ظناً منه انه سيصبح بذلك القائد الافريقي رقم واحد وراح يقدم الخدمات لاسرائيل ويتلقى الاوامر منها وسارع بالابتعاد عن الدول العربية وبدأ بتنفيذ الرغبات والاملاءات الاسرائيلية وباثارة المشاكل الاقليمية ليؤكد لاسرائيل انه قادر على تنفيذ مطامعها التوسعية وسياستها الارهابية ففي عام 1995 قامت ارتيريا بالاستيلاء على جزر يمنية

واعتقلت الجنود اليمنيين وطردت قسماً منهم والبالغ عددهم 298 جندياً يمنياً واستمر النزاع حوالي سنتين الى ان اقرت المحكمة الدولية حق اليمن المشروع الكامل في هذه الجزر وها هو اليوم أفورقي يخوض حرباً لاهوادة فيها مع اثيوبيا مستعملاً احدث الاسلحة بينما هناك المئات والالاف من الاريتريين يموتون جوعاً وعطشاً اضافة الى الازمات الداخلية التي تعاني منها ارتيريا.

- اسباب النزاع:

قبل اندلاع الحرب الاولى عام 1998 بين الجانبين الارتيري والاثيوبي كانت تجمع بينهما علاقة تحالف وثيقة فرضتها ظروف دولية محلية وعزز تحالفهما الانتماء الى مجموعة عرقية وثقافية واحدة لقد مر هذا التحالف بمراحل عديدة بدأت منذ مطلع الثمانينات بتحالف الجبهة الشعبية الارتيرية عسكرياً مع الجبهة الشعبية لتحرير تغراي من اجل تصفية كل التنظيمات المعارضة في كلا البلدين اثيوبيا وارتيريا.

بعد الانتهاء من تصفية الخصوم في الساحتين الارتيرية والاثيوبية بدأ التعاون المشترك للاجهاز على نظام / منغيستو / الذي كان في طريقه للسقوط بحكم مجموعة ظروف دولية جديدة ظهرت على الساحتين الدولية والافريقية وفي ارتيريا بات اسياس افورقي حاكماً مطلقاً وجعل من اي معارضة له جناية يحاكم عليها القانون وبدأ يبحث عن امتداد بشري خارج الخريطة الارتيرية يساعده على تنفيذ مشروعه السياسي والثقافي الهادف الى ارساء نظام استبدادي واخضاع المجتمع الارتيري برمته لثقافة المجموعة التي ينتمي اليها مستخدماً في ذلك كل اجهزة الدولة وقد وجد في قومية (التيغراي) المجاورة لارتيريا والتي ينتمي اليها **/ملس زيناوي/** رئيس وزراء اثيوبيا وشريكه والتي ترتبط مع قومية (التغراي) التي ينتمي اليها اسياس افورقي بروابط ثقافية ودينية وعائلية وكان افورقي يستهدف استئصال الثقافة العربية واللغة العربية من الحياة الارتيرية ونسي ان الثقافة العربية هي ثقافة المجموعة الكبيرة من الارتيريين

مقابل ذلك كان ملس زيناوي بحاجة الى مساعدة افورقي لكي يتمكن من الاستيلاء على السلطة في اثيوبية ليمحي مئة عام من الاحلام والرغبات المهزومة لمجموعته من اجل الوصول والسيطرة على السلطة في اثيوبيا.

وهنا لابد من الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل هما ضمنياً ضد استقلال ارتيريا عن اثيوبيا لذلك دعمتا هذا التحالف بين زيناوي وافورقي لسبب واحد هو ضمان عودة ارتيريا الى احضان اثيوبيا اضافة الى ان هذا التحالف يضمن مصالح امريكا واسرائيل في القرن الافريقي والبحر الاحمر وحاولت امريكا ان تقدم الدعم لهذا الحلف على انه نموذج جديدة وجيد في القارة الافريقية وتسويقه دولياً الا انه سرعان ماانهار خلافاً لكل التوقعات لاسباب جوهرية اهمها:

1-تطور النظام السياسي في كلا البلدين بشكل مغاير للآخر بسبب اختلاف الذهنية السياسية لدى كل جانب ففي اثيوبيا مثلاً اكتشفت الجبهة الشعبية لتحرير تغراي بعد وصولها الى سدة الحكم صعوبة الاعتماد على طرف خارجي لضبط الاوضاع الداخلية الاثيوبية فبعد حقبة من الاستبداد كان لابد من اختيار الديمقرطية اياً كان مستواها وقد ادى سير النظام الاثيوبي نحو الديمقراطية الى غضب الحلفاء الارتيريين ورأوا في الخطوة الاثيوبية هذه محاولة لاحراجهم امام شعبهم المحروم من ابسط الحريات وطريقة خبيثة من ملس زيناوي للاستغناء عن خدماتهم في ضبط الاوضاع الداخلية الاثيوبية.

2-ابدى النظام الاثيوبي كل التسامح مع المعارضة وسمح بممارسة الحريات من ضمنها حرية العمل السياسي وتكوين لاحزاب وحرية الصحافة وحق تقرير المصير للقوميات الاثيوبية والفصل ما بين السلطات واجراء انتخابات عامة وتشكيل جمعية عمومية ومجلس نواب ومجالس اقليمية واقام اتصالات مع المعارضة بالخارج.

اما في ارتيريا فكانت الصورة مغايرة ومعكوسة تماماً اذ اخضعت البلاد برمتها لحكم فرد جمع كل السلطات بيده

هذا التباين في تركيب النظامين جعلهما يبتعدان عن بعضهما وتزداد بينهما العداوة والحقد وخاصة ان ملس زيناوي وجد تشجيعاً كبيراً من داخل اثيوبيا وارتيريا وزادت شعبيته في كلا البلدين ورفعت صوره في كل مكان.

3- اعتبر الاثيوبيون ان حصتهم في مؤتمر لندن الذي سبق أن عقد بمساعي اميركية لم تكن عادلة وان استقلال ارتيريا كان على حسابهم وعلى حساب مصالحهم وان اثيوبيا فصلت عن البحر وباتت تحت رحمة دولة صغيرة هي السبب باستقلالها وهذا ما صرح به زيناوي في اكثر من مناسبة.

4- بعد انتهاء الحرب الباردة شعرت اثيوبيا بالاهمية الاستراتيجية لها في القرن الافريقي واثيوبيا كانت ومازالت ترغب، بان تمتلك دوراً ريادياً بارزاً في هذه المنطقة لذلك لابد من ازالة الغبن الذي لحق بها في مؤتمر لندن.

5- اراد ملس زيناوي ان يثبت للمعارضة في بلاده انه ليس مجرد دمية في يد الارتيريين وانه قادر على ان يحافظ على المصالح الاثيوبية.

6- وجود عناصر ارتيرية في الجبهة الشعبية الاثيوبية تعمل في مواقع استراتيجية داخل اثيوبيا زرعها افورقي تعمل لحسابه وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الماء والكهرباء والاتصالات واجهزة الامن وكانت هذه العناصر تقوم بعقد صفقات لصالح ارتيريا ولصالح افورقي شخصياً مما حدا بالمعارضة الاثيوبية الى توجيه الانتقادات الحادة الى ملس زيناوي وطالبوا بطرد هذه العناصر فوراً من البلاد.

7- الراي العام الاثيوبي كان مستاء جداً من وضع الجالية الارتيرية التي كانت تتمتع بكل حقوق المواطنية وحقوق الاجانب وبهذا تجني الارباح الطائلة من الامتيازات والاستثمارات الممنوحة لها وهي بذات الوقت معفاة من الرسوم والضرائب.

8- خلافات حادة في مجال الاقتصاد والمصارف والعملات ونذكر انه في عام 1997عندما بدأت ارتيريا اصدار عملة جديدة (النقفه) المساوية (للبر) الاثيوبي قامت اثيوبيا مباشرة باستبدال عملتها مبررة ذلك بحذف شعارات الحقبة

القديمة. وتم تحديد 28 شباط عام 1997 كاول يوم لسريان مفعول العملة الارتيرية واختارت اثيوبيا نفس التاريخ دون التنسيق مع ارتيريا مما سبب خسائر فادحة لها وبدأت المشاكل تطفو على السطح وخاصة الاتفاقيات المتعلقة بالموانيء والنقل البري وغيرها لكن ارتيريا رفضت رفضاً قاطعاً الاجراءات الاثيوبية كما طالبت اثيوبيا بالتعامل بالدورلار وليس بالعملة الجديدة وبهذا دخل البلدان معركة اقتصادية حقيقة مفتوحة ورافقت هذه التوترات اجراءات عملية مثل ابعاد وطرد متبادل للمواطنين من كلا البلدين ومنعت ارتيريا اثيوبيا من استخدام الموانيء الارتيرية واعتبرت اثيوبيا هذا ابتزازاً علنياً فقامت هي باغلاق المصارف وطردت العمال الارتيريين وصادرت املاكهم ورواتبهم.

9- المعاملات بينهم لم تكن قانونية ومكتوبة فالكثير منها كان شفهياً ويتم بين افورقي وزيناوي بشكل شخصي.

في هذه الظروف المتأزمة اضافة الى التدخل الخارجي وخاصة من جانب اسرائيل حيث كانت ومازالت تبيع الاسلحة الى كل من ارتيريا واثيوبيا وتزود الطرفين المتصارعين بالاسلحة وقطع الغيار بشكل سري وكل على انفراد كما قام الخبراء العسكريين في الجيش الاسرائيلي ومنذ عام 1998 بتقديم الخبرات وتجديد الاسلحة والطائرات واقامة التحصينات لانها تهدف الى السيطرة على مدخل البحر الاحمر الجنوبي والسيطرة على منابع النيل للضغط على مصر والسودان عند اللزوم لذلك افتعلت ارتيريا مشكلات الحدود وأراضي متنازع عليها والمتمثلة بقطعة اراض يطلق عليها مثلث بادمي مساحته نحو 400 كم2 قرب جبل موسى على بعد 75كم عن جنوب غرب ميناء عصب الارتيري على البحر الاحمر ومنطقة بادمي هذه تخضع لاثيوبيا والجدير بالذكر ان هدف ارتيريا ليست هذه الارض بل خلق مشكلة مع اثيوبيا من اجل اعادة ترتيب اوضاعها الاقتصادية من جديد وخلق انتفاضة ضد ملس زيناوي شريك الامس وتفكيك اثيوبيا من الداخل لكن الذي حدث العكس تماماً كما اكدت كل وكالات الانباء المراقبة لما يدور هناك

فالاثيوبيون بمختلف انتماءاتهم العرقية اعلنوا التأييد الكامل لحكومتهم ضد ما اسموه عدواً خارجياً ووافقت المعارضة الاثيوبية على وقف نشاطاتها المناوئة للحكومة واعلنت عن دعمها الكامل للرئيس زيناوي شريطة اجراء انتخابات ديمقراطية عام 2000 بعد ذلك حاول كلا منهما ان يقدم نفسه للعالم وللقرن الافريقي على انه الاقدر على ضبط ومعالجة المشاكل الاقليمية وبدأت المناوشات والحرب الحقيقية بينهما تأخذ اشكالاً مختلفة والذي زاد الامر تعقيداً ان اثيوبيا برزت كقوة امنية في القرن الافريقي وخاصة انها المسيطر على منابع نهر النيل وهذا جعلها تلعب دوراً جديداً اضافة الى اعتبارات اخرى اقتصادية وديمغرافية وثقافية.

ان الحرب الدائرة بين ارتيريا واثيوبيا سواء في الماضي او في الحاضر والتي ادت الى قتل مئات الالاف من الضحايا الارتيريين والاثيوبيين عدا ضحايا الجوع والفقر في كلا البلدين وهذه الحرب الطاحنة ليست حرب حدود كما يدعي الطرفان بل هي حرب سياسية واقتصادية حرب اطماع وهيمنة وتصفية حسابات انها حرب ابادة خفية متبادلة وخسارة لكلا الجانبين اما الوساطات التي تبذل وعلى رأسها الوساطة الجزائرية فيمكن ان تنجح أو تفشل الا ان الصراع الارتيري- الاثيوبي سيبقى مفتوحاً على كل الاحتمالات وقابلاً للانفجار في اية لحظة على شكل حروب مدمرة لقدرات وطاقات البلدين المتجاورين الاقتصادية والبشرية والتي يمكن ان تجند وتوظف لا للحروب من اجل القضاء على الفائض من السكان بل للتغلب على المجاعة وتحديات الطبيعة وارتيريا يمكن ان تكون أقوى مما هي عليه في حال تغيير سياستها الموالية لاسرائيل والعودة الى الصف العربي والعمل في اطار المجموعة العربية ان الحرب بين ارتيريا واثيوبيا حرباً لاغالب فيها وتلك قناعة دول الجوار وقناعتنا ايضا فهناك رابح وحيد من هذه الحرب هو اسرائيل وامريكا والدول المصدرة للسلاح اما الخاسر في هذه الحرب فهو شعبا البلدين المتحاربين.

مساهمة في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية في سورية

الرفيق: د. بادي شلفين

تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات اقتصادية هامة، وفي مقدمتها المشكلات المتعلقة باقتصاد السوق وظاهرة الركود الاقتصادي ومسالة تثبيت الاسعار وتحريرها في الوقت نفسه تبعاً لقوانين السوق، وبما ان قطرنا يعاني كغيره من الاقطار من هذه المشكلات فقد انطلقت، من ان الاسهام الفعال في البحث عن حلول لبعض المشكلات الاقتصادية الحساسة التي تواجه قطرنا ومجتمعنا إنما هو واجب وطني، قبل كل شيء.

لذلك وقع اختياري على موضوع اقتصادي هام يتعلق بتثبيت الاسعار في ظل اقتصاد السوق ونظام التعددية الاقتصادية في سورية.

وتجدر الاشارة الى ان موضوع هذا البحث ليس مجرد عنوان كبير تندرج تحته بضعة بنود لخطة او برنامج يقدم لجهة رسمية للعمل به أو رفضه، وانما هو محاولة جادة في البحث عن حلول ناجعة لمشكلة معقدة تتعلق بجانب هام من جوانب حياتنا الانتاجية والاستهلاكية والمعاشية.

ومن الاهمية بمكان القول بأنه في كل مرة تثار فيه مشكلة زيادة الرواتب والاجور للعاملين في الدولة، لدى مناقشة الميزانية السنوية العامة، يكثر الحديث واللغط وتزداد التساؤلات حول الزيادة المرتقبة في اوساط الموظفين والمستخدمين

والعمال والعسكريين والمعلمين واساتذة الجامعات، والقضاة، والمفتشين، وكل من له مصلحة في الزيادة أو عدمها.

ومن الملاحظ بان الجهات الحزبية والحكومية المسؤولة والمعنية بتحسين الاوضاع المعاشية للعاملين في الدولة والسكان بوجه عام تبدي تخوفها في كل مرة تطرح فيها **مسالة زيادة الرواتب والاجور تحسباً لما يمكن ان يترتب على ذلك من عدم القدرة في السيطرة على الاسعار التي قد تنفلت على الاغلب من عقالها وتلتهم الزيادة المتحققة وجزءاً من الراتب القديم ايضاً.**

ومن هنا يمكن القول بان مسالة تثبيت الاسعار بقدر مالها من منعكسات ايجابية أو سلبية، على الاوضاع الحياتية للعاملين والمنتجين والمستهلكين بوجه عام بقدر ما تتسم بطابع اشكالي بسبب التناقض الحاصل بين القيود التي تفرضها الدولة على الاسعار وبين الحرية التي تتطلبها دينامية السوق، وحركة السلع ورؤوس الاموال.

قانون السوق

ان قانون السوق هو النتيجة المتأتية أو العلاقة الناجمة عن التأثير المتبادل بين عدة عوامل تلعب دورها في تحديد **(السعر)** وهي: **(العرض- الطلب- القيمة- القدرة الشرائية).**

وما من شك بأن التناقض بين هذه العوامل والمؤثرات يمثل السمة الرئيسية للعلاقة فيما بينها، إلا ان هذا التناقض، وبسبب طبيعته الموضوعية يجد حله في **«وحدة السعر»** أو مايسمى بـ **«سعر السوق»** إلا ان ثمة انحرافات لسعر السوق **حيث يكون في حالة الكساد ادنى من قيمة السلعة اي تكاليف انتاجها بما فيها «قيمة العمل» او اعلى من القيمة في حالة الاحتكار.**

أما الحالة المثالية فتجد تعبيرها في التوازن بين السعر والقيمة مع ضرورة توافر هامش للربح او ما يمكن تسميته بـ «حافز الربح» لدى المنتج والتاجر، دون ان يؤثر ذلك على قدرة المستهلك على الشراء، وبما يؤمن قوة الدفع

لحركة السلع ورأس المال المطروح في التداول، وتوقف هذه الحركة او ركودها عدوان لدوران لدينامية السوق، ومن شأنهما التسبب في ظاهرة «الكساد» والتي هي تعبير مختصر عن حالة **(الركود الاقتصادي)** التي تصيب الاسواق، ومن مظاهرها واسبابها الرئيسية ايضاً:

تدني مستوى الاجور- الفساد الاداري وسرقة المال العام- تهريب العملة الصعبة الى خارج البلاد- التهرب الضريبي من قبل اصحاب الفعاليات الاقتصادية- عدم الشفافية في بنود الميزانية العامة للدولة- زيادة الواردات على حساب الصادرات.. الخ...

ان مجمل هذه الاسباب والظواهر من شأنها ان تنعكس سلباً على علاقات السوق وبالتالي على النظام الاقتصادي والاجتماعي بأكمله لذلك تضطر الدولة للتدخل كمنقذ الا انها تجد نفسها امام خيارين:

الخيار الاول: هو انتهاج سياسية التضخم، ورفع معدلات الاجور في آن معاً من أجل تحريك السوق، الا ان الشيء الذي يحدث ان (الاسعار) ترتفع (والاجور الحقيقية) تنخفض لان الزيادة تطال الاجور الاسمية فقط وفي هذه الحالة لاتحل المشكلة.

- الخيار الثاني: هو ان تلجأ الدولة الى تجميد الاسعار وتجميد الاجور في وقت واحد تحاشياً للتضخم الا ان هذه السياسة ليست حكيمة لانها ستؤدي الى الركود الاقتصادي المقترن بانخفاض القدرة الشرائية الى الحد الادنى الضروري لوسائل المعيشة التي تبقي المواطن العادي على قيد الحياة، في حين ان صاحب المشروع الخاص لن يكون قادراً على استرداد امواله التي انفقها على المنتج مع الارباح، كذلك التاجر لايستطيع ان يبيع بضاعته بسبب العزوف اللااختياري للمستهلك عن الشراء، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة الى تحرير الاسعار لتنشيط الحركة التجارية في السوق، الا ان تحرير الاسعار قد يخدم «القطاع الخاص» ويحقق (سعر السوق)ولكن «القطاع العام» لايخضع لسعر السوق، وهو في

الوقت نفسه غير قادر على المنافسة، هذا فضلاً عن ان تعامله «البيروقراطي» مع جمهور المستهلكين ومع السوق من شأنه ان يعيق حركة البيع والشراء.

وفيما نشر في جريدة تشرين بتاريخ 2000/5/10 حول موضوع الاسعار وما طرحه السيد وزير التموين حول امكانية انشاء جمعية لحماية المستهلكين في ظل المنافسة وتحرير الاسعار والرقابة عليها، اشير الى العديد من المثالب والظواهر المرضية التي ينبغي معالجتها وانني هنا لست بصدد مناقشة هذه التوجهات والمقترحات والظواهر لذلك سأركز على الموضوع الرئيسي المتعلق بتثبيت الاسعار وفي اطار نظام التعددية الاقتصادية في سورية.

إذن ما الحل:

من المعروف بأنه توجد في سورية ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية «عام- خاص- مشترك».

والقطاع العام لايمكن اعتباره قطاعاً راسمالياً نموذجياً كما في دولة رأسمالية نموذجية، وهو في الوقت نفسه ليس قطاعاً اشتراكياً بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، وبالتالي يمكن ان يندرج تحت اسم **(القطاع الحكومي)** ومع ذلك يمكن تحويله الى قطاع اشتراكي او قريب من الاشتراكي بالمعنى الحديث، والمستقبلي للكلمة (وهذا رأي شخصي) في حال دعمه اللامحدود للمواد الاستهلاكية الضرورية للشعب «**كالخبز واللحم، والسكر، والشاي، والرز، والبيض، وحليب الاطفال وكافة احتياجاتهم الاستهلاكية، إضافة لدعم الخدمات الاساسية كالطب والتعليم والرياضة** وغير ذلك الا ان هذه الامور والطموحات لايمكن تحقيقها الا اذا تم تأمين الموارد الاساسية للدولة والحفاظ على المال العام.

وعموماً فان القطاع العام ذو شخصية اعتبارية وهو بذلك لايتميز عن القطاع الخاص الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية ايضاً اذن **كيف نطرح مسالتين متناقضتين في وقت واحد: الاولى حول تثبيت الاسعار والثانية تتعلق بحرية السوق وتحرير الاسعار.**

من الاهمية بمكان ان نؤكد بأن تثبيت الاسعار لايجب ان يكون (بقرار رسمي) وبالتالي لوفعلنا ذلك فإننا نكون قد وقعنا في شرك البيروقراطية، وما يمكن ان يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على علاقات السوق وحركته وإزاء ذلك لابد من الاجابة على السؤال التالي:

ما العمل؟

إن مبدأ (تحرير الاسعار) يجب ان يشكل القاسم المشترك بين جميع القطاعات الاقتصادية المعروفة في سورية **(العام- الخاص- المشترك)** ومن يعتقد بان تحرير الاسعار يتطلب «**الخصخصة**» فهو مخطيء على الاقل فيما يتعلق بنظام التعددية الاقتصادية في سورية ذلك ان تحرير الاسعار واقتصاد السوق لايشكلان اي خطر على هذا النظام وانما يمكن ان يلعبا دوراً في تفعيل دوره، الا انه ولتحقيق هذه الغاية يجب البحث في وظيفة كل واحد من القطاعات الثلاثة.

وباختصار يمكن القول بان **الوظيفة الرئيسية للقطاعين الخاص والمشترك هي وظيفة (براغماتية) بحتة ويجب ان تكون كذلك وهي تحقيق (الربح)** الا ان ممارسة هذه الوظيفة لها مستلزماتها ومتطلباتها لان بناء الجسور مع المستهلك ومن ثم تحقيق الربح على اساس المنفعة المتبادلة يستوجبان قبل كل شيء تحقيق الجودة والمواصفات الافضل في السلعة المطروحة للبيع في مناخ من التنافس الحر الذي من شأنه ان يؤدي الى تحقيق(سعر السوق) دون ان يعني ذلك بالضرورة خسارة المنتج او التاجر او اضعاف قدرة المستهلك على الشراء أو الحد من دينامية السوق تحاشياً للركود.

اما وظيفة القطاع العام الحكومي فتتلخص في كلمة واحدة فقط وهي:

(المنافسة) نعم المنافسة ولكن ليست من موقع الضعف بل من موقع القوة، فعندما لايستطيع القطاع العام تقديم سلعة افضل وبسعر اقل فإنه لن يقوى على المنافسة في السوق المحلية أو السوق الخارجية **وكي يتمكن من المنافسة يجب**

تحقيق مايلي:

1- تحديث المكائن والآلات التي تقادم عهدها.

2- تخفيض تكلفة الانتاج.

3- اختيار الموظفين والاداريين والفنيين المتخصصين والاكفاء لإدارة العمليات الانتاجية والتجارية.

4- عدم فرض الرقابة على السوق بل على اداء موظفي القطاع العام والحيلولة دون وقوعهم في شرك الفساد والخطأ.

وهذا الامر لايعني بان الرقابة عليهم يجب ان تحولهم الى قديسين فهم بشر عاديون ويطمحون الى حياة افضل الا ان طموحاتهم يجب ان تتحقق بالطرق المشروعة من خلال منحهم عدا أجورهم حوافز مادية كافية مقابل مهامهم وأدائهم الجيد مما يحول دون تورطهم في الفساد.

من جهة ثانية فقد سبق ان ذكرنا بان **(سعر السوق) هو (السعر الادنى) وبما ان هذا الاخير تحدده (المنافسة) اذن بامكان القطاع العام وحده ان يحدد (السعر الادنى) من جانبه وعبر المنافسة الحرة.** وفي حال تعرضه للمضاربة من قبل القطاعات الاخرى فعليه ان يمارس لعبة المضاربة ايضاً حتى لو تعرض للخسارة لانه سرعان ما سيعوض خسارته لان القطاع الخاص لن يصمد في المنافسة أو المضاربة لان امكاناته اضعف بما لايقاس من امكانات القطاع العام، وهذا لايعني بطبيعة الحال شن الحرب على القطاع الخاص لانه سيجد ان من مصلحته التقيد بسعر السوق من تلقاء نفسه ودون ان يتعرض للخسارة.

وهكذا فان القطاع العام لديه القدرة دوماً على تحقيق (سعر السوق) اي (السعر الادنى) الا ان هذا السعر يجب ان يكون أعلى من القيمة بحدود معينة في اطار هامش الربح الذي تحدده الدولة لمنتجاتها وليس لمنتجات القطاعين الخاص والمشترك بشرط الا يؤثر ذلك على قوة الشراء لدى المستهلك وفي هذه الحالة فقط فإن المشروعين الخاص والمشترك سيكونا

مجبرين دون إجبار رسمي على السير وفق ايقاع القطاع العام تحاشياً لكساد منتجاتهم ولمواكبة سعر السوق.

اما كيف تحدد الدولة سعر منتجاتها فذلك يجب ان يتم عن طريق (التسعير) وهو عبارة عن عملية حسابية بسيطة وسنضرب مثالاً على ذلك فنفرض مايلي:

- ان ثمن كمية معينة من المواد الاولية وتكلفة معالجتها 100 دولار.

قيمة استهلاك وصيانة الآلات 10 دولارات

- اجرة العامل 10 دولارات

تخزين ونقل 10 دولارات

وبنتيجة جمع الارقام الآنفة الذكر يكون مجموع التكلفة /130/ دولاراً وفي ضوء هذه النتيجة، ما هو السعر الذي يجب ان تبيع به الدولة؟

من المعروف بان العامل هو الذي ينتج القيمة الاساسية للسلعة وإذا ما قدرت هذه القيمة بخمسة دولارات في الساعة الواحدة فمعنى ذلك ان العامل ينتج خلال ثماني ساعات عمل في اليوم ما قيمته /40/ دولاراً، اي ان مجموع التكلفة وقيمة العمل يقدران بـ /170/ دولاراً وبذلك فان ربح القطاع العام بعد احتساب اجرة العامل وهي /10/ دولارات يكون /30/ دولاراً لقاء الكمية نفسها، وهذا الربح يمكن ان يزداد لاعلى حساب العامل بل من خلال تخفيض نفقات الانتاج فيما إذا تم تحديث الآلات، ورفع مستوى تقنيتها، وتحقق الانضباط في العمل ومنع الهدر، وتم في الوقت نفسه التوفيق بين حاجة المستهلك لسلعة معينة ومراعاة تطور الذوق العام وتأثير (الموديل) على عملية تسويق سلعة معينة كالالبسة والاحذية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية الضرورية.

ومن هنا نلاحظ بان القطاع العام الحكومي يمكن ان يلعب دور المنتج والتاجر الكبير والنشيط والمنافس وليس المحتكر دون ان يلجأ الى املاء القرارات والسياسات السعرية البيروقراطية.

وفي النهاية ارجو ان اكون قد وفقت في شرح وجهة نظري حول القضايا الاقتصادية الهامة التي تهم مجتمعنا العربي السوري ونظامنا الاقتصادي القائم على التعددية، وان تكون الافكار التي قدمتها مفيدة وبالقدر الذي يحقق الغاية المنشودة.

المسألة الزراعية في مقررات المؤتمرات القطرية السورية

اعداد الرفيق : نسيم يوسف صبح

تعد المسألة الزراعية من اهم المسائل المطروحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بان واحد كما ان مشكلة الارض والفلاح من ابرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي. فالارض مادة الوطن، والفلاح هو العنصر المنتج فيها والذي يشكل القسم الاكبر من الشعب، فبجهده وعمله تنبت الارض، وبروحه ودمه تحمى الحدود، وبعزته وكرامته وايمانه تتعمق العزة والسيادة للوطن.... ايضاً فان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود ثورة الامة العربية نحو الوحدة والحرية والاشتراكية يدرك تمام الادراك الدور الكبير الذي تلعبه الجماهير الفلاحية في هذه الثورة ونظراً لاهمية المسألة الزراعية وايجاد الحلول الحاسمة لها والعمل على تطبيقها فقد كانت محور نقاشات مؤتمرات الحزب القطرية لهذا تعد مقرراتها محاور اساسية ورئيسية تهتدي بها جميع المنظمات الحزبية والشعبية والاجهزة الحكومية المختصة باعتبارها منطلقات رئيسية للعمل ، حيث تأخذ شكلها النهائي من خلال الخطط والبرامج المحددة لكل قطاع... ومن هنا فإن مقررات المؤتمرات القطرية ترسم الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة في المجالات الزراعية والصناعية والادارية وغيرها وكل ما يتفرع عنها من مؤشرات في المجالات الاخرى.

ففي مؤشرات الخدمات مثلا نرى التعليم والصحة والمرافق.. ومن خلال طرح

الاسئلة التي تتمحور حول هذه الجوانب نستطيع تصوير الواقع ومن ثم تشخيصه وتقديمه الى الاجهزة التنفيذية صاحبة السلطة والقرار.

وبضوء هذا التحليل عالجت مقررات مؤتمرات الحزب جميع الجوانب الاقتصادية وسنوضح في هذه الدراسة محورا من أحد اهم المحاور الاقتصادية الا وهو التنمية الزراعية التي عالجتها مؤتمرات الحزب واعطتها الاولوية للعديد من الاسباب منها كون القطر العربي السوري بلد يعتمد على الزراعة بشكل رئيسي، لذلك فقد أولت معظم المؤتمرات القطرية القطاع الزراعي الاهمية الاولى في التخطيط الاقتصادي كونه المورد الاهم في الدخل القومي واكدت ايضاً على اعطاء الافضلية لهذا القطاع وزيادة رقعة الاراضي المستثمرة عن طريق الاستصلاح بطرق علمية، ودعم القطاع التعاوني الزراعي، وتطوير الانتاج الزراعي والآلات الزراعية وغيرها، ونظراً لاهمية المسالة الزراعية فاننا سوف نقدم عرضا موجزاً لاهم المقررات التي اتخذتها المؤتمرات القطرية العادية على هذا الصعيد منذ المؤتمر القطري الاول وحتى المؤتمر القطري التاسع في القطر العربي السوري

● المؤتمر القطري الاول (أيلول - 1963)

توافق انعقاد هذا المؤتمر مع قيام ثورة الثامن من اذار فاكتسب مدا ثوريا معها لذلك اكد **على التطبيق الاشتراكي الثوري للاصلاح الزراعي** واقر اعتماد نظام المزارع الجماعية بما ينسجم مع المنطق الاشتراكي الثوري.

● المؤتمر القطري الثاني (اذار- 1965)

اكد على ضرورة انهاء اعمال الاصلاح الزراعي لتحقيق الاستقرار في قطاع الزراعة **وتصفية النظام الاقطاعي والعلاقات الرأسمالية في الريف** واحلال علاقات اشتراكية جديدة، ثم وضع اسس للاستثمار الزراعي باطار اشتراكي وانشاء مؤسسة عامة للانتاج الزراعي ملحقة بوزارة الزراعة مهمتها استثمار منطقة الجزيرة، وفق خطة زراعية اقتصادية واجتماعية متكاملة.

كما اكد ضرورة زيادة الانتاج الزراعي وتطوير الزراعة بشتى السبل

والوسائل التقنية الحديثة، والعمل على زيادة الارض المروية وحسن استغلال مصادر الثروة المعدنية.

غير ان هذا المؤتمر رافقه بنفس دورته العادية انعقاد مؤتمر استثنائي بعد قيام حركة الثالث والعشرين من شباط 1966 واشار الى مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومنها المجال الزراعي والتنمية الزراعية اذ جاء في مقرراته: **«الثورة الزراعية اساس تقوم عليه عملية التصنيع السريع لذا فان احداث تحسن حاسم في الاوضاع المعيشية والثقافية لسكان الريف هو الهدف الرئيسي الذي تعمل الثورة على تحقيقه»** لذلك لابد من تنشيط الاجهزة المعنية بشؤون الزراعة، ووضع حلول ناجعة لقضية تسويق المحاصيل الزراعية، وايجاد الاسواق لتصريف المنتجات وايجاد نظام ثابت لاسعار شراء المحاصيل الزراعية من المنتجين ودعم الحركة التعاونية وتغطية كل القطاع الزراعي بالتعاونيات».

● المؤتمر القطري الثالث (أيلول- 1966)

جاء في مقررات المؤتمر القطري الثالث في التقرير الاقتصادي منه مايلي:

1- الاسراع بانهاء تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي خلال سنة واحدة على الاكثر، حيث كان الروتين والرشاوى والعقبات العديدة تحول دون تحقيق السرعة في الاستيلاء والتوزيع.

2- المباشرة بتنظيم اراضي املاك الدولة والاستيلاء والمصادرة في الجمعيات التعاونية الاشتراكية، ودعم هذه الجمعيات دعماً كاملاً كون هذه المباشرة كانت لابد وان تتوافق مع صدور قانون الاصلاح الزراعي لانها جزء منه في الاقرار والتنفيذ.

3 - نقل ملكية الاراضي الزراعية المصادرة او التي ستصادر لوزارة الاصلاح الزراعي لتوزيعها على الفلاحين كاراضي استيلاء.

4 - اعطاء الافضلية بمنح القروض للجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية والافراد مستحدثي الاراضي بايديهم.

5 – تخفيض اسعار الالات الزراعية والادوات الاخرى وجملة من القضايا التي ترتبط بالظروف الموضوعية المناسبة والتي تجلت بتوصية على غاية من الاهمية هي فرض الخدمة الالزامية على كافة البعثيين يقضونها في الريف فيعملون على تشكيل تعاونيات جديدة ويقومون بدور التوعية والتوجيه في التعاونيات القائمة... غير ان هذا لم يتحقق بالوجه المطلوب لاسباب تضع مجال الخدمة الالزامية جاهزا لمواجهة العدو بالدرجة الاولى.

● المؤتمر القطري الرابع (أيلول– 1968)

يؤكد ايضاً على انهاء توزيع اراضي الاستيلاء واملاك الدولة والاوقاف على الفلاحين، والعمل على زيادة الانتاج وتطويره وتنويعه ضمن خطة مركزية، وقيام العمل التعاوني وتطويره وتركيز اسسه، وتاسيس وتطوير مزارع الدولة، فنيا واداريا وانتاجيا، لتستطيع بالاشتراك مع التعاونيات قيادة القطاع الزراعي باكمله، ثم انشاء هيئة مشرفة على القطاع الزراعي تكون قادرة على تنفيذ سياسة الحزب الزراعية وتخفيض سقف الملكية ودراسة قضية الارث وافتتاح مدارس زراعية ومعاهد دراسة، واستيعاب المهندسين الزراعيين، وحملة الشهادات الزراعية، واصدار تعديل لقانون العلاقات الزراعية بما ينسجم ومرحلة التحويل الاشتراكي والتركيز على التصنيع الزراعي ومحاسبة المتخلفين عن عدم انجاز اعمال الاستيلاء.

● المؤتمر القطري الخامس (ايار– 1971)

دخلت التنمية الزراعية مع انعقاد المؤتمر مرحلة جديدة من التطورات والانجازات مكتسبة من خصوصية الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس المناضل حافظ الاسد وقد حدد المؤتمر سياسية تطوير الزراعة بالمؤشرات التالية:

1– تصفية الاقطاع والعلاقات الناشئة عنه.

2– تأسيس ونشر الجمعيات التعاونية الاشتراكية ودعمها لتغطية املاك الدولة والاستيلاء على الاملاك المصادرة.

3– تطوير اساليب الانتاج وتوسيع المساحات المروية.

4 – زيادة الانتاج الزراعي وتشجيع الصناعات الريفية.

5– تطوير اوضاع الغابات والاحراج والاجهزة الادارية والفنية بوزارة الزراعة..

● المؤتمر القطري السادس (نيسان– 1975)

وقد اقر هذا المؤتمر التاكيد على مجمل القرارات السابقة للمؤتمرات واوصى بتعديل قانون العلاقات الزراعية بما يضمن عدم تهجير الفلاحين وزيادة الانتاج على حد سواء ويعطي حق الافضلية لوضع اليد بالشراء عندما يرغب المالك بيع ارضه، وتسويق المنتجات الزراعية عن طريق الدولة وخاصة محاصيل الحبوب والتبغ والفستق وتشجيع الملكيات الزراعية الجماعية، وان تكون هي الهدف الذي نرمي اليه، ويجب توفير الشروط والتشريعات والامكانات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

● المؤتمر القطري السابع (كانون الثاني– 1979)

لقد جاء في المقررات والتوصيات الاقتصادية في مجال القطاع الزراعي للمؤتمر القطري السابع مايلي:

1– العمل على تحقيق مبدأ وحدة القيادة في مؤسسات القطاع الزراعي بحيث تتولى وزارة الزراعة وانتاج الغذاء مسؤولية الاشراف على قضايا الانتاج والاستثمار وتوجيه التصنيع والتثوير الزراعي وتتولى وزارة الري واستصلاح الاراضي الاشراف على الموارد المائية والسدود ومشاريع الري واستصلاح الاراضي وتهيئتها للاستثمار الزراعي.

2 – العمل على تشجيع قيام المزارع التعاونية ومزارع الدولة في الاراضي المستصلحة وتهيئة الظروف الفنية والاجتماعية لانجاحها والسير في التحويل التدريجي للجمعيات التعاونية الزراعية الرائدة الى جمعيات انتاجية كلما كان ذلك ممكنا ويخدم زيادة الانتاج وانهاء الاستغلال والتخلف في القطاع الزراعي.

3 – العمل على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي فيما يتعلق بالغاء انتفاع

من لايستثمر ارضه بالذات او بواسطة اسرته وكل من يهجر الارض المنتفع بها وفق القانون.

4 – العمل على الحفاظ على الاراضي الزراعية قيد الاستثمار والحد من استملاكها لاغراض غير زراعية.

5- العمل على تعديل قانون العلاقات الزراعية بما يضمن زيادة الانتاج كماً ونوعاً.

6 – الانتهاء من اعمال التشجير في جميع مناطق القطر الجبلية والهضابية الصالحة فنياً ومناخياً باستمرار السير بسياسة استصلاح هذه الاراضي وتجهيزها للغرس وتوفير الغراس اللازمة..

7 – استكمال تنظيم الفنيين الزراعيين العاملين في القطاع الزراعي بمنظمات نقابية.

8 – العمل على دراسة المشاكل الاساسية واعطاء اسعار مجزية للفلاح في الريف. وتطبيق مبدأ التنمية الريفية المتكاملة للحد من هجرة الفلاحين الى المدن.

9 – العمل على وضع خطة متكاملة لتطوير البادية وحماية مواردها الطبيعية.

10 – العمل على دراسة مستلزمات عمل المهندسين والفنيين الزراعيين في الريف وخاصة في المراكز الارشادية.

11 – العمل على دراسة الحاجات الحقيقية في الاعلاف الحيوانية اللازمة للقطر وتوفيرها بالكميات والاوقات المناسبة مع التأكيد على تشجيع انتاج ما يمكن توفيره محلياً.

12 – العمل على تشجيع اقامة البيوت البلاستيكية في كل من القطاع العام والتعاوني والخاص وتوفير الكوادر الفنية المناسبة.

13 – العمل على دراسة امكانيات اقامة مجمعات زراعية صناعية في الريف بغية تحقيق التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي وتوجيه التصنيع لتنشيط الانتاج الزراعي.

14- الاستمرار والتركيز على اقامة السدود لتجميع المياه واستثمارها واعطاء الاهتمام الاكبر للسدود التي تروي مساحات مضمونة من الاراضي الزراعية.

15- اعادة النظر في شكل الاستثمار الزراعي في الاراضي المروية واقرار صيغة متقدمة تضمن انتشار نظام الاستثمار الواسع.

16 – اشتراك التنظيم الفلاحي في مجال ادارة المؤسسات الاقتصادية والتي لها علاقة بالقطاع الزراعي وذلك بتعديل المرسوم التشريعي رقم 18

17 – دراسة اصدار تشريع بالزام التأمين على الانتاج الزراعي النباتي والحيواني.

18- التأكيد على تطبيق القانون 14 الخاص بتنظيم الاستثمار الزراعي وقانون حماية المزروعات على كافة الجهات التي تنعكس اعمالها سلباً على تأمين مستلزمات الخطة وتنفيذها وحماية الانتاج وزيادته.

19 – حصر اراضي املاك الدولة في القطر وحمايتها من الاعتداء عليها لانها تشكل ثروة قومية هامة وتنزيل هذه الاراضي على مخططات مساحية لتتمكن الجهات الحكومية من استثمارها واستخدامها في كافة المجالات.

20- مكافحة موضوع تلوث مياه الانهار في القطر وخاصة في المناطق الصناعية وايجاد الحلول العلمية المناسبة التي تضمن صلاحية استخدامها في الشرب والزراعة.

21- العمل من قبل مؤسسات وشركات القطاع العام على استلام الانتاج الزراعي في مراكز التجميع لدى الجمعيات وتطوير اساليب النقل وادخال المكننة في عمليات التحميل والتفريغ وفرز المحاصيل الزراعية ودفع نسبة من قيمتها عند الاستلام ودفع باقي القيمة خلال عشرة ايام من تاريخ الاستلام وفق اسعار مجزية للفلاحين.

22 – الاستمرار في استيراد الابقار عالية الادرار وتوزيعها على الفلاحين وانشاء محطات لتربية الابقار للقطاع العام.

23- العمل على وضع خطة للمحافظة على الثروة الحراجية واستثمارها.

والتشدد في تطبيق انظمة حمايتها من التخريب والتوسع في التشجير الحراجي في المناطق الصالحة مناخيا...

اضافة الى توصيات اخرى متعددة وهامة في مجال الزراعة والتنمية الزراعية.

● المؤتمر القطري الثامن (كانون الأول- 1985)

كان لتوصيات ومقررات المؤتمر القطري الثامن دوراً كبيراً في مجال تعزيز المسالة الزراعية وتنميتها وذلك من حيث الاستمرار بتنسيب اكبر عدد ممكن من العناصر النشيطة والفعالة في القطاع الزراعي الى الحزب والتركيز على تنسيب المرأة في الريف الى التنظيمين الحزبي والفلاحي، والعمل بوتائر عالية لتأطير الفلاحين في المنظمة الفلاحية وتغطية قرى القطر بالجمعيات التعاونية الفلاحية، ايضاً الاستمرار بدعم الجمعيات التعاونية الزراعية وتوفير مسلتزماتها الفنية بالشكل الذي يمكنها من زيادة الانتاج الزراعي وتطويره...

والاستمرار الدائم بتدعيم دور معاهد التثقيف الفلاحي من خلال اغناء برامجها بالفكر القومي الاشتراكي وزيادة الاهتمام باقامة الدورات المتخصصة وفق احتياجات التنظيم الفلاحي والانتاج الزراعي، وذلك بتعميق دور المنظمة الفلاحية وزيادة فاعليتها في مجال محو الامية ومتابعة تطبيق قانون الزامية التعليم وتشديد الرقابة على تنفيذه، واعادة النظر بصيغ الاستثمار الزراعي واشكاله من خلال تحويل الجمعيات التعاونية الرائدة الى جمعيات انتاجية وتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ايضاً العمل على تامين مستلزمات عمل المهندسين الزراعيين والفنيين في الريف ومساواتهم بامثالهم من المهندسين والفنيين العاملين في القطاعات الاخرى في مجال منحهم التعويضات والحوافز التشجيعية، وبما يكفل زيادة الانتاج والتوسع في تعيين الاطباء والمراقبين البيطريين.. والعمل على توسيع مشاركة المرأة في مجالس ادارة الجمعيات والروابط الفلاحية التعاونية.. ومن ثم العمل على تعديل القانون (21) المتعلق بالتنظيم الفلاحي بحيث يسمح باحداث اكثر من

رابطة في المنطقة الادارية الواحدة.

المؤتمر القطري التاسع (حزيران -2000)

لقد كانت المسألة الزراعية دوماً موضع اهتمام الحزب ومؤتمراته القطرية لاسيما وأن سورية تعد بلداً زراعياً بالدرجة الاولى لذلك كانت المسألة الزراعية تمثل احدى القضايا الرئيسية التي تضمنها التقرير الاقتصادي للمؤتمر القطري التاسع وكانت أهم المقترحات التي قدمت لتطوير قطاع الزراعة والري باعتباره مصدراً اساسياً للغذاء هي:

1- تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال الاستفادة من القيمة المضافة وتحقيق فوائض للتصدير.

2- اعتماد السياسات السعرية المناسبة للمنتجات الزراعية كوسيلة لزيادة الانتاج وبالأخص انتاج المحاصيل الاستراتيجية وتشجيع الاستثمار في مجالات القطاع الزراعي المختلفة.

3- إعادة النظر بالتركيب الهيكلي للخطة الزراعية وميزان استعمال الاراضي بما يتلاءم مع الموارد المائية المتوفرة والحفاظ على الاراضي الزراعية من التدهور والاستنزاف والتلوث.

4- اتخاذ الإجراءات القانونية لحماية الموارد المائية من الهدر والاستنزاف واعطاء الاولوية للبحث والارشاد الزراعي والتدريب واستخدام التقنيات الحديثة المؤدية إلى ترشيد استخدام المياه في الري والأسمدة والمستلزمات الزراعية.

5- إيلاء الاهتمام بالبادية وحمايتها وتطويرها عن طريق منع الحراثات فيها والتوسع في المحميات الرعوية وتطوير الحياة المعيشية لسكانها.

6- وضع مخطط مائي متكامل للاحواض المائية وترشيد استخدامها في الأغراض المختلفة وبناء السدود وشبكات الري والحفاظ على مصادر المياه من الأمطار المغذية للاحواض الجوفية وتكثيف التحريات وإعداد الدراسات والمخططات الفنية لهذه المصادر وتطوير طرق الري وحماية المصادر المائية من

التلوث.

واخيراً وبعد هذا العرض لمقررات المؤتمرات القطرية المتعاقبة حول المسالة الزراعية في سورية بين عامي 1963 - 2000 يتضح لنا مدى التطور الذي تحقق على هذا الصعيد كما ان هذه المقترحات والتوصيات التي تحولت الى سياسات واجراءات واضافات لما تحقق سابقاً ولاحقاً انما هي تعبير عما تحظى به المسالة الزراعية من أهمية بالنسبة لحزبنا وشعبنا.

اضاءة جديدة على العلاقة بين العروبة والاسلام

الرفيق : د . حسين السيد حسين

تعد قضية العلاقة بين الدين والقومية من القضايا الهامة التي شغلت الفكر السياسي العربي منذ اليقظة بشكل عام ومنذ ثلاثة عقود بشكل خاص وفي سياق الحوار حول هذه القضية برزت عدة أسئلة مازال أجوبتها مفتوحة حتى يومنا هذا وفي مقدمة هذه الاسئلة السؤال الذي نحن بصدده وهو العلاقة بين العروبة والاسلام.

ان الهدف الرئيس من البحث في هذه المسالة هو التعريف بالدور المتبادل لكل من العروبة والاسلام في بناء المجتمع العربي ماضيا وحاضرا للاسهام في تكوين فكر قومي عربي يستطيع مواجهة التحديات التي تفرضها المستجدات المحلية والعالمية على الامة العربية، كما يهدف الى العمل على ابعاد أبناء الامة الواحدة عن المعارك التي يخوضونها نيابة عن الماضي والتاريخ وليس لها من هدف سوى تعميق التشرذم وزيادة الصراعات السياسية والفكرية وتعميقها الامر الذي لايخدم أهداف الامة العربية لاحاضراً ولا مستقبلاً.

وتعد الدراسة في هذه المسالة من الامور الهامة في الفكر السياسي العربي المعاصر وتزداد الاهمية في الظروف الراهنة للاسباب التالية:

1 - تعاظم التحديات التي تواجه العروبة والاسلام في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة.

2- المحاولات الرامية لاختراق الوطن العربي بمشاريع سياسية واقتصادية (شرق- أوسطية ومتوسطية....) ليس هدفها مواجهة العروبة والاسلام وحسب بل طمس الهوية الحضارية المتميزة للامة العربية.

3 - انتشار التطرف الديني وخلافه في بعض الاقطار العربية مما يهدد الوحدة الوطنية ويعرقل بناء مجتمع عربي مدني معاصر في الوطن العربي.

وقبل تناول الجوانب المختلفة لبنية العلاقة بين العروبة والاسلام وسماتها تاريخياً وآفاق تطورها رأينا من الضروري ان نقف بايجاز على بعض التعاريف ذات الصلة بالموضوع من حيث الشكل والجوهر.

هذه التعاريف هي: الدين، الاسلام، العروبة، القومية.

● **الدين**: أفكار وعقائد ظهرت في المجتمعات القبلية الاولى، هدفها الرئيس تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، لاشاعة التماسك فيه ازاء المجتمعات الاخرى، ثم تطورت بتطور المجتمعات لتشكل مع الايام والسنين نسقا ثقافيا معينا لايخدم رابطة العرق أو الدم، فحسب بل، يخدم قيما روحية واجتماعية على نطاق بشري واسع، واتسع ذلك النطاق باتساع دائرة القيم والمثل وتنوعها وعمق جوهرها الانساني، اذن فالقيم التي يقيمها الدين ويسعى لنشرها المؤمنون بهذا الدين أو ذاك بين الامم، ليست مقتصرة على شعب أو أمة معينة، بل هي قيم انسانية لجميع البشر، من هنا أن يصبح الدين دعامة لكيان قومي بذاته هذا معناه تضييق دائرة الدين وتخل عن وظيفته العامة في المجتمع.(1)

● **الاسلام**: دين سماوي اختلف عن بقية الاديان الاخرى في العالم كونه خاتم الاديان وان النبي محمد (ص)هوخاتم الانبياء أولاً، وثانياً قدمُ الاسلام نمطاً ثقافيا متطورا في نظرته لجوانب الحياة المختلفة قياسا على النمط الذي تقدمت به الديانتان اليهودية والمسيحية والديانات الاخرى، كذلك لعب الاسلام الى جانب الدور الثقافي دورا اجتماعيا وسياسيا هاما في حياة الامة العربية لم يسبقه الى ذلك دين آخر.

● **العروبة**: احساس او شعور بالانتماء للامة العربية يوجد بشكل او بآخر

داخل عقل ونفس كل انسان عربي، هذا الشعور تكون عبر الزمن نتيجة لتفاعل عدة عناصر ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، داخل المجتمع العربي وشكل مع مرور الايام سمات تكوينية محددة، ميزت العرب عن غيرهم من الشعوب الاخرى. فالعروبة اذن هي الهوية، اداة التمييز بين (الـ نحن والـ غير) وبعد اعتناق العرب للاسلام اضاف هذا الاخير أبعادا ومضامين جديدة للعروبة وبالتالي للهوية بعبارة اخرى ان الاسلام عمق المضمون الثقافي والا جتماعي والسياسي للعروبة، اي ان الاسلام حافظ على الهوية ولم يستبدلها بانتماء اخر اوبهوية اخرى وهذا بالتاكيد ليس حال العرب فحسب، بل حال جميع المجتمعات التي انتشر فيها الاسلام.

● **القومية**: حركة سياسية اجتماعية، ظهرت في اوروبة في القرن التاسع عشر القرن الذي عرف بعصر القوميات، وقد هدفت هذه الحركة انطلاقا من ايمانها بالمبدا القومي وحق الامم والشعوب في تقرير مصيرها الى العمل في سبيل الوحدة القومية. واقامة الدولة القومية للامة الواحدة.

وهنا من المفيد التذكير بحقيقة مفادها، ان العرب، تعد احدى الامم التي تاثرت بالحركة القومية التي ظهرت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة لظروف التجزئة والاضطهاد السياسي والاجتماعي الذي عانى منه العرب في ظل السيطرة العثمانية التركية والاحتلال الاوروبي للوطن العربي.

وماتزال اهمية الافكار القومية اخذة في النمو، وستظل قائمة، مادام على اديم الكرة الارضية حق مهضوم وشعب مغلوب على أمره، يطالب بحقه في الحياة.(2)

في ضوء التعاريف السابقة تبرز الحقيقتان التاليتان:

1- لم يظهر الفكر الديني والفكر القومي في بيئة اجتماعية ثقافية واحدة ولاحتى في مرحلة واحدة من مراحل تطور المجتمع البشري، مماجعل كل فكر يمثل مستوى ثقافيا او نمطاً يختلف عن النمط الاخر بالشكل والمضمون و من الناحية التطبيقية انحسرت سيادة الدين على المجتمع بعد الثورة الصناعية وقيام

الدولة القومية في العصر الحديث في أوروبة، نتيجة لسيادة مبدأ القوميات في المجتمع، لكن ذلك لم يعن انتهاء دور الدين وتلاشيه من البناء الثقافي للمجتمع، فالدين والمشاعر القومية، تفاعلا عبر التاريخ، ولن يتوقف تفاعلهما حتى يومنا هذا.(3) المهم هنا تحديد العلاقة في اطار التطور الاجتماعي من عصر الى عصر.

2- الاسلام والعروبة مفهومان يشيران الى نسقين ثقافيين نشأا في بيئة اجتماعية واحدة وتطورا من خلال دعم كل واحد للأخر ليشكلا فيما بعد نسقا ثقافيا متكاملا لذلك لم تكن مسألة التفريق بين العروبة والاسلام ذات دلالات كما هي عليه الآن.

بمعنى انه عندما ظهرت الدعوة الاسلامية وانتشر الاسلام بين العرب لم يكن مطروحا مثل هذا التساؤل هل انا عربي اذن انا مسلم او العكس، لم تظهر هذه التساؤلات الا في مرحلة لاحقة عندما انتشر الاسلام خارج حدود الوطن العربي وتولى القيادة السياسية في الدولة العربية الاسلامية عناصر غير عربية سخر بعضهم الاسلام لمطامح شخصية ابعدت المجتمع عن قيم الاسلام وجوهره.

هذه الحقائق ليست مطلقة لانها تحمل مفاهيم ثقافية اجتماعية تتغير بتغير الاحوال والظروف هذا من جهة، من جهة اخرى ان النص الديني قد يحمل وجوها عدة في فهمه وبالتالي سيقود الى رؤية الحقيقة من أكثر من جانب، الامر الذي سيتضح عندما نأتي على سمات وخصائص علاقة العرب بالاسلام والخلافة وعلاقة الاسلام بالكيان القومي العربي لتحديد الاساس الموضوعي للعلاقة بين العروبة والاسلام.

أولاً: مراحل وسمات علاقة العرب بالاسلام

لقد مرت علاقة العرب بالاسلام والخلافة الاسلامية في أربع مراحل:

1- مرحلة الدعوة: وتمتد من بداية نزول النص القرآني حتى وفاة الرسول الكريم (ص)(عصر الرسول).

2- مرحلة نشر الاسلام او الفتوحات: وتشمل فترة الخلافة الراشدية والاموية والفترة الاولى من الخلافة العباسية.

3- مرحلة السيطرة الاجنبية على الخلافة العربية الاسلامية :وتبدأ بسيطرة البويهيين (الفرس) في أواسط القرن العاشر الميلادي او أواسط الرابع الهجري على الخلافة العربية الاسلامية في بغداد مروراً بالسلاجقة الاتراك وانتهاء بالمماليك، الذين استمر حكمهم حتى مطلع القرن السادس عشر.

4- مرحلة الانكفاء السياسي: بدأت هذه المرحلة مع سيطرة الاتراك العثمانيين على الوطن العربي، وانتهت بالاحتلال الاوربي له في اواسط ومطلع القرنين التاسع عشر والعشرين.

وقبل تناول خصائص وسمات كل مرحلة من هذه المراحل باختصار رأينا من المفيد الاشارة الى البعد الموضوعي لعلاقة الاسلام بالعرب والذي أكدته جملة من الحقائق من أبرزها:

آ- العلاقة بين الاسلام والعرب نشأت قبل الدعوة كما تشير الى ذلك بعض نصوص القرآن الكريم بسبب نشر الحنيفية لافكار التوحيد في شبه الجزيرة العربية.

1- على لسان النبي ابراهيم الذي دعا ربه، ان يبعث في العرب رسولاً، يعلمهم الكتاب والحكمة «ربنا واجعلنا مسلمين لك، ، ومن ذريتنا أمة مسلمة لك». «ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتك»(سورة البقرة—الآيتان 128، 129)

2 – من خلال دعوة اليهود والنصارى العرب الى الايمان بالله، لكنهم اي العرب، لم يستجيبوا لتلك الدعوة، لانهم كانوا على ملة النبي ابراهيم «وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفاً»(سورة البقرة— الآية 135)

ب- نزول النص القرآني الكريم باللغة العربية، وعلى النبي العربي محمد ذو المكانة الاجتماعية المرموقة في قريش والجزيرة العربية هذا أولاً. ثانياً: توجه الخطاب القرآني الى العرب، القوم الذين يعقلون ويفهمون ويعلمون. «كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون».(سورة فصلت الآية— 3)

ج- استمد النص القرآني مفرداته وكلماته ومعانيه وصوره من البيئة العربية

وحتى قيمه البدوية والحضرية. هذه الحقائق، فضلاً عن كونها، تشير الى البعد الموضوعي في العلاقة بين الاسلام والعروبة، تؤكد أيضاً على ان البيئة العربية، كانت مهيأة لظهور دين سماوي جديد، وان النضج الثقافي والاجتماعي في شبه الجزيرة العربية وضرورة التغيير لمواجهة التحديات. كل ذلك ساعد على نجاح بذر بذور الاسلام في التربة العربية التي أعطت حضارة عربية اسلامية هي موضع فخر واعتزاز كل عربي.وما يهمنا الاجابة عليه هنا هو كيف تطورت العلاقة بين العروبة والاسلام في المراحل التاريخية المختلفة:

● **المرحلة الاولى:**

إن أهم جانب ركزت عليه الدعوة الاسلامية في هذه المرحلة، هو التوحيد بالمعنى الديني والمعنى الاجتماعي. فالمجتمع في شبه الجزيرة العربية الذي مزقته الولاءات العشائرية والقبلية، كان في أمس الحاجة إلى التوحيد، فالدعوة الى التوحيد، كانت عاملاً عظيم الاهمية في صهر المجتمع العربي في وحدة نسبية، لم تحافظ على استقلاله من أطماع الاجانب من فرس وروم حينئذ، بل دفعت به إلى اختراق العالم المعروف آنذاك والى الحضور الباهر في تاريخ حضارة القرون الوسطى، كما ان تكريس الرسول الكريم(ص) لعدد من الاعراف والتقاليد العربية التي كانت قبل الاسلام، كتبني التقليد العربي في الحج، والمحافظة على مكانة مكة الدينية، ونقل القبلة اليها والممارسات الدورية المشتركة كالصلاة والصيام، كل ذلك قد عمق مظاهر التوحيد، وجعل للحاضر العربي الاسلامي صلة قوية بالماضي العربي.

الخطوة التالية ذات الاهمية الكبيرة في دنيا العرب السياسية والاجتماعية، كانت إقامة النواة الاولى للدولة العربية، التنظيم الاجتماعي السياسي الذي استند الى الحرية والاخاء والتعاون فقد اعتبر الرسول الكريم من قبل الاوس والخزرج، عندما حل عليهم في المدينة (يثرب) منقذاً سياسياً واجتماعياً قبل ان يكون منقذاً روحياً، نظراً للعداوة الشديدة بين ابناء هاتين القبيلتين قبل هجرة الرسول

الكريم(ص) اليهم وإمكانيته في استبدال المحبة والتعاون بالبغضاء والصراع بفضل قيم الدين الجديد ومثله.(4)

إن ما قدمته دعوة الاسلام للشعب العربي في هذه المرحلة، وما استندت اليه من خلفيات تاريخية فسيحة متعددة الجوانب بين العروبة والاسلام، أكدت ان العرب وجدوا ضالتهم بالاسلام، والاسلام قد وجد ضالته في العرب بمعنى ان كل واحد، قد أكمل الآخر، حتى غدا كلاهما مشروعاً حضارياً واحداً. وهكذا ليس غريباً ان نرى كثيراً من الباحثين، يمزجون بين العروبة والاسلام في هذه المرحلة مزجاً عضوياً كاملاً، حتى ان الاسلام برأيهم هو العروبة والعروبة هي الاسلام، اي ان كليهما وجهان لحقيقة واحدة في التاريخ ،و سمة العلاقة في هذه المرحلة، استمرت كمؤشر على العلاقة في المراحل الاخرى من التاريخ العربي الاسلامي عند بعض المفكرين.

● **المرحلة الثانية:**

مرحلة نشر الاسلام او الفتوحات: وللتوقف بدقة على سمات هذه المرحلة وخصائصها رأينا تقسيمها الى ثلاث فترات رئيسية:

الاولى: الخلافة الراشدية.

الثانية: الخلافة الاموية.

الثالثة: الخلافة العباسية.

ففي فترة الخلافة الراشدية :كانت الدعوة الاسلامية في هذه الفترة رقيقة العمل السياسي لجملة من المعاني من أبرزها:

1- إن نظام الخلافة الذي أقامه العرب لم يشر اليه النص القرآني الكريم، وإنما كان حصيلة اجتهاد عقلي وكان نظاماً جديداً بالنسبة للعرب هذا من جانب، من جانب آخر لم يكن هذا النظام امتداداً لفترة النبوة صحيح ان الرسول الكريم(ص) قد وضع النواة الاولى للدولة العربية، لكنه كما وصفه القرآن الكريم ليس له سلطان على الناس « وما على الرسول إلا البلاغ، و «لست عليهم

بمسيطر».(سورة الغاشية الاية 22)

2- استطاعت الدولة العربية الناشئة المنبثقة عن هذا النظام تحقيق وحدة شبه الجزيرة العربية، وتوطيد الاستقرار السياسي فيها.

3- اجتماع كلمة العرب في الجزيرة العربية حول مشروع الجهاد الذي هدف الى أمرين:**الاول**: نشر الدين الاسلامي.**والثاني**: تحرير العرب أبناء عمومتهم من سلطان الفرس والروم .(5)

4 – تعد الفتوحات التي بدأت مع هذه المرحلة، نقطة تحول في تاريخ الامة العربية، من حيث مضمونها ونتائجها، بل تعتبر الفتوحات، اهم حدث في تاريخ العرب بعد ظهور الاسلام وذلك لسببين.

أ- إن الفتوحات كانت حروب تحرير قومية، قام بها عرب الجزيرة العربية لتحرير العرب في بقية أجزاء الوطن العربي وتؤكد المصادر، ان اغلبية العرب في بلاد الشام، قدمت المساعدة والعون للفاتحين، وانحازت اليهم في مواجهة البيزنطيين لإعادة السيادة العربية على هذه المناطق.(6)

ب- ساهمت الفتوحات في تحديد رقعة الوطن العربي بناء على عاملين:

الاول: العامل البشري وهو انتقال القبائل العربية، الى الامصار ونجاح استقرارهم في المناطق التي استقر فيها العرب من قبل.

الثاني: وهو العامل الثقافي اي انتشار التعريب وسيادة اللغة العربية في بقية مناطق الوطن العربي.

أما في فترة الخلافة الاموية فقد بدا المجتمع العربي والدولة العربية في مطلع هذه الفترة أكثر قوة وتماسكاً، وذلك مقارنة مع الفترة الاخيرة من الخلافة الراشدية التي شهدت انقسامات الاسلام الكبرى، بسبب الصراع السياسي على السلطة في المجتمع الجديد.

إن ابرز ما اتسمت به سياسة الامويين على صعيد السلطة، ان جعلوها ذات عصبية عنيفة (قومية بلغة اليوم) فقد قام الامويون بتعريب العملة والدواوين والادارات، وجعلوا لغة الدين لغة الدولة العربية وكل ذلك بلاشك، لعب

دوراً هاماً في توطيد اركان السلطة وتدعيم بنيان الدولة العربية، ومكن الامويين من متابعة التحرير والفتوحات التي بدأتها الخلافة الراشدية.

صحيح ان تحول الخلافة الاموية إلى ملك وراثي، يمكن ان يكون قد شكل بداية الانحراف عن قيم الاسلام ومثله وخاصة مبدأ الشورى، لكنه في الوقت ذاته، دلل على حاجة المسلمين لافكار سياسية اكثر نضجاً لتنظيم حياتهم السياسية وان الدين لم يكن في السياسة ضالعاً وانما سخر لاغراض السياسة مما أدى الى تشتت العرب والمسلمين حول امور كثيرة في السياسة(8) كما ان السلطة الاموية لم تعر اهتماماً كافياً لقيم العدالة والمساواة والحرية في المجتمع والتي نص عليها القرآن الكريم مما أدى إلى كثرة اعدائهم وكان ذلك أحد اسباب زوال خلافتهم وسلطتهم.

الفترة الثالثة وهي الفترة الاولى من الخلافة العباسية: فقد وصلت الدولة العربية الاسلامية الى أوج ازدهارها وتميزت بعالميتها المتناهية لكن تلك العالمية لم تكن إلا على حساب العروبة ورابطة الانتماء العربية الامر الذي قاد الى تفكك الخلافة والدولة العربية الاسلامية وغدا التوحيد الذي كان عاملاً هاماً،وحقيقة مطلقة ومنهجاً في المراحل والفترات التاريخية السابقة حقيقة نسبية والتشريع الذي كان حقيقة نسبية اصبح حقيقة مطلقة وذلك بعد اغلاق باب الاجتهاد في نهاية هده الفترة.(9)

●المرحلة الثالثة:

أهم ما شهدته هذه المرحلة هو سيطرة الاجانب المسلمين على الدولة العربية الاسلامية، وانقسام الدولة (الخلافة) إلى دويلات اسلامية منشقة عنها منبثقة منها، وقيام ثلاثة خلفاء للمسلمين في آن واحد، خليفة فاطمي في القاهرة، وخليفة أموي في الاندلس، وخليفة عباسي في بغداد، وكل واحد من هؤلاء، كان يدعي انه الخليفة الشرعي للمسلمين، حتى أصبحت الخلافة في بغداد إسما بدون معنى لاشأن له، وغدا الخليفة رمزاً لامعنى له، وأخذت السلطة تارة تقع بأيدي الفرس،

واخرى بأيدي الاتراك. (10)

إن أبرز ما اتسمت به هذه المرحلة هي السمات التالية:

1- تم الطلاق بين المبادىء التي رسمها القرآن الكريم والسنة والسلوك الذي سار عليه الخلفاء الراشدون وبعض الخلفاء الامويين والعباسيين. وأصبح الدين وسيلة لخدمة السلطة والحاكم الفردي المتسلط على رقاب المسلمين جميعاً عرباً كانوا أو غير عرب.

2- تراخت الروابط بين رأس الدولة (الخلافة) وأطرافها، وكانت النتيجة ليست اضمحلال الرابطة العربية، فحسب، بل والرابطة الدينية أيضاً.

3- تصادمت العصبيات والعقائد والمصالح والاغراض الشخصية، مما جعل الدويلات الاسلامية التي نشأت في المنطقة العربية في أغلب الاوقات في حالة صراع وتنافس.

4- بعد سقوط الدولة الاموية، لم يعد للدولة العربية من الناحية النظرية او العملية وجود على ارض الواقع.

وعلى الرغم من التراجع الكبير لدور العرب السياسي في هذه المرحلة، وانحطاط الخلافة الاسلامية، وتفككها، وتعاظم سيطرة العنصر الاجنبي على الدويلات الاسلامية هنا وهناك في الوطن العربي، الا ان شعلة الثقافة العربية، لم تغب لان راية اللغة العربية، كانت خفاقة كونها، ظلت لغة الفكر والفلسفة والعلم في البلاد الاسلامية.

● المرحلة الرابعة:

مرحلة الانكفاء السياسي للعرب وأهم سماتها:

1 - انتزاع راية الحكم الاسلامي من أيدي العرب بشكل كامل، ودخولهم عصر انكفاء سياسي رافقه انحطاط في جميع جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- تعاظم تدخل الغرب الاوربي في الشؤون الداخلية المختلفة للامبراطورية العثمانية عامة والبلدان العربية خاصة، مما ترك انعكاسات متناقضة، فهي من

جهة، كانت موضع اعجاب نظراً للتقدم التقني والحضاري الذي وصل اليه الغرب، ومن جهة اخرى، كانت تدق ناقوس الخطر والتحدي، ليس بالنسبة للعرب فحسب، بل للمسلمين جميعاً.

3- ظهور اشكال جديدة للعلاقة بين العروبة والاسلام، عبرت عن دور الاسلام التحرري، وقد تجلى ذلك في الحركات الاسلامية المناهضة للسلطنة العثمانية والتدخل الاوربي كالحركة الوهابية في الجزيرة العربية والمهدية في السودان، والسنوسية في ليبيا، والطرق الصوفية في الجزائر. فهذا عبد القادر الجزائري يقول في معرض مقاومته للفرنسيين «إن هذه القارة هي بلاد العرب، ومهما مكثتم معشر الفرنسيين، فلستم إلا عابري سبيل، لو طال مكثكم فيها ثلاثمائة عام مثل الترك، سينتهي الامر بخروجكم» (10) هذا الموقف بالتأكيد يعبر عن علاقة جديدة أو شكل جديد بين العروبة والاسلام.

4- ظهور الاتجاهات الاصلاحية السياسية والفكرية في الامبراطورية العثمانية، وتعاظم دورها في الفترة الاخيرة من عمر السلطنة. وعلى الرغم من وقوف هذه الاتجاهات على قاعدة شبه مشتركة في الإصلاح والتغيير، كانت وراء مواجهتها مع السلطنة العثمانية، الا انها في الوقت نفسه اصطدمت مع بعضها بعضاً نظراً لتنازع الانتماءات القومية في هذه الاتجاهات، وتداخل الموقف الديني مع الموقف السياسي فيما يتصل بالعلاقة مع الدولة العثمانية، الامر الذي بات واضحاً بعد انقلاب الاتحاديين على السلطان عبد الحميد الثاني في نهاية عام 1908 وفي نهاية هذه المرحلة تحقق أمران جوهريان فيما يتصل بعلاقة العروبة والإسلام(12).

الامر الاول: أخذت كلمة العروبة مفهوماً جديداً لم يكن لها من قبل في المراحل السابقة، مفهوماً سياسياً مستمداً من ذلك المبدأ الذي انتهى إليه. الفكر السياسي الاوروبي في القرن التاسع عشر وهو مبدأ حقوق القوميات، وأخذت العروبة معناها القومي عندما تنادي العرب في نهاية هذه المرحلة، ان من حقهم الا يخضعوا للاتراك او الخلافة العثمانية، وان من حقهم ان يقيموا دولتهم القومية

المستقلة.

الامر الثاني: ان الذين يدافعون عن الخلافة وعن حقها في أن تحكم المسلمين مهما اختلفت أممهم وشعوبهم، قد وضعوا الاسلام في مواجهة العروبة، لانهم رفضوا العروبة كهوية، وتمسكوا بالاسلام كرابطة برأيهم أقوى من الرابطة القومية.

وفي ختام الحديث حول علاقة العرب بالاسلام والخلافة الاسلامية في المراحل التاريخية المختلفة، بالامكان استخلاص الاستنتاج التالي:

على الرغم من ان الاسلام في مرحلة الدعوة والفترة الراشدية والاموية، والدور الاول من الخلافة العباسية قد حمل الى العرب والعروبة سمات ايجابية في وحدة المجتمع وائتلاف عناصره، إلا انه في المراحل اللاحقة عندما اصبح للعناصر الاجنبية الافضلية في القيادة العسكرية والسياسية للدولة، في الوقت الذي غدا فيه الانسان العربي على هامش القيادة في الدولة، عند ذلك لم تعد الرابطة الاسلامية الرابطة الوحيدة القادرة على توحيد فئات المجتمع الذي يضم شعوباً مختلفة الاعراق والجنسيات وبالتالي اصبح الاسلام شيء والعروبة شيء آخر وهذا الافتراق ازداد عمقاً عندما مارس الحكام والسلاطين المنتمين الى شعب معين اشكالاً من الظلم واللامساواة على الشعوب الاخرى التي تخضع لسلطتهم ومنها الشعب العربي، الامر الذي بات ظاهرة عامة خلال الحكم التركي – العثماني للاقطار العربية.

ثانياً- الاسلام والكيان القومي العربي:

إن الجانب التطبيقي لنشوء الكيانات القومية الحديثة وظهورها في اوربة واسيا، تؤكد ان الحركات القومية التي سبقت أو صاحبت ظهور هذه الكيانات، لم تتقيد بالاديان او المذاهب المختلفة، فالكيان القومي الالماني الذي ظهر في اواخر القرن التاسع عشر، جمع بين دول كاثوليكية مثل (بافارية) ودول بروتستنتية مثل (بروسية) والحركة القومية في إيطالية، اقتضت نشوء نزاع طويل بين

الايطاليين والنمساويين الذين كانوا يسيطرون على بعض المناطق الايطالية، علماً ان كلاهما يدين با لمذهب الكاثوليكي، فضلاً عن ان مركز الكاثوليكية وعلى رأسها البابا تقع في شبه الجزيرة الايطالية. كما لم تمنع وحدة الدين والمذهب في انفصال المجر عن النمسة والنرويج عن السويد، بينما يمنع اختلاف الدين اتحاد المسلمين في ألبانية بعد ان انفصلت هذه عن الدولة العثمانية. هذا الامر لاينطبق على اوربة، فحسب بل نجد ذلك في اسية خلال القرن الحالي، الاسلام والبوذية والهندوكية في الهند، والشيء نفسه، يقال عن الكيانات القومية في افريقية التي يظهر فيها الاسلام الى جانب المسيحية، كما هو الحال في غانة وغينية ونيجيرية(13).

بعد الاشارة السريعة لعلاقة الدين بالكيانات الحديثة، نأتي على علاقة الدين بالكيان القومي العربي والحديث هنا بالضرورة سيكون عن الاسلام الذي يدين به غالبية العرب ومدى انطباقه على العروبة او الكيان العربي الذي يضم مسلمين وغير مسلمين.

أول ما يطالعنا في هذا المجال، هو أن حركة التعريب التي واكبت الفتوحات في أعقاب ظهور الدعوة الاسلامية، لم تتطابق في انتشارها وتأثيرها الحضاري مع انتشار الاسلام داخل الوطن العربي وخارجه، رغم ان الحركتين، كان لهما منطلق واحد سواء من الناحية الزمانية التي جاءت في أعقاب ظهور الدعوة الاسلامية، او المكانية التي تمثلت في شبه الجزيرة العربية.

فمن الناحية الزمانية استمر انتشار الاسلام لفترة طويلة بعد انتهاء حركة التعريب، سواء تم ذلك على ايدي المغول او الاتراك السلاجقة او العثمانيين او على ايدي التجار العرب.

ومن الناحية المكانية، نلحظ كذلك عدم التطابق بين الحركتين، فرغم انطباع المنطقة التي يشغلها الوطن العربي اليوم بالكيان الحضاري العربي على أثر حركة التعريب، إلا ان جماعات من ابنائها، لم تدخل في الاسلام، ولم يحل هذا دون

مشاركة هؤلاء مشاركة فعالة في إقامة التراث العربي الحضاري. هذا بينما انتشر الاسلام في مناطق خارج الوطن العربي وتأثرت لغاتها باللغة العربية، وشاركت في بناء التراث الحضاري العربي علماً وأدباً وهي مناطق دخلها الاسلام دون ان يشملها التعريب، بمعنى آخر دون ان تنطبع بالكيان العربي الحضاري.

إلى جانب ان دائرة انتشار الاسلام لم تنطبق على دائرة التعريب هناك نقطتان جوهريتان تتعلقان بالحديث حول علاقة الاسلام بالكيان العربي:

الاولى: تتعلق بالدور الايجابي الذي قامت به الدعوة الاسلامية كقوة ايجابية وراء دمج المنطقة التي تمت فيها حركة التعريب بكيان عربي واحد.

فالمنطقة التي تسمى اليوم الوطن العربي، تعرضت لاكثر من مد سياسي وحضاري قبل الفتح الاسلامي من الداخل ومن الخارج. هذه المدود الحضارية جميعها، جاءت، وذهبت، وتركت اثرها في أكثر من مجال في المنطقة، ولكن دون ان تحقق للمنطقة كياناً حضارياً موحداً، كما فعله الاسلام.

الثانية: هي حول العلاقة بين العروبة والاسلام وهنا نجد انه اذا كانت الدعوة، قد شكلت بداية الانطلاق في حركة التعريب، فان القرآن الكريم وهو كتاب هذه الدعوة، قد حفظ اللغة العربية، ومن ثم الكيان العربي من الاندثار. فقد مر الوطن العربي بفترات من التفكك السياسي والركود الفكري والاجتماعي والاقتصادي، أدى الى وهن الروابط المادية والمعنوية لدرجة يمكن ان يهدد بقيام كيانات قومية كما حدث في حالة اللغة اللاتينية في اوربة. لكن القرآن كتاب الدعوة الاسلامية، كان من العوامل التي حالت دون ذلك. فقد بقيت لغته لغة التعامل والترابط الفكري والثقافي في عصور التدهور، كما كانت في عصور الازدهار، وبالتالي ظلت محوراً للعروبة.

ختام الحديث هنا يمكن القول، إذا كانت رقعتا الاسلام والعروبة لم تتطابقا التطابق الكامل الذي يجعل من الاسلام مقوماً من مقومات العروبة وبالتالي القومية العربية، فان الدين الاسلامي بلاشك قد مكن العرب من التاكيد على

عروبة المنطقة الجغرافية والمعروفة بالوطن العربي.

ثالثاً: مستقبل العلاقة بين العروبة والاسلام:

إن اعتبار الدين الاسلامي عند بعض المفكرين احد مقومات القومية، كان موضع حرج بالنسبة لدعاة الفكرة القومية العربية، فغالبية ابناء الوطن العربي هم من المسلمين بحيث يصبح المسيحيون او المنتمون الى مذاهب اخرى او اديان إخرى اقليات من الناحية العددية اذا نظرنا الى الكيان العربي من الزاوية الدينية.

في الوقت نفسه وصل التوجس في بعض الاحيان الى درجة اقتربت كثيراً من النعرة الطائفية، كما أن الظروف السياسية العالمية دفعت الدول الاستعمارية لمد نفوذها في المنطقة العربية، بالاعتماد على فرض حماية الاقليات الدينية، كتمهيد لإدخال المنطقة في دائرة نفوذها أو وسيلة لتفرقة الصف العربي وتمزيق المجتمع، فضلاً عن ان النظام السياسي التركي العثماني الذي خضع له العرب فترة طويلة، جعل المسيحيين العرب، يشعرون خطأ أو صواباً انهم اقرب الى الرعايا من المواطنين.

حقيقة ان هذا التوجس، من جانب العرب غير المسلمين، وما يقابله بالضرورة، من جانب العرب المسلمين، لم يكن عائقاً امام تكاتف العرب في مراحل كفاحهم، بل امتص قدراً كبيراً من طاقتهم في بناء كيانهم القومي العربي ودولتهم القومية. من هنا تاتي أهمية النظر في تباين التوجهات الفكرية والايديولوجية على الساحة العربية لمفهوم العلاقة بين القومية والدين ومستقبل هذه العلاقة.

ان نظرة شاملة ومتانية على الدراسات والنصوص التي قدمت في إطار الحوار القومي الديني في الندوتين الفكريتين التي اعد لهما مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت والقاهرة في عامي 1982 و 1989 تبين افكار الاتجاهات السياسية في الساحة العربية حول العلاقة بين العروبة والاسلام وآفاق تطورها.

الاتجاه الاول: اتجاه الاسلاميين التقليديين، أو كما اطلق عليهم في المنتدى المشار اليه (الانكماشيين) من اصحاب هذا الاتجاه، ويقولون بالتناقض بين

العروبة والاسلام وبالتالي الصراع بين القومية والاسلام، اي انهم وضعوا الاسلام والعروبة وجهاً لوجه فأبو الاعلى المودودي يرى القومية نقيضاً للدولة الفكرية «التي تمثل عنده الاسلام» بل يرى: «انه ليس لعنصر القومية حظ في ايجاد دولة الاسلام»،يرى ايضاً ان القومية تعني: «ان يحل الشعب منزلة الالوهية ولايكون للخير والشر من مقياس الا مصلحة الشعب وحده وترقيته واعلاء كلمته»، وهذه اهداف قومية يراها ابو الاعلى المودودي كفراً او شركاً بالاسلام.

اما سيد قطب الذي كان زعيماً للاخوان المسلمين في الاربعينات وحتى منتصف الخمسينات فيرى ان القومية عامة والقومية العربية خاصة احد الاصنام والطواغيت التي لابد من تحطيمها حتى نخلص للتوحيد والعبودية لله. وهذا سعيد حوى ايضاً، ينتقد حركة القومية العربية وفصائلها نقداً شديداً، ويراها مسؤولة عن تمزيق المجتمع العربي. وأبو الحسن الندوي هو الأخر، يرى في القومية نبتاً اوربياً، لايصلح بأي حال زرعه في التربة الاسلامية. فالاسلام برأيه قسم العالم البشري الى قسمين فقط :أولياء الله، وأولياء الشيطان.

إن الرافضين للعروبة تحت شعار الاسلام، يتجاهلون عمداً، حقيقة ان وحدة الشعوب الاسلامية أو وحدة «العالم الاسلامي» أو «الامة الاسلامية» تستحيل دون ان تتجسد عملاً إلا عبر وحدة الشعب العربي او الامة العربية، لان الشعب في الاقطار العربية شعب اسلامي، وهو اول من حمل الدعوة الاسلامية الى العالم، لذلك ان هدم الفكرة العربية، يحيل الفكرة الاسلامية الى حلم مستحيل، لان المنطق يقول ان الشعب العربي الذي يتكون من أكثرية مسلمة، اذا لم يتمكن من تحقيق وحدته، فكيف يمكن ان يكون باستطاعة شعوب مختلفة (عربية وغير عربية)، ان تحقق وحدتها.

باختصار، ان هذا الاتجاه، لايرى وجود اي عنصر مشترك، يجمع بين القومية والاسلام وان الرابطة الدينية هي الرابطة الوحيدة التي تجمع الشعوب والامم،

كما انه يرى في الاسلام فكراً وتاريخاً وتطبيقاً، ما يكفي المسلمين والعرب، وهم ليسوا بحاجة الى اي ثقافة اخرى او مصدر اخر، يساعدهم على تطورهم او تغيير اوضاعهم وأحوالهم.

الاتجاه الثاني: ممثلوا هذا الاتجاه يستبعدون التناقض في العلاقة بين العروبة والاسلام، ولايقرون باي شكل من اشكاله، ويعتبرون ان العلاقة هي علاقة ترابط عضوي تكويني علاقة جذرية. يعتقدون ان التناقض المفترض بين العروبة والاسلام لايرجع لضمون وجوهر كلا الظاهرتين، بل يكمن في اخفاق بعض المفكرين القوميين في الطرح العلماني لمفهوم العروبة وسطحية معرفتهم بالذات القومية وأسس تكوينها، هذا من جانب، من جانب اخر، في تلكؤ بعض المفكرين الاسلاميين في الاستجابة لضرورة الاصلاح والتجديد في الفكر الاسلامي، وهم أميل في تصوراتهم الى اعادة بناء العقل العربي اسلامياً وعروبياً . ان ممثلي هذا الاتجاه غير واقعيين، فالمسألة لاتتعلق بسوء الطرح او الفهم، بقدر ما تتعلق بمنهج التفكير، هم ينطلقون من المتغيرات في الفكر وليس في الواقع، هؤلاء أقرب الى الرومانسيين في تفكيرهم وتطلعاتهم نحو التغيير والتطور في المجتمع.

كما يفترض اصحاب هذا الاتجاه ان المجتمع العربي لايضم سوى المسلمين وان للمسلمين فيه حقوق الارجحية، فيرون ان الاسلام والتاريخ والحضارة الاسلامية هي من صلب شخصيتنا القومية. لكن ذلك لم يعد البعد الوحيد لشخصيتنا العربية المعاصرة. حضارة اليوم التي تتكون شخصيتنا من خلالها لايمكن ان تقف عند حدود الاسلام او الحضارة الاسلامية بمعنى ان الانسان العربي اليوم والمجتمع العربي المعاصر لم يعد ذو بعد حضاري واحد هو البعد الاسلامي.

بالتاكيد يوجد تمايز بين العروبة والاسلام في عدد من المسائل، من أبرزها:

مسألة السلطة أو مصدر مشروعيتها، فالعروبة تؤكد ان مشروعية السلطة تأتي من وجود الامة المستقل وان مصدر السلطة هو الشعب فمشروعية الدولة وسلطتها تأتي من الداخل وليس من الخارج. ان الحاكم اليوم لم يعد بامكانه القول انه يستمد سلطته من الدين وانه ولي على الناس كما كان هذا المفهوم دارجاً في الماضي، في هذا الجانب ليس بالامكان القول ان حركة القومية العربية مواكبة للدين، قد تكون معارضة له أو متناقضة معه، لانها تحد من نفوذ السلطة الدينية المتمثلة بالفقهاء، وتستبدل بسلطتهم سلطة مدنية، السلطة تستمد مشروعيتها من حقوق الشعب المستمدة من إرادته .

هناك قضايا أخرى كحرية الرأي والاعتقاد وقضية المرأة ومساواتها بالرجل والمساواة بين المواطنين والتشريع الجنائي وغيرها، حيث تختلف وأحياناً تتناقض وجهات النظر بين الاسلاميين والقوميين.

الاتجاه الثالث: الاتجاه التغريبي أو (الانغماسي) في الحضارة الغربية، هذا الاتجاه يرى ان أوربا هي مركز الحضارة العالمية في الماضي والحاضر وان على العرب، ان يأخذوا من الغرب كل شيء حضاري من فكر وممارسة.. لانهم اي العرب لم يكونوا اصحاب حضارة او منتجين للحضارة، لم يكونوا سوى ناقلين لها. إن اصحاب هذا الاتجاه يقولون بالقطيعة مع الاسلام والتراث الحضاري العربي لانهم لم يروا من هذا التراث الا صورته (الملوكية والعثمانية)، بمعنى ان هذا الاتجاه يهدف من جملة ما يهدف إليه هو إلغاء الصفة الحضارية عن العرب وبث روح الهزيمة في عقول ابناء الامة العربية وأجيال المستقبل، ورد كل ايجابية في التراث العربي الى اليونان والرومان ، وهذا لاينسجم مع المنطق والحقيقة التاريخية المتفق عليها بين أغلب المفكرين والباحثين من عرب وغيرهم.

الاتجاه الرابع: اصحاب هذا الاتجاه لايرون في العلاقة بين الاسلام والعروبة انها علاقة تناقض الى درجة الصراع ولاعلاقة تكامل الى درجة التطابق. ان العلاقة هي علاقة تكامل، لان التجربة التاريخية لمسار هذه العلاقة قديماً

وحديثاً ، كما بينا أثبتت ان الاسلام والعروبة كظاهرتين اجتماعيتين اولاً، ومفهومين ثقافيين ثانياً، هما عاملان متغيران فكرياً وتطبيقياً بمعنى ظاهرتان متغيرتان شكلاً ومضموناً، هذا من جانب، ومن جانب اخر ظاهرتان في عالم متغير باستمرار يؤثر بهما وتتأثران به. إذن المنطق الموضوعي في فهم العلاقة بين هاتين الظاهرتين لابد ان يبنى على اساس التطور الاجتماعي من عصر الى عصر كما بينا في مطلع البحث، اي دور ووظيفة كل ظاهره في مجرى التطور الاجتماعي، هذا جانب، ومن جانب اخر، ان مسالة التمايز بين العروبة والاسلام، التي تدفع ظاهرة لتجاوز الظاهرة الاخرى او التكامل لاحتواء الظاهرة للظاهرة الاخرى امر له علاقة اولاً واخراً بمدى قدرة هاتين الظاهرتين على التفاعل مع المجتمع وتلبية كل واحدة لحاجات المجتمع او مدى مواكبة او تلاؤم هاتين الظاهرتين مع الحضارة الراهنة او الثقافة المعاصرة. فقد تلعب بعض المفاهيم الاسلامية دوراً معيقاً لتطور المجتمع او العروبة في وقت ما، لذلك نرى ان التكامل مطلوب في هذه المرحلة من تطور المجتمع العربي وحتى في المراحل اللاحقة والمستقبل القريب. نحن نرى اننا أميل الى التمسك بالاتجاه الاخير كاتجاه موضوعي، يعبر عن فهم صحيح للعلاقة بين العروبة والاسلام ودور كل طرف في هذه المعادلة وانطلاقاً من الاسباب الآتية:

1- يستبعد هذا الاتجاه من منهجه التطرف في الفكر والتفكير، فهو يعترف بالرأي الآخر، ولايتمسك برأيه كحقيقة مطلقة، ويرى ضرورة الانفتاح على الفكر العالمي المعاصر، ويؤمن بالتفاعل الحضاري بين الامم والشعوب، والاخذ بمنجزات الحضارة المعاصرة لما فيه مصلحة المجتمع العربي في التطور والتقدم.

2 - يعمق هذا الاتجاه الترابط والتماسك بين ابناء المجتمع العربي الواحد ويوفر حداً ادنى من المناعة الذاتية والقوة لمواجهة التحديات الجارية على مستقبل الامة في الوجود جغرافياً وسياسياً وثقافياً.

3- تأكيد هذا الاتجاه باستمرار على التوحيد والعقلانية والتاريخ . هذه المبادىء الثلاثة ستفتح بالتأكيد آفاقاً حضارية جديدة امام الامة العربية.

ختاماً بعد هذه الملاحظات، لايسعنا الا القول، اننا في هذا الوطن بحاجة الى قلوب دافئة وعقول باردة لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، ونحن أصلب عوداً واقوى معرفة في بناء مجتمعنا القومي العربي الجديد.

الهوامش

1 - د. لطفي عبد الوهاب يحيى. الكيان العربي بين المقومات والامكانيات، 1965 ، ص 98.

2 - د. نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية، ج(1) دار الفكر الحديث لبنان، 1967، ص 15.

3 - أميل توما، الحركات الاجتماعية في الاسلام، 1981، ص 135.

4 - بوعلي ياسين، الثالوث المحرم، ص 76.

5 - د. عادل زيتون، التطور التاريخي للأمة العربية، الندوة الفكرية الأولى / مكتب الاعداد القطري دمشق 1986، ص 37.

6 - المرجع نفسه، ص 37.

7- جوزيف مغيزل، الاسلام والمسيحية والقومية العربية العلمانية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982، ص 363.

8 - د. هشام جعيط، الفتنة، جدلية الدين والسياسة في الاسلام المبكر، بيروت 1993، ص 5.

9 - د. غالي شكري، ديكتاتورية التخلف العربي الهيئة المصرية العامة للكتاب 1994.

10- فيليب حتى ، تاريخ العرب، ج2 . 1965 ص 560 ومابعدها

11 - د. عماد عبد السلام رؤوف، بدايات الوعي القومي، م. المستقبل العربي عدد 81 لعام 1985 ، ص 116.

12 - د. محمد أحمد خلف، بين العروبة والاسلام م. الوحدة عدد 52 لعام 1989، ص 87 وما بعدها.

13 - د. لطفي عبد الوهاب يحيى، المرجع السابق، ص 97- 100.

الرفيق الدكتور بشار الأسد
الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي
- رئيس الجمهورية -

● ولد الرفيق الدكتور بشار الأسد عام 1965 في دمشق.

● درس في معهد الحرية بدمشق الدراسة الابتدائية والاعدادية وجزءاً من الدراسة الثانوية التي أنهاها عام 1982.

● اجتاز الدكتور بشار بنجاح دورة القفز المظلي عام 1980 عندما كان طالباً في المرحلة الثانوية.

● دخل كلية الطب في جامعة دمشق وتخرج طبيباً عاماً بمرتبة جيد جداً عام 1988.

● تخصص في طب العيون في مشفى تشرين العسكري في دمشق ثم توجه عام 1992 الى بريطانيا لمتابعة التخصص في طب العيون وجراحتها.

● عاد الى الوطن عام 1994 بعد أن أنهى تخصصه وعمل في الادارة الطبية للقوات المسلحة برتبة نقيب.

● حاد الذكاء وقارىء ومتابع جيد لمختلف آفاق الفكر السياسي.

● ترفع الى رتبة رائد عام 1995 وبعد مضي ثلاث سنوات في تلك

الرتبة رفع الى رتبة مقدم ركن عام 1997 لتفوقه في دورة أركان الحرب وتقديمه أول بحث علمي أكاديمي في الجيش العربي السوري نال عليه درجة عالية.

● ترفع الى رتبة عقيد ركن عام 1999.

● رقي الى رتبة فريق وعين قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة بتاريخ 2000/6/11.

● عُهد فيه قوة الشخصية والاباء والتواضع وسعة الصدر ويعرف عنه حبه الفياض لوطنه وأبناء وطنه يحترم خصوصيات الآخرين ويحرص عليها.

● يتصف الدكتور بشار بالتواضع والخلق الرفيع والانضباط والهدوء والنظرة الثاقبة للامور كما يهوى المطالعة بشكل جيد. ويتقن اللغتين الانكليزية والفرنسية.

مهام سياسية

● اختار المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في 2000/6/18 الفريق بشار الأسد قائداً لمسيرة الحزب والشعب.

● اختار المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في 2000/6/20 الفريق بشار الأسد أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب.

● انتخبت القيادة القطرية في 2000/6/24 الرفيق بشار الأسد الأمين العام للجنة المركزية للحزب أميناً قطرياً.

● كما قلدته الجبهة الوطنية التقدمية أمانتها العامة وذلك في الاول من شهر آب 2000 باعتباره أميناً قطرياً لحزب البعث في القطر العربي

السوري.

● بناءاً على قرار القيادة القطرية السورية فقد رشح مجلس الشعب الرفيق الدكتور بشار الأسد لرئاسة الجمهورية العربية السورية لفترة رئاسية مدتها سبع سنوات ميلادية.

● في يوم 2000/7/10 جرى استفتاء شعبي على منصب رئاسة الجمهورية.... فاز الدكتور بشار الأسد فيه بنسبة 97,24% من اصوات الناخبين وسمي رجل الاجماع الوطني وبذلك يكون قد أصبح رئيساً للجمهورية العربية السورية، ومنذ يوم أدائه القسم الدستوري أمام مجلس الشعب بتاريخ 2000/7/17 أصبح رئيساً للجمهورية العربية السورية وتسلم مهام رئاسته مباشرة.

من اهتماماته العلمية

قاد في الفترة الماضية نشاطات علمية وثقافية واسعة، واسهم في حقول العلم والثقافة المعاصرة ليجعلها في متناول الاجيال الناشئة، والقاعدة الشعبية العريضة، مما يؤكد ايمانه بأهمية بناء الانسان كأساس لكل قاعدة، وكقاعدة لكل تطور وارتقاء.

يجسد الرفيق بشار في شخصه وعقله مفهوم التواصل بين جيلين، الجيل الذي أرسى قواعد التحولات النوعية الكبرى، بعد الحركة التصحيحية عام 1970 واكتسب خبرة ومراساً عبر تجربة نضالية طويلة، والجيل الشاب الذي نشأ في كنف الحركة التصحيحية، واتجه بكل طاقاته نحو التطوير والتحديث والارتقاء بالمستوى النوعي لتجربة الحزب الرائدة.

عرف عنه اهتمامه الواضح بالقضايا العامة وخاصة قضايا التحديث

والبحث العلمي وتبنى الطرق الحديثة في الادارة والمعالجة العلمية لقضايا التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بما يضمن النهوض بمستوى الحياة المعاصرة في جميع ميادينها.

● ترأس الدكتور بشار الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية واشرف على ندواتها ومعارضها السنوية، ويشجع الشباب للولوج الى عصر المعلوماتية والتقنيات الحديثة وقد احدث لهذه الغاية وبمرسوم جمهوري بعد توليه رئاسة الجمهورية اربع كليات للهندسة المعلوماتية في جامعات القطر الاربع والعديد من الكليات والمعاهد الأخرى، توافقاً مع طموحاته وتوجهاته في رفع مستوى العلم وكفاءة طلابه في كل انحاء القطر العربي السوري.

كان وصول الرفيق الدكتور بشار الأسد الى رئاسة الجمهورية وتسلمه قيادة البلاد ضرورة وطنية وقومية، تفرضها مصلحة الوطن، خصوصاً وان الرفيق بشار يملك من الخصال والميزات ما يجعله متميزاً.

فهو البعثي الاصيل الذي تربى في كنف القائد الخالد حافظ الأسد، تعلم في مدرسته ونهل من معين حكمته وراح يمثل الأمل في استمرار نهجه، وقد أظهر كفاءة عالية في متابعة المهام وتنفيذها على الوجه الأمثل، وهو يتحلى بالكفاءة المطلوبة لقيادة الحزب والبلاد بما يحقق هذه الاستمرارية.

أنشطة ووثائق

اعداد الرفيق : نصوح زبيدي

● القيادة القومية:

حفل تأبين القائد الراحل
الرفيق المناضل حافظ الأسد
الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي

بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، أقامت القيادتان القومية والقطرية للحزب والجبهة الوطنية التقدمية في سورية ومجلس الشعب ومجلس الوزراء والقيادة العامة للجيش والقوات المسلحة حفل تأبين بتاريخ 2000/7/20 لفقيد سورية والأمة العربية الرئيس حافظ الأسد في مدينة القرداحة.

وشارك في الحفل الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب رئيس الجمهورية والرئيس اللبناني أميل لحود، كما حضر الحفل الرفاق أعضاء القيادتين القومية والقطرية ونائبا رئيس الجمهورية ورئيسا مجلس الوزراء ومجلس الشعب والرفاق الأمناء العامون لاحزاب الجبهة الوطنية التقدمية والسادة الوزراء وأعضاء مجلس الشعب والأمين العام لجامعة الدول العربية.

كما شارك في الحفل رئيسا مجلس النواب والوزراء اللبنانيان وعدد كبير من النواب اللبنانيين وأمناء أحزاب لبنانية ومنظمات سياسية وثقافية وفعاليات

دينية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وحشد غفير من المواطنين.

وبدء الحفل بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً وإكباراً لروح الفقيد ثم ألقيت كلمات التأبين التي أكدت على عظمة القائد الراحل ومواقفه البطولية ورفضه التفريط بأية ذرة من تراب الوطن أو حق من حقوق الأمة. كما تحدثوا عن مناقب الفقيد التي شكلت سر عظمته ومبعث قوته وصموده البطولي في مواجهة الصعاب والتحديات والدفاع عن شرف وكرامة الأمة.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر السوري:

– عقدت القيادة القطرية للحزب بتاريخ 2000/7/26 اجتماعاً برئاسة الأمين القطري الرفيق الدكتور بشار الأسد ناقشت خلاله توصيات المؤتمر القطري التاسع للحزب المتعلقة بتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين كما ناقشت القيادة وضع التعليم الفني والمهني وسبل تطويره.

القطر اللبناني:

شارك الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب في الحفل الذي اقيم في مدينة صور اللبنانية بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل القائد حافظ الأسد وتدشين مركز الشهيد باسل الأسد الثقافي وقد حضر الحفل الرفيق الأمين القطري اللبناني واعضاء القيادة القطرية وقيادة فرع الجنوب. كما حضر الحفل السيد رئيس مجلس النواب اللبناني وحشد من الوزراء والنواب وفعاليات سياسية واقتصادية وحزبية ودينية وعسكرية.

مفكرة الاحداث

● أدى الرفيق الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية المنتخب القسم الدستوري أمام جلسة استثنائية عقدها مجلس الشعب بتاريخ 2000/7/17 إيذاناً ببدء ولايته الدستورية وفقاً لاحكام المادة /90/ من دستور الجمهورية العربية السورية، وذلك بعد إعلان مجلس الشعب في جلسته الاولى من دورته الاستثنائية الرابعة بتاريخ 2000/7/11 الرفيق الدكتور بشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية لسبع سنوات ميلادية، وذلك بناء على نتائج الاستفتاء الشعبي الذي جرى في 2000/7/10 حيث أظهرت النتائج اقتراع 94,59% ممن يحق لهم الاستفتاء، وحصول مرشح مجلس الشعب الرفيق الدكتور بشار الأسد على نسبة 97,29% من أصوات المقترعين.

وبمناسبة أداء القسم ألقى الرفيق الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية كلمة بهذه المناسبة (نص الكلمة على الصفحة (6)

● فشلت مفاوضات كامب ديفيد التي جرت بين الفلسطينيين والاسرائيليين وبرعاية أمريكية ولم يتمكن الطرفان من إزالة الفجوات وتحقيق أي تقدم، على الرغم من الضغوطات الأمريكية التي مارستها على الجانب الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات وتهديده باعادة النظر بالعلاقات الامريكية -الفلسطينية وبنقل السفارة الامريكية الى القدس في حال الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد.

إلا أن الباب بقي مفتوحاً للمفاوضات والمساومات لأن الإطار الذي تستند إليه هذه المفاوضات هو اتفاق أوسلو الذي هو خروج عن مرجعية مدريد، وحققت اسرائيل بموجبه مكاسب كبيرة على حساب الحقوق الفلسطينية.

● عقد مؤتمر الدول المانحة لاعادة إعمار لبنان وإنمائه اجتماعه التمهيدي الاول بتاريخ 2000/7/27 ، حيث تم عقد الاجتماع على مستوى السفراء والمندوبين وبمشاركة نحو أربعين دولة عربية وأجنبية وصناديق ومنظمات

دولية وقد طالب لبنان اسرائيل بتعويضات عن الخسائر والاضرار الفادحة التي تكبدها بسبب الاحتلال والعدوان الذي مارسته اسرائيل، وقدرت تكاليف المشروعات الملحة لقرى الجنوب المحررة بنحو /260/ مليون دولار.

● عقد في مدينة لومي عاصمة توغو القمة السادسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الافريقية خلال الفترة ما بين (10-2000/7/12) بمشاركة اكثر من /35/ رئيس دولة وحكومة، وقد ناقشت القمة مشروع إقامة الوحدة الافريقية التي ينادي بها الرئيس الليبي معمر القذافي إضافة الى موضوعات اخرى.

وفي ختام القمة جرت الموافقة على مشروع إقامة الاتحاد الافريقي الذي سيحل في حال تطبيقه محل منظمة الوحدة الافريقية فاتحاً الطريق أمام وحدة اقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الاوروبي وإقامة برلمان ومجلس وزراء افريقي واحد.

● عقدت الدول الثماني (الدول الصناعية بالإضافة إلى روسيا) قمتها السنوية في مدينة ناغو بجزيرة أوكيناوا اليابانية، حيث ركز المجتمعون في لقاءهم على الجانب الاقتصادي، فتعهدوا بإزالة جذور وأسباب النزاعات والفقر في العالم ووعدوا بمساعدة الدول الفقيرة على خفض ديونها ومحاربة الامراض والتكيف مع التقانات الجديدة.

تنويه

ورد في العدد السابق /302/ خطأ مطبعياً في الصفحة /57/ كمايلي:

«لقد تراجعت نسبة الأميين في الجهاز الحزبي من (%1,26) خلال المؤتمر القطري الثامن إلى (%18) حالياً..»

والصحيح هو:

«لقد تراجعت نسبة الأميين في الجهاز الحزبي من (%1,26) خلال المؤتمر القطري الثامن إلى (%0,18) حالياً...»

لذا اقتضى التنويه